المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

◂ الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2026

◂ مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026 لـ :

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2025 – 2026
دورة أكتوبر 2025

محتوى الفهرس

- **الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026:**

*التقديم العام؛

*دراسة مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي

* التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية؛

  - الحكومة
  - فريق الاتحاد المغربي للشغل

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية؛

*ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

- **مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026:**

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

الجزء الثاني

من مشروع قانون المالية لسنة 2026

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـــول

مشروع قانون المالية رقم50.25 للسنة المالية 2026

الجزء الثاني

رئيس اللجنة السيد مولاي مسعود اكناو	مقرر اللجنة السيد عابد بادل

الأمانة العامة مديرية التشريع والمراقبة قسم اللجان مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية	الولاية التشريعية 2021-2027 السنة التشريعية 2025-2026 دورة أكتوبر 2025

الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026:

*التقديم العام؛

*دراسة مواد الجزء الثاني من مشروع القانون المالي

* التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية؛

- الحكومة
- فريق الاتحاد المغربي للشغل

*جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية ؛

*ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين.

التقديم العام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها للجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 (كما وافق عليه مجلس النواب).

تدارست اللجنة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية في اجتماعها المنعقد يوم 4 دجنبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

وقد تمت الدراسة والبت في التعديلات المقدمة بشأن الجزء الثاني من مشروع القانون والبالغ عددها 3 تعديلات، تعديل مقدم من طرف الحكومة، وتعديلين مقدمين من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل.

وقد تم قبول تعديل الحكومة، فيما تم رفض تعديلي فريق الاتحاد المغربي للشغل.

كما تم التصويت على مواد الجزء الثاني وفق النتيجة المتضمنة في الجدول المتعلق بالتصويت عليها ضمن محتويات هذا التقرير.

هذا، وقد تم التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 كما تم تعديله، بالنتيجة التالية:

المو افقون : 10

المعارضون: 3

الممتنعون: 1

كما صوتت اللجنة على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، برمته معدلا، وفق النتيجة التالية:

المو افقون : 10

المعارضون: 3

الممتنعون: 1

مقرر اللجنة:

عابد بادل

دراسة مواد الجزء الثاني
من مشروع القانون المالي رقم 50.25 للسنة المالية 2026

الجزء الثاني

وسائل المصالح

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة

I.- الميزانية العامة

المادة 42

تقديم

تتعلق هذه المادة بتحديد مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات التسيير من الميزانية العامة.

ويبين الجدول "ب" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات التسيير الموجهة للقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) عرفت ارتفاعا مهما حيث بلغت حوالي **118,608** مليار درهم برسم سنة 2026 مقابل حوالي 102,671 مليار درهم يرسم سنة 2025 اي بزيادة تبلغ **حوالي 16 مليار درهم.**

بدون نقاش

المادة 43

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء ومبلغ اعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

ويبين الجدول "ج" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات الاستثمار المرصودة للقطاعات الاجتماعية (التعليم والصحة) عرفت ارتفاعا مهما حيث بلغت حوالي 20,9 مليار درهم مقابل 15,5 مليار درهم برسم سنة 2025 أي بزيادة قدرها 5,4 ملايير درهم.

بدون نقاش

المادة 44

تقديم

تحدد هذه المادة مبلغ الاعتمادات المفتوحة فيما يخص نفقات الدين العمومي من الميزانية العامة. وتشتمل على النفقات المتعلقة بالفوائد والعمولات والنفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.

ويبين الجدول "د" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة على الفصول.

بدون نقاش

II. - ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

المادة 45

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ الاعتمادات المتعلقة بنفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ويبين الجدول "هـ" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة على الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق .

بدون نقاش

المادة 46

تقديم

ترمي هذه المادة إلى تحديد مبلغ اعتمادات الأداء واعتمادات الالتزام المتعلقة بنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

ويبين الجدول "و" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة حسب الوزارة أو المؤسسة وحسب المرفق.

بدون نقاش

III. - الحسابات الخصوصية للخزينة

المادة 47

تقديم

تحدد هذه المادة الاعتمادات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخزينة.

ويبين الجدول "ز" الملحق بقانون المالية هذا الاعتمادات المذكورة موزعة على الأصناف والحسابات.

بدون نقاش

التعديلات المقترحة على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2026

المادة 47

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل

النص كما جاء في المشروع

الجدول - ز-

(المادة 47)

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026

(بالدرهم)

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2026
	3.1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
3.2.0.0.1.08.013	صندوق التضامن بين الجهات	1.000.000.000
3.2.0.0.1.10.001	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	70.000.000
.....	.....	.....
	مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154.473.586.000
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	مجموع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	167.488.686.000

نص التعديل

الجدول - ز-

(المادة 47)

نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026

(بالدرهم)

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2026
	3.1- الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
.....	.....	.....
.....	.....	.....
.....	.....	.....
3.2.0.0.1.08.013	صندوق التضامن بين الجهات	1.000.000.000
3.2.0.0.1.08.014	صندوق تدبير المصالح المالية للجماعات الترابية	للتذكرة
3.2.0.0.1.10.001	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	70.000.000
.....	.....	.....
	مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154.473.586.000
.....	.....	.....
.....	.....	.....
	مجموع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	167.488.686.000

التعليل

في نفس السياق يهدف هذا التعديل لإضافة الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق تدبير المصالح المالية للجماعات الترابية" إلى جدول نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة وذلك ملاءمة مع التعديل رقم 1.

المادة 42

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل

الجدول - ب -

(المادة 42)

الباب الأول

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2026
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	16 422 789 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	11 436 131 000
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	347 490 689 000

الجدول - ب -

(المادة 42)

الباب الأول

التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للإعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة للسنة المالية 2026

(بالدرهم)

الفصول	القطاعات الوزارية أو المؤسسات	الإعتمادات لسنة 2026
	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	
1.2.1.1.0.12.000	- الموظفون و الأعوان	19 922 789 000
1.2.1.2.0.12.000	- المعدات و النفقات المختلفة	11 436 131 000
	مجموع نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة	350 990 689 000

رفع الاعتمادات المفتوحة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية المخصصة للموظفين والأعوان ب 3,5 مليار درهم، بهدف تنفيذ التزامات الوزارة في إطار الحوار الاجتماعي، إضافة إلى النقط الخلافية المرفوعة إلى السيد رئيس الحكومة من أجل التحكيم.

المملكة المغربية - البرلمان - مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

المادة 47

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
الجدول -ز- (المادة 47) نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026 (بالدرهم)	الجدول -ز- (المادة 47) نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة للسنة المالية 2026 (بالدرهم)	رفع ميزانية الحساب الخصوصي الخاص بالنهوض بالفضاء السمعي البصري وبالاعلانات وبالنشر العمومي بمبلغ (500.000.000) خمسمائة مليون درهم قصد تخصيصه للرفع من الدعم المخصص لشركة الإنتاج السمعي البصري المغربية المسؤولة عن القناة الثانية (صورياد).

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2026
	3.1-الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
3.2.0.0.1.29.004	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	370 000 000
	مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154 473 586 000
	مجموع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	167 488 686 000

الرقم	بيان الحسابات	نفقات سنة 2026
	3.1-الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	
3.2.0.0.1.29.004	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	870 000 000
	مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	154 973 586 000
	مجموع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	167 988 686 000

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية رقم 50.25 برسم السنة المالية 2026

جدول التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2026

المادة الاصلية	مقدمي التعديل	موقف الحكومة	موقف مقدمي التعديل	نتيجة التصويت على التعديل			تعديل مقبول / تعديل غير مقبول	نتيجة التصويت على المادة		
				موافقون	معارضون	ممتنعون		موافقون	معارضون	ممتنعون
المادة 42	ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 23)	غير مقبول	التشبث	4	9	لا احد		10	4	لا احد
المادة 43	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 44	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 45	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 46	لم يرد بشأنها أي تعديل							الاجماع		
المادة 47	ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف الحكومة (تعديل رقم 3)	-	-	الاجماع			مقبول	10	3	1
	ورد بشأنها تعديل مقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل (تعديل رقم 24)	غير مقبول	التشبث	3	10	1				

نتيجة التصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية 50.25 للسنة المالية 2026:

الموافقون: 10 المعارضون: 3 الممتنعون: 1

نتيجة التصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 برمته معدلا:

الموافقون: 10 المعارضون: 3 الممتنعون: 1

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 4 دجنبر 2025 على الساعة الثانية عشرة زوالا و45 دقيقة

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2026 والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها برسم السنة المالية 2026.

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 13h15 إلى 12h15	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 11
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : ثلاث ساعات	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : لا أحد
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة 14	عدد المعتذرين: 3

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	معتذر
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	معتذر
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 4 دجنبر 2025 على الساعة الثانية عشرة زوالا و45 دقيقة

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية برسم السنة المالية 2026 والتصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	معتذر
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول
مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- البلاط الملكي؛
- رئاسة الحكومة؛
- مجلس النواب؛
- مجلس المستشارين؛
- وزارة الاقتصاد والمالية؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

رئيس اللجنة
السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة
السيد عابد بادل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027
السنة التشريعية 2025 – 2026
دورة أكتوبر 2025

مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026:

*التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026؛

*تقارير مشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026.

التقديم العام لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2026

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وذلك برسم السنة المالية 2026، وهي التالي:

- البلاط الملكي ؛
- رئاسة الحكومة ؛
- مجلس النواب ؛
- مجلس المستشارين ؛
- وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- المندوبية السامية للتخطيط ؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ؛
- الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة و محاربتها.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الثلاثاء 25 نونبر 2025 في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصها، وعقدت بشأنها 8 اجتماعات وفق التواريخ التالية: 25 و26 و27 و28 نونبر و4 دجنبر 2025، حيث استغرقت الدراسة ما يناهز 19 ساعة عمل و30 دقيقة.

ولا يخفى عليكم أن مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام مجلسنا الموقر تتسم بطابع متميز، بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم ذوي الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة، من فاعلين إقتصاديين وإجتماعيين وممثلي الغرف المهنية ومنتخبي

الجماعات المحلية والترابية، الأمر الذي يشكل لا محالة قيمة مضافة حقيقية في مجال توجيه السياسات العمومية في مختلف ميادين التنمية.

وخلال مناقشة الميزانيات الفرعية استحضر السيدات والسادة المستشارون السياق الدولي الذي لا يزال يغلب عليه عدم اليقين، حيث أن الاقتصاد العالمي يواجه صعوبة في استعادة عافيته بشكل تام، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية على المستويين الإقليمي والدولي. كما تواجه منطقة اليورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي للمملكة، تحديات في العودة إلى مستويات نموها السابقة، إلى جانب تراجع حجم التجارة العالمية نتيجة تصاعد السياسات الحمائية. فضلا عن التحديات والتداعيات التي تفرضها التغيرات المناخية.

كما تم التأكيد، في السياق ذاته، أنه رغم الظرفية الدولية الصعبة المستمرة، ورغم كل التحديات الخارجية، أثبتت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله صلابتها في مواجهة هذه التقلبات. حيث نجحت في وضع سياسات عاجلة لمواجهة الطوارئ والمستجدات، وفي الوقت نفسه الاستمرار في تنفيذ أوراشها الكبرى ومخططاتها الإصلاحية الاستراتيجية، محققة بذلك مجموعة من المكاسب الإيجابية على المستويين الإجتماعي والإقتصادي.

وقد عبّر المتدخلون عن اعتزازهم القوي بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 31 أكتوبر والقاضي بدعم مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، كأساس واقعي ونهائي للتفاوض حول النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية. باعتباره يُجسّد ثمرة الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وحكمته في قيادة هذا الملف، وترسيخ الوحدة الترابية وتعزيز الحضور الدبلوماسي المتميز للمملكة.

حيث ثم التأكيد خلال مناقشة الميزانية الفرعية للبلاط الملكي، على المهام الدستورية والدور الوطني والرمزية السياسية للمؤسسة الملكية لما تشكله كرافعة أساسية لتأمين استمرارية الدولة وحماية رموزها الدستورية.

وفي سياق متصل، وفيما يرتبط بمناقشة الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة، أكد المتدخلون على دور مؤسسة رئاسة الحكومة في ضمان التقائية السياسات العمومية

وتنسيق العمل بين القطاعات، وكذا قيادة وتتبع برامج الحماية الاجتماعية، تتبع مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، الإشراف على ميثاق الاستثمار، وإدارة ملفات استراتيجية ترتبط بالصحة والتعليم والماء والتعمير والإسكان.

وأثناء مناقشة الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، نوه المتدخلون بالعمل الذي يقوم به مجلس المستشارين على مستوى التشريع، مراقبة العمل الحكومي، تقييم السياسات العمومية، وكذا الدبلوماسية البرلمانية. مستحضرين مضامين الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية، حيث ثمن جلالته العمل الجاد والمشرف الذي يقوم به أعضاء مجلسي البرلمان، وذلك بما يتماشى مع مبتغى ترسيخ البناء المؤسساتي، مطالبين بالرفع من الإعتمادات المخصصة لميزانية المجلس لتعزيز دوره الدستوري.

وفيما يتعلق بمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، تمت الاشادة بالخطوات العملية للوزارة في تطوير منظومة المالية العمومية، تحسين نجاعة التدبير الجبائي والإداري، دعم الاستثمار والطلبيات العمومية، ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، مع التحكم في العجز والمديونية، اعتماد برمجة مالية لثلاث سنوات لضمان استمرارية الإصلاحات، تسريع الإصلاح الجبائي، وتوسيع الوعاء الضريبي مما عزز من موارد الدولة، علاوة على إلتزام الوزارة بمأسسة الحوار القطاعي وبتفعيل مقتضيات النظام الأساسي لموظفي الوزارة.

وبخصوص مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، تم تثمين حصيلة أجرأة ميثاق الاستثمار، حيث صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات على 250 مشروعًا استثماريًا وملحقًا لاتفاقيات الاستثمار بقيمة إجمالية تقدر بـ414 مليار درهم، تروم إحداث أكثر من 65 ألف منصب شغل مباشر و110 آلاف منصب شغل غير مباشر. وكذا تفعيل نظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. كما تمت المطالبة بتحقيق توزيع عادل للاستثمارات العمومية بين الجهات.

كما تمت الإشادة خلال مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من المندوبية السامية للتخطيط، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بمختلف المعطيات والأرقام، الإحصائيات، الدراسات، والتقارير المنجزة من طرف هذه المؤسسات. لما لها من دور في تعزيز المهام الدستورية للمجلس.

وبهذه المناسبة، أريد أن أشيد بروح التجاوب الحاصل بين السيدات والسادة المستشارين من جهة، والسادة الوزراء، السيد المندوب السامي للتخطيط، السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والسيد رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من جهة أخرى، أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المذكورة، حيث كانت النقاشات على مستوى عال من المسؤولية.

كما أتوجه بخالص الشكر للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وللسادة أعضاء مكتب اللجنة، وكافة السيدات والسادة المستشارين الذين حضروا الاجتماعات، وتابعوا أشغالها باهتمام كبير، وساهموا بتدخلاتهم القيمة في تعميق الدراسة والنقاش حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة على أنظار لجنتنا الموقرة، وأبانوا عن تفاعل ايجابي مع البرمجة المكثفة لكافة القطاعات الوزارية، وذلك بالموازاة مع الاجتماعات المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، حيث قدموا مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي تعكس الرؤية البرلمانية على مستوى الحلول الناجعة للمشاكل القطاعية المطروحة.

كما أشكر بهذه المناسبة، جميع الطاقم الإداري للجنة على المجهودات التي بذلوها ويبذلونها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

وأخيرا، توجت المناقشات بالتصويت، في الاجتماع المنعقد بتاريخ 4 دجنبر 2025 على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص اللجنة، وفق جدول التصويت الآتي:

مشاريع الميزانيات الفرعية		نتيجة التصويت		
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون
مشروع الميزانية الفرعية للبـــلاط الملـــــكي	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة	ميزانية التسيير	11	2	1
	ميزانية الاستثمار	11	2	1
	الميزانية برمتها	11	2	1
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب	ميزانية التسيير	12	لا احد	1
	ميزانية الاستثمار	12	لا احد	1
	الميزانية برمتها	12	لا احد	1
مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين	ميزانية التسيير	13	لا احد	1
	ميزانية الاستثمار	13	لا احد	1
	الميزانية برمتها	13	لا احد	1
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية	ميزانية التسيير	12	2	لا احد
	ميزانية الاستثمار	12	2	لا احد
	الميزانية برمتها	12	2	لا احد
مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	ميزانية التسيير	12	2	لا احد
	ميزانية الاستثمار	12	2	لا احد
	الميزانية برمتها	12	2	لا احد
مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			
مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	ميزانية التسيير	الاجماع		
	ميزانية الاستثمار			
	الميزانية برمتها			

مقرر اللجنة

عابد بادل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للبلاط الملكي

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشـــروع الميزانية المذكـــورة في اجتماعـــها المنعقـــد بتاريخ 26 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي قدم عرضا استعرض فيه البنود والأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لهذه الميزانية، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

*** القوائـم المدنيـــة: 26.292.000 درهم**

*** مخصصات السيادة: 517.164.000 درهم**

البلاط الملكي

*** بـاب الموظـفـين والأعـوان: 643.59700 درهم**

*** باب المعدات والنفقات المختلفة: 1.542.183.000درهم**

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بمشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض تدخلات السيدات والسادة المستشارين، تم التأكيد بدايةً على أن مشروع ميزانية البلاط الملكي يكتسي طابعًا خاصًا واستراتيجيًا، بحكم المهام الدستورية والدور الوطني والرمزية السياسية للمؤسسة الملكية لما تشكله كرافعة أساسية لتأمين استمرارية الدولة وحماية رموزها الدستورية.

وفي هذا الإطار، أوضح السادة المستشارون أن الدستور جعل من جلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده مرجعًا وحكمًا وضامنًا وموجّهًا، وهو ما يستدعي توفير الإمكانيات اللازمة للمهام السيادية، وللبروتوكولات الرسمية، بما يصون هيبة الدولة وصورتها. كما تم التأكيد على أهمية دعم الأنشطة الملكية داخليًا وخارجيًا، ومواكبة المبادرات الاستراتيجية المرتبطة بالدينامية الدبلوماسية للمملكة، سواء في العمق الإفريقي أو العربي أو الأوروبي والدولي.

وقد عبّر المتدخلون عن اعتزازهم القوي بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر بتاريخ 31 أكتوبر والقاضي بدعم مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، كأساس واقعي ونهائي للتفاوض حول النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية. باعتباره يُجسّد ثمرة الرؤية المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وحكمته في قيادة هذا الملف، وترسيخ الوحدة الترابية وتعزيز الحضور الدبلوماسي المتميز للمملكة.

وقد تم التأكيد على دعم ميزانية البلاط الملكي، باعتبارها دعامة أساسية لترسيخ رمزية الدولة ومكانتها.

وفي الختام، تقدّم السادة المستشارون، بأسمى عبارات التهاني والتبريك إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بمناسبة صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797 الداعم لمغربية الصحراء. راجين من العلي القدير دوام التوفيق لبلادنا لتحقيق المزيد من النجاحات تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمصالح
رئاسة الحكومة

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 26 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وفي كلمته بالنيابة عن السيد رئيس الحكومة لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026، ذكر في بدايتها على أن التوجه العام للحكومة الذي تحرص على نهجه والذي تسير على خطاه مصالح رئاسة الحكومة، هو ترشيد استعمال الاعتمادات المرصودة وتتبع تنفيذها وفق الانتظارات الطموحة المنشودة.

وأضاف السيد الوزير المنتدب ان الاعتمادات التي تم رصدها لمصالح رئاسة الحكومة برسم سنة 2026 قد بلغت في مجموعها (2.004.254.000) درهم بزيادة لا تتعدى 14.98% عن سنة 2025.وهي موزعة كما يلي :

-الاعتمادات المرصودة لميزانية التسيير: 1.107.174.000درهم

-باب المعدات والنفقات المختلفة : 908.704.000 درهم

-باب الموظفين : 198.704.000 درهم

وأشار انه سيتم إحداث مائة وخمسة وعشرين (125) منصب مالي جديد، خمسون(50) منها لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لتمكينها من استقبال فوج

جديد من المكونين، وأربعون (40) منصبا لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات، مشيرا الى انه سيتم احداث خمسة عشر (15) منصبا لفائدة الكولف الملكي الرباط دار السلام، وعشرة (10) مناصب لفائدة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية وخمسة (5) مناصب لفائدة المندوبية الوزارية لحقوق الانسان.

كما أورد السيد الوزير المنتدب ان ميزانية مصالح رئاسة الحكومة تتضمن اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة ويتعلق الامر ب:

1-الهيئات الدستورية ويتعلق الأمر ب:

- المحكمة الدستوريـــــة : 50.815.000 درهم
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين، والبحث العلمي : 70.000.000 درهم
- الهيئة العليا للاتصال السمعي-البصري: 85.000.000 درهم
- مجلس المنافســـــــة :73.000.000 درهم
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم

2-الهيئات التابعة، ويتعلق الامر ب:

- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع والحق في الحصول على المعلومات :40.000.000 درهم
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية :24.422.000 درهم
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة :30.000.000 درهم
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والاشعاعي: 39.000.000 درهم
- المرصد الوطني للتنمية البشرية :27.000.000 درهم
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 68.953.000 درهم

3-مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الامر ب:

-اكاديمية المملكة : 80.500.000 درهم

-اكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات: 30.000.000 درهم

-الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق كزيادة في رأسمالها: 5.000.000 درهم

-جامعة الاخوين :74.000.000 درهم

-وكالة تنمية الاطلس الكبير : 56.755.000 درهم

-مركز المصالحة :27.000.000 درهم

وأوضح السيد الوزير المنتدب ان باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بندا خاصا بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ (1.345.000) درهم، وبندا آخر بمبلغ (1.500.000) درهم، يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني لنساء المغرب، مضيفا ان هناك بند يتعلق بالإعانة التي ترصد سنويا للمنظمات النقابية في حدود (15.000.000) درهم، يتم توزيعه طبقا للمعايير المحددة في المادة الاولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل.

اما فيما يخص ميزانية الاستثمار، أبرز السيد الوزير المنتدب ان الاعتمادات المرصودة لها برسم السنة المالية 2026، قد بلغت (897.080.000) درهم بزيادة تصل نسبتها الى 13.97% مقارنة مع سنة 2025، وهي موزعة كالاتي:

- صندوق مكافحة اثار الكوارث الطبيعية556.000.000 درهم
- وكالات الإنعاش الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة والاقاليم الجنوبية والجهة الشرقية 80.000.000 درهم
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة 5.000.000 درهم
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والاشعاعي 3.000.000 درهم
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء 29.520.000درهم
- وكالة تنمية الاطلس الكبير 32.700.000درهم
- اعتمادات أداء للهيئة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومات 18.500.000 درهم
- اعتماد التزام 12.000.000 درهم
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية 8.860.000 درهم

وخلص السيد الوزير المنتدب انه إذا اقتطعت مجموع اعتمادات الاستثمار، فإن المبلغ الحقيقي المرصود لمصالح رئاسة الحكومة في ميزانية الاستثمار لن يتجاوز مبلغ 3.500.000 درهم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض مناقشة مشروع الميزانية الفرعية، عبر السادة المستشارون عن تقديرهم للدور الكبير الذي يقوم به السيد رئيس الحكومة من خلال حرصه الشخصي على تنزيل التوجيهات الملكية السامية، وقيادة الأوراش الاستراتيجية التي تستهدف تعزيز التنمية الشاملة وترسيخ العدالة المجالية، وتطوير فعالية الأداء الحكومي على مختلف المستويات.

وقد أكد السادة المستشارون على أن مؤسسة رئاسة الحكومة أصبحت اليوم ركيزة أساسية في ضمان التقائية السياسات العمومية وتنسيق العمل بين القطاعات، بما يعزز الانسجام الحكومي ويُسهم في تنزيل الإصلاحات الكبرى ذات البعد الوطني. هذا الدور يتجلى في قيادة وتتبع برامج الحماية الاجتماعية، تتبع مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، الإشراف على ميثاق الاستثمار، وإدارة ملفات استراتيجية ترتبط بالصحة والتعليم والماء والتعمير والإسكان.

كما تمت الإشادة بالالتزام الراسخ للحكومة بمأسسة الحوار الاجتماعي وما أثمره من اتفاقات غير مسبوقة تُترجم الإرادة الواضحة لتحسين الدخل وتعزيز الحقوق الاجتماعية وترسيخ السلم الاجتماعي. وتم التأكيد على أهمية مواصلة هذا النهج باعتباره أداة استراتيجية في تدبير التحولات القانونية والإصلاحات الجارية على مستوى عدد من القطاعات.

وفي سياق تناول الأدوار المركزية لرئاسة الحكومة، تمت الإشارة إلى اتساع مسؤولياتها التي تشمل تنسيق العمل الحكومي، قيادة الإصلاحات الوطنية الكبرى، تتبع وتقييم السياسات العمومية، الإشراف على التواصل المؤسساتي وضمان المعلومة الرسمية، وتفعيل آليات الحكامة والرقمنة. وقد أوضح السادة المستشارون أن كل هذه المهام تستدعي تعزيز القدرات البشرية والتقنية داخل رئاسة الحكومة، خصوصاً في ميادين التحليل والتقييم، التحول الرقمي، التتبع التشريعي، والتواصل الحكومي الاستراتيجي.

وبخصوص الحكامة والنجاعة، تم التشديد على الحاجة إلى تطوير منظومة الرصد والتقييم باعتماد مقاربات مبنية على النتائج، وتحديث الهياكل المكلفة بالدراسات والتحليل الاستراتيجي، فضلاً عن تقوية التنسيق مع المؤسسات الدستورية والهيئات العمومية بما يعزز الانسجام ويُسرّع تنزيل الإصلاحات.

أما فيما يتعلق بالميزانية المرصودة لرئاسة الحكومة، فقد تمت الإشارة إلى أنها تظل في مستويات معقولة بالنظر إلى حجم المسؤوليات الموكولة إليها، غير أن التحديات الجديدة المرتبطة بالرقمنة الشاملة، مواكبة الإصلاحات الكبرى، وتعميم أنظمة التقييم الحديثة تتطلب تخصيص اعتمادات إضافية، خاصة لدعم قدرات الموارد البشرية، تطوير الأنظمة الرقمية، وتمويل مشاريع تتبع وتقييم السياسات العمومية بطريقة دقيقة وفعالة.

فضلا عن ذلك، تم التأكيد أن الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة ليست مجرد وثيقة مالية، بل إطار يعكس إرادة سياسية واضحة لتعزيز القيادة الحكومية، وترسيخ فعالية المؤسسات، والاستمرار في مواكبة المشروع التنموي الوطني الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده نحو مغرب أكثر تقدماً وإنصافاً وازدهاراً.

وفيما يخص تعزيز الفعالية المؤسساتية لرئاسة الحكومة، تم تقديم مجموعة من التوصيات، من أبرزها:

- تعزيز الانسجام والتنسيق بين رئاسة الحكومة والقطاعات الوزارية لضمان نجاعة وتكامل السياسات العمومية؛

- إحداث وحدة مركزية مختصة في تقييم مخاطر الفساد والحكامة؛
- توسيع برامج التكوين المستمر لفائدة الأطر الحكومية؛
- إطلاق قيادة مركزية موحدة للتحول الرقمي وتبسيط الخدمات الحكومية؛
- تقوية آليات التواصل الحكومي لمحاربة الأخبار الزائفة وضمان تدفق المعلومة الرسمية بدقة وشفافية؛
- مأسسة تتبع تنفيذ الالتزامات الحكومية ونشر نتائجها بشكل دوري.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض **جوابه**، عبر **السيد الوزير المنتدب** على شكره للسيدات والسادة المستشارين على ما عبّروا عنه من امتنان وإشادة بعمل الحكومة، موضحاً أن من أهم العوامل التي مكنت الحكومة من الوفاء بالتزاماتها هو الانسجام الحكومي الذي طبع مختلف تدخلاتها وتدبيرها للملفات الاستراتيجية. كما شدّد على أن هذا الانسجام ما كان ليتحقق لولا التوجيهات الملكية السامية التي شكّلت إطاراً مرجعياً موجِّهاً لمسار العمل الحكومي، خصوصاً فيما يتعلق بالورش الملكي الكبير المتعلق بالدولة الاجتماعية.

وأشار السيد الوزير المنتدب إلى أن الخطاب الملكي السامي لعيد العرش لسنة 2021، قبيل الانتخابات التشريعية، أسس لمسار واضح المعالم، حيث أكد جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على أولوية الدولة الاجتماعية، موجهاً الحكومة إلى تنزيل هذا الورش وفق أجندة زمنية محددة، بدءاً بالدعم الاجتماعي المباشر وتعميم التغطية الصحية. هذا الإطار التوجيهي، كان المحفز الأساسي لانخراط الحكومة في التحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا في القرن الواحد والعشرين.

وأوضح السيد الوزير المنتدب أن المغرب، منذ اعتلاء جلالة الملك عرش أسلافه الميامين سنة 1999، عرف مساراً إصلاحياً متدرجاً شمل المصالحة الحقوقية عبر هيئة الإنصاف والمصالحة، والمراجعات الدستورية لسنة 2011، وتهيئة البنيات التحتية، إضافة إلى المصالحات الثقافية والهوياتية، وهو ما مهد للانتقال بشكل طبيعي إلى مرحلة جديدة قوامها ترسيخ الدولة الاجتماعية.

كما ذكّر بالتطورات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا بفضل الاستراتيجيات القطاعية الكبرى مثل مخطط المغرب الأخضر، وتسريع التنمية الصناعية، والمغرب الأزرق، وغيرها من البرامج التي ساهمت في تحفيز الاقتصاد الوطني ورفع الناتج الداخلي الخام وتحسين المؤشرات المرتبطة بالناتج الفردي، إضافة إلى الإصلاحات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال.

وأكد السيد الوزير المنتدب أن هذه السلسلة من التحولات تُبرز حكمة الرؤية الملكية، حيث انتقل المغرب من المصالحة الحقوقية، إلى المصالحة الاقتصادية، إلى بناء البنيات التحتية، قبل الوصول إلى المستوى الاجتماعي عبر تنزيل ورش الدولة الاجتماعية، وهو ما حظيت هذه الحكومة بشرف تنفيذه.

وأوضح السيد الوزير المنتدب أن الإصلاحات العميقة التي تُباشرها الحكومة في قطاع الصحة وقطاع التعليم تندرج في هذا الإطار، مشيراً إلى أن هذه الأوراش تتطلب وقتاً وجهداً، غير أن المؤشرات الحالية تؤكد الإرادة الحكومية لمعالجة الاختلالات المتراكمة لسنوات، خصوصاً تلك المتعلقة بالولوج إلى الصحة والتعليم، ومشكل التشغيل.

وأشار السيد الوزير المنتدب إلى أن الأرقام المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2026 تعكس بوضوح كيف تمكنت الحكومة خلال أربع سنوات فقط من رفع الناتج الداخلي الخام، وذلك بفضل الإصلاحات الضريبية الكبرى، سواء في الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة. وكان البعض يشكك في جدوى هذه الإصلاحات ويدعو إلى قوانين مالية تعديلية، غير أن النتائج

المحققة أثبتت أن الخيارات الحكومية كانت فعالة وناجعة، ومكنت من توفير هوامش مالية مهمة لتمويل الدولة الاجتماعية.

كما أبرز أن مختلف القطاعات باستثناء القطاع الفلاحي المتأثر بعوامل مناخية، ساهمت في تحقيق نسب نمو مهمة، مؤكداً أنه لو توفرت الظروف المناخية المواتية لبلغ معدل النمو حوالي 7%، بينما يتم حالياً تسجيل معدل يقارب 4%.

وفي ختام جوابه، شدد السيد الوزير المنتدب على أن بلادنا تسير بثبات في مسار التطور بفضل الرؤية الملكية السديدة، إضافة إلى الانسجام الحكومي الاستثنائي بين مكونات الأغلبية، والذي مكّن من تنزيل إصلاحات كبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية. كما أشار إلى أهمية مشروعَي قانون العقوبات البديلة وقانون المسطرة الجنائية في تعزيز البعد الحقوقي، مؤكداً أن آثار هذه الإصلاحات ستتعزز بشكل أكبر خلال المرحلة المقبلة.

عرض السيد الوزير المنتدب
لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالعلاقات مع البرلمان

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

تدخل السيد مصطفى بايتاس

الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالعلاقات مع البرلمان

الناطق الرسمي باسم الحكومة

لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة

برسم السنة المالية 2026

أمام لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

بمجلس المستشارين

الأربعاء : 5 جمادى الآخرة 1447

الموافق لـ : 26 نونبر 2025

لسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أحضر اجتماع لجنتكم الموقرة، نيابة عن السيد رئيس الحكومة، لتقديم مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة برسم السنة المالية 2026.

وبداية، يسعدني أن أبلغكم تحيات السيد رئيس الحكومة وأمانيه الطيبة في أن يوفقنا الله جميعا، كل واحد في مجاله، تحقيقاً للأهداف والغايات التي ننشدها وينتظرها منا كافة المواطنات والمواطنين، حتى نكون عند حسن ظنهم وظن قائدنا الملهم صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

إنكم تدركون معالم المرحلة الجديدة التي تجمع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والعدالة المجالية والسيادة الإستراتيجية التي يستهدفها مشروع قانون المالية للسنة المالية المقبلة 2026، وفق التوجيهات الرشيدة التي أكد عليها صاحب الجلالة أيده الله ونصره، في الخطاب السامي الذي تفضل بإلقائه بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربع جلالته عرش أسلافه الميامين.

وهذا هو التوجه العام الذي تحرص الحكومة على نهجه، والذي تندرج في نطاقه مصالح رئاسة الحكومة، وتعمل على تتبع تنفيذه وفق الرؤية الملكية السديدة، على الرغم من كون ميزانيتها لا تنصب إلا على تدبير الشؤون الإدارية، باعتبار أن البرامج الحكومية ومشاريعها تدخل في اختصاص مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات التابعة لها.

وفي هذا الإطار، فإن الاعتمادات التي تم رصدها لمصالح رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026، قد بلغت في مجموعها مليارين وأربعة ملايين ومائتين وأربعة وخمسين ألف درهم (2.004.254.000)، بزيادة لا تتعدى 14,98% عن سنة 2025.

وبالرجوع إلى تفعيل المعطيات الرقمية للمشروع، نجد أن الاعتماد المرصود لميزانية التسيير يبلغ ملياراً ومائة وسبعة ملايين ومائة وأربعة وسبعين ألف درهم (1.107.174.000)، بزيادة تصل إلى 15,80%عن سنة 2025.

وقد خصص منها لباب المعدات والنفقات المختلفة، مبلغ تسعمائة وثمانية مليون وسبعمائة وأربعة آلاف درهم (908.704.000)، بزيادة تبلغ 17,83% مقارنة مع سنة 2025؛ في حين رصد لباب الموظفين مبلغ مائة وثمانية وتسعين مليون وسبعمائة وأربعة آلاف درهم (198.704.000)، بزيادة لا تتجاوز نسبة 6,54% عن السنة الجارية؛ مع الإشارة إلى أنه سيتم إحداث مائة وخمسة وعشرين (125) منصب مالي جديد؛ خمسون (50) منها لفائدة المدرسة الوطنية العليا للإدارة لتمكينها من استقبال فوج جديد من المكونين؛ وأربعون (40) منصباً لفائدة اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ولجنة الحق في الحصول على المعلومات؛ وخمسة عشر (15) منصباً لفائدة الكولف الملكي الرباط دارالسلام؛ وعشرة (10) مناصب لفائدة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية؛ وخمسة (5) مناصب لفائدة المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

وكما تعلمون، فإن ميزانية مصالح رئاسة الحكومة تتضمن اعتمادات تخص بعض الهيئات الدستورية أو التابعة والتي يمكن تفصيلها كما يلي :

1 – <u>الهيئات الدستورية، ويتعلق الأمر بـ</u>:

- المحكمة الدستورية : 50.815.000 درهم؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي : 70.000.000 درهم؛
- الهيئة العليا للاتصال السمعي- البصري : 85.000.000 درهم؛
- مجلس المنافسة : 73.000.000 درهم؛
- مجلس الجالية المغربية بالخارج : 49.000.000 درهم.

2 – الهيئات التابعة، ويتعلق الأمر بـ:

- اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومات : 40.000.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية للمعلومات المالية : 24.422.000 درهم؛
- المدرسة الوطنية العليا للإدارة : 30.000.000 درهم؛
- الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي : 39.000.000 درهم؛
- المرصد الوطني للتنمية البشرية : 27.000.000 درهم؛
- الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء : 68.953.000 درهم.

3 – مؤسسات وهيئات أخرى، ويتعلق الأمر بـ:

- أكاديمية المملكة المغربية : 80.500.000 درهم؛
- أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات : 30.000.000 درهم؛
- الشركة الوطنية لدراسات مضيق جبل طارق كزيادة في رأسمالها : 5.000.000 درهم؛
- جامعة الأخوين : 74.000.000 درهم ؛
- وكالة تنمية الأطلس الكبير : 56.755.000 درهم ؛
- مركز مصالحة : 27.000.000 درهم .

كما أن باب المعدات والنفقات المختلفة يتضمن بنداً خاصاً بتأمين الموظفين والشخصيات المأذون لها في ركوب الطائرة بمناسبة مهام رسمية، وقد رصد له مبلغ مليون وثلاثمائة وخمسة وأربعين ألف درهم (1.345.000)، وبنداً آخر بمبلغ مليون وخمسمائة ألف درهم (1.500.000)، يقدم كإعانة تسيير للاتحاد الوطني لنساء المغرب.

وأخيراً، هناك بند يتعلق بالإعانة التي ترصد سنوياً للمنظمات النقابية في حدود خمسة عشر مليون درهم (15.000.000)، يتم توزيعه طبقا للمعايير المحددة في المادة الأولى من المرسوم التطبيقي لمدونة الشغل؛ إذ تحدد هذه المادة العناصر التي تمنح على أساسها الإعانات التي تقدمها الدولة لاتحاد النقابات المهنية أو لأي تنظيم مماثل، وذلك حسب عدد مندوبي الأجراء المنتخبين في القطاعين العام والخاص خلال آخر انتخابات مهنية مجراة على الصعيد الوطني.

أما بالنسبة لميزانية الاستثمار، فإن الاعتمادات المرصودة لها برسم السنة المالية 2026، قد بلغت ثمانمائة وسبعة وتسعين مليونا وثمانين ألف درهم (897.080.000) بزيادة تصل نسبتها إلى 13,97% مقارنة مع سنة 2025؛ وهي موزعة كالتالي :

- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية، ورصد له مبلغ خمسمائة وستة وخمسين مليون درهم (556.000.000)، وتتولى وزارة الداخلية صرف النفقات المتصلة به.

كما تم رصد مبلغ ثمانين مليون درهم (80.000.000) لكل واحدة من وكالات الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة على التوالي بشمال المملكة والأقاليم الجنوبية والجهة الشرقية.

كما أن المدرسة الوطنية العليا للإدارة تستفيد من مبلغ خمسة ملايين درهم (5.000.000)، والوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي من مبلغ ثلاثة ملايين درهم (3.000.000)، والهيئة الوطنية لضبط الكهرباء من مبلغ تسعة وعشرين مليون وخمسمائة وعشرين ألف درهم (29.520.000).

وفي نفس الإطار، تستفيد وكالة تنمية الأطلس الكبير من مبلغ اثنين وثلاثين مليون وسبعمائة ألف درهم (32.700.000).

كما رصد مبلغ ثمانية عشر مليوناً وخمسمائة ألف درهم (18.500.000) كاعتمادات أداء للهيئة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والحق في الحصول على المعلومات، منها مبلغ اثني عشر مليون درهم (12.000.000) كاعتماد التزام.

أما الهيئة الوطنية للمعلومات المالية فقد رصد لها مبلغ ثمانية ملايين وثمانمائة وستين ألف درهم (8.860.000).

وبالرجوع إلى الأرقام سالفة الذكر، نجد أن المبلغ الأساس المرصود لمصالح رئاسة الحكومة في ميزانية الاستثمار لا يتجاوز ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف درهم (3.500.000).

السيد الرئيس المحترم؛
السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

هذه هي خلاصة معطيات وأرقام مشروع الميزانية الفرعية لمصالح رئيس الحكومة والهيئات الدستورية والمؤسسات التابعة برسم السنة المالية 2026، وهي كما يتبين لكم، ليست أكثر من ميزانية تسيير وتدبير، ولا تعكس بأي حال، البرنامج الحكومي أو المشاريع والأوراش الكبرى التي تندرج فيه، والتي يعود إنجازها وتتبعها لمختلف القطاعات الحكومية المعنية.

لكم الشكر الجزيل، حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على جميل إنصاتكم وحسن تتبعكم، وإنني لعلى استعداد للإجابة عن مختلف التساؤلات التي قد تتفضلون بطرحها حول مشروع هذه الميزانية الفرعية، مؤكداً لكم في نفس الوقت، أنني سأحرص بكل صدق وأمانة، على إبلاغ كل آرائكم ومقترحاتكم إلى السيد رئيس الحكومة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 14h30 إلى 16h00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 12
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : 1h30	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 4
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 16	عدد المعتذرين:

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي؛ ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2026

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد البكوري	RNI	
سلمى زينب	UGTM	
احسن ازعي	CDT	
عبد الحق	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس النواب

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير المنجز من لدن لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 27 دجنبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة.

وقد تم استعراض الأرقام المتعلقة بالاعتمادات المخصصة لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب برسم السنة المالية 2026، والتي تم توزيعها على الشكل التالي:

- ميزانية التسيير:

* باب النواب والموظفين: 478.298.000 درهم
* باب المعدات والنفقات المختلفة: 170.131.000درهم

- ميزانية الاستثمار:

* اعتمادات الأداء : 20.000.000 درهم
* اعتمادات الالتزام : 20.000.000 درهم

وقد تم تضمين نتيجة التصويت على هذه الميزانية بجدول التصويتات في الوثيقة التقديمية لمجموعة التقارير المتعلقة بالميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير التي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 27 نونبر2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد لحسن حداد النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين، والسيد محمد سالم بنمسعود محاسب المجلس، والسيد الأسد الزروالي الأمين العام للمجلس.

في البداية، قدم السيد نائب رئيس مجلس المستشارين عرضا أشار من خلاله أن مشروع هذه الميزانية يشكل إختيارا وطنيا واستراتيجيا يكرس دور البرلمان كرافعة سيادية، وفاعل مركزي في تكريس الاستقرار، وتعزيز التنمية، والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مبرزا الدور المتعاظم لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، حيث انتقل على غرار باقي المؤسسات الوطنية، من منطق الحضور البروتوكولي في الفعاليات الدولية إلى منطق الفاعل الدبلوماسي المؤثر، الذي يساهم بشكل مباشر في الدفاع عن القضايا الوطنية الاستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، ويعزز تموقع المغرب في فضاءات متعددة الأطراف، ويسهم في بناء شبكات دعم وتضامن حول المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الجاد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، كما أكدت ذلك قرارات مجلس الأمن ومواقف عدد متزايد من الدول والبرلمانات عبر العالم.

وأضاف أن هذه الميزانية المعروضة تعتبر استثمارا في الدور المستقبلي للمؤسسة البرلمانية، حيث أنها تهدف إلى تعزيز قدرات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية، من خلال تمويل المشاركة الفعالة في المحافل الدولية، واستضافة المؤتمرات والمنتديات ذات البعد الجيوسياسي، وتطوير الشراكات البرلمانية المهيكلة، فضلا عن تحديث البنية التكنولوجية والرقمية للمجلس، بما يتيح اعتماد أدوات حديثة في إدارة الجلسات واللجان، وفي توثيق الأشغال البرلمانية، وفي التواصل مع المواطنين، وفي الانفتاح على الخبرة المقارنة عبر قواعد بيانات ومراكز أبحاث وشبكات برلمانية متخصصة.

كما أفاد أن هذه الميزانية تهدف لتقوية قدرات التحليل والاستشراف من خلال دعم وحدات الدراسات والبحث داخل المجلس، وتعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز التفكير الوطنية والدولية، وإحداث فضاءات للتكوين المستمر لفائدة المستشارين البرلمانيين وأطر المؤسسة في جميع مجالات العمل البرلماني، بالإضافة إلى إيلاء عناية خاصة بالأمن السيبراني للمؤسسة، وهو ما يستدعي توفير منظومات حماية متطورة تضمن سرية المعطيات وحصانة البنية المعلوماتية للمجلس.

هذا، وقدم السيد محاسب المجلس عرضا تناول من خلاله مساطر تحضير وصرف الميزانية، موزعة كالتالي :

- مراحل تحديد أغلفة ميزانية مجلس المستشارين؛
- الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2024 إلى 2026؛
- ظروف تنفيذ ميزانية 2015.

كما تطرق للمعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026، من خلال تقدير الإعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2026، الإعتمادات المطلوبة في إطار البرمجة الميزانياتية برسم سنوات 2026-2027-2028.

وبخصوص الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026، أفاد السيد محاسب المجلس أن مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير لمجلس المستشارين يصل إلى مبلغ 577.409.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

- فصل المستشارين والموظفين : 365.229.000 درهم؛
- فصل المعدات والنفقات المختلفة : 212.180.000 درهم؛

- فيما يصل مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار 25.000.000 درهم.

أما فيما يتعلق بالأوراش المستقبلية المزمع تنفيذها خلال مشروع ميزانية 2026، استعرض السيد محاسب المجلس البرامج المخطط تنفيذها، في إطار جهود جميع مكونات المجلس الرامية إلى الارتقاء بأداء المؤسسة وتمكينها من ممارسة المهام والاختصاصات المنوطة بها دستوريا، من خلال تأهيل مقر وملحقتي المجلس، تسريع التحول الرقمي للمجلس، وتعزيز منظومة الأمن المعلوماتي، بالإضافة إلى تعزيز سلامة مقر المجلس وتنمية وتأهيل الرأسمال البشري.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت **مناقشة مشروع الميزانية** المذكورة فرصة أكد خلالها السادة المستشارون على أهمية العمل الذي يقوم به مجلس المستشارين بما يتماشى مع مبتغى ترسيخ البناء المؤسساتي وكسب رهان الصعود التنموي والاجتماعي والاقتصادي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، حيث تمت الإشادة بالمجهودات القيمة التي يبذلها السيد رئيس المجلس، وأعضاء مكتب المجلس، والسيد الأمين العام، وكافة أطر المؤسسة التشريعية، في سبيل الرقي بالأدوار الدستورية للمؤسسة، وضمان شروط الاشتغال المثلى لأعضاء المجلس في مختلف مجالات العمل البرلماني، من أجل خدمة المصالح العليا والقضايا الكبرى للوطن، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية.

كما استحسن العديد من المتدخلين المنهجية التشاركية في تدبير شؤون المؤسسة، بروح التفاعل الإيجابي بين مختلف مكوناتها وأجهزتها.

وتم التنويه بالمجهودات التي يقوم بها أطر وموظفي المجلس لإبراز عمل المؤسسة التشريعية، حيث أجمع السادة المستشارون على ضرورة إيلاء العناية اللازمة بالموارد البشرية، وتحسين ظروف عملهم وتحفيزهم على أساس المردودية بما يضمن الرقي بالعمل

التشريعي والرقابي والدبلوماسي الذي يضطلع به مجلسنا الموقر، فضلا عن مواصلة دعم جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي المجلس.

وقد حضي موضوع الوداية السكنية بحيز هام في مداخلات السيدات والسادة المستشارين، حيث طالبوا بضرورة مواكبتها ودعمها، لتمكين الموظفين من سكن لائق يستجيب لتطلعاتهم، على غرار موظفي العديد من القطاعات الوزارية.

كما طالب أحد المتدخلين بضرورة تطوير قدرات وكفاءات السادة المستشارين وأطر المجلس عبر اعتماد برامج تكوينية، في مجالات المالية العمومية وتقييم السياسات العمومية والتواصل المؤسساتي وكذا الدبلوماسية البرلمانية، بغية تقوية دور المجلس في ترسيخ الثنائية البرلمانية وتعزيز دولة المؤسسات.

وفيما يخص الدبلوماسية البرلمانية، تمت الإشادة بالمشاركة المتميزة لمختلف بعثات ووفود المجلس على المستوى الدولي والقاري، أو فيما يتعلق بنوعية الشراكات التي تربط مجلسنا الموقر مع برلمانات مجموعة من الدول، وكذلك مستوى التنظيم المتميز لتظاهرات ذات أبعاد دولية، فضلا عن التنويه بالبعد المجالي والرمزي الذي يضفيه تنظيم بعض المنتديات والمؤتمرات بحاضرة الصحراء المغربية مدينة العيون، لما يتيحه ذلك من إمكانية إطلاع الوفود المشاركة بالمستوى التنموي الذي بلغته أقاليمنا الجنوبية.

وفي الجانب المالي، تمت الاشارة أن الإعتمادات المخصصة لميزانية المجلس لا ترقى لضمان تطوير أداءه المستمر و تعزيز دوره الدستوري من خلال عدم تخصيص الاعتمادات الكافية الكفيلة بتنفيذ المشاريع المبرمجة وضمان تحقيق الأهداف المرسومة وفق أولويات المؤسسة ووظائفها الدستورية، حيث تمت الدعوة إلى التنسيق بين المجلسين لتدارس إمكانية إيجاد حل نهائي بخصوص النقص الحاصل بين الاعتمادات المقترحة والاعتمادات المرصودة كل سنة.

مواضيع أخرى متفرقة، طرحت على مستوى المناقشة منها على الخصوص ضرورة تعديل النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وإحداث القناة البرلمانية، إعتماد هيكلة إدارية جديدة، تحديث الموقع الإلكتروني، تعزيز التواصل مع الرأي العام، وتعامل الحكومة مع الأسئلة الكتابية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض **جوابه** على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد النائب الرابع لرئيس المجلس بمعية السيد محاسب المجلس أن هذا اللقاء يعتبر فرصة مهمة لتبادل الأفكار، وإغناء النقاش من جوانب مختلفة بغية تطوير عمل المجلس، مشيرا أن رئاسة ومكتب المجلس وأمينه العام منفتحون على جميع الاقتراحات والملاحظات حتى يتمكن مجلسنا الموقر من الانخراط الفعال في صون الوحدة الترابية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، وتحويل الرؤى الوطنية إلى مشاريع ملموسة ترفع من مناعة المغرب وتنمي قدراته.

وفيما يتعلق بالملفات والأوراش الاجتماعية التي انخرط فيها المجلس، أوضح أن جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين سبق لها و أن استفادت من الرصيد المالي لتصفية معاشات السادة المستشارين، مما شكل رصيدا مهما لتأسيس الودادية السكنية للموظفين، مستحضرا أنه وبتوجيه من السيد رئيس المجلس تم إنجاز الدراسات التقنية لتيسير مهام الودادية السكنية في أفق تعبئة العقار المناسب لها، على أن يتم صرف دعم مالي إضافي من طرف المجلس في المرحلة المقبلة في إطار تنزيل عقد البرنامج المبرم مع هذه الودادية.

كما أضاف أن المجلس منكب على سلك مختلف المساطر القانونية بغية توفير عقارات رهن الإشارة لضمان شروط عمل ملائمة لكل من السادة المستشارين والموظفين.

مشيرا أن المجلس يعكف على تنزيل مخطط استثماري لصيانة بناياته، حيث ستشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة (ANEP) وفق ما تسمح به الاعتمادات المتوفرة.

هذا، وأوضح أن الموقع الإلكتروني الجديد للمجلس أصبح جاهزا في انتظار إستكمال تحميله بالمعطيات وترجمة محتواه إلى اللغات الأجنبية، معتبرا أن البت المباشر لتغطية أشغال اللجان الدائمة لا يجب أن يكون القاعدة حتى يكون لدى السادة المستشارين الحرية المطلقة في التعبير خلال دراسة بعض المواضيع الحساسة.

عرض

السيد نائب رئيس مجلس المستشارين

والسيد محاسب المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

السيد الأمين العام المحترم

السيدات والسادة أطر مجلس المستشارين

أيها الحضور الكريم،

يشرفني، باسم مكتب مجلس المستشارين، أن أتقدم أمامكم اليوم بهذه الكلمة في إطار تقديم مشروع ميزانية سنة 2026، وفي سياق استعراض حصيلة المهام الدستورية للمجلس خلال السنة التشريعية 2024–2025. غير أن ما نقوم به اليوم لا ينبغي أن يُختَزل في كونه تمريناً مؤسساتياً روتينياً، أو محطة تقنية لعرض الأرقام والاعتمادات المالية، بل يجب أن يُفهَم باعتباره لحظة مفصلية تفرض علينا أن نقرأ دور المؤسسة التشريعية قراءة أعمق، وأن نتأمل بوعي ومسؤولية موقع المغرب داخل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأن نصوغ رؤية استشرافية لمستقبل العمل البرلماني في عالم يعيش تغيرات بنيوية غير مسبوقة. نحن لا نقف اليوم فقط أمام مشروع ميزانية، بل أمام اختيار وطني واستراتيجي يكرّس دور البرلمان كرافعة سيادية، وفاعل مركزي في تكريس الاستقرار، وتعزيز التنمية، والدفاع عن المصالح العليا للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

لقد كانت السنة التشريعية المنصرمة سنة غنية بالتحولات والتحديات على المستويين الوطني والدولي. فعلى الصعيد العالمي، شهدنا اضطرابات جيوسياسية عميقة تجلّت في تصاعد التوترات بين القوى الكبرى، واستمرار الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الطاقي والغذائي والحرب على غزة، وتفاقم الأزمات في عدد من مناطق الشرق الأوسط، وتزايد هشاشة الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء، إلى جانب التحولات السريعة في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والانتقال الطاقي. وفي خضم هذا السياق المعقّد، برز المغرب، بفضل الرؤية المتبصّرة لجلالة الملك

وبفضل استقرار مؤسساته، كقطب استقرار موثوق، ونموذج في الحكمة والتوازن، وفاعل أساسي في تعزيز السلم الإقليمي، وشريك جدير بالثقة على الصعيد الدولي.

في قلب هذا التحول، يبرز الدور المتعاظم لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، التي تحوّلت خلال السنوات الأخيرة إلى أحد أعمدة القوة الناعمة للمملكة. لقد انتقل المجلس، على غرار باقي المؤسسات الوطنية، من منطق الحضور البروتوكولي في الفعاليات الدولية إلى منطق الفاعل الدبلوماسي المؤثر، الذي يساهم بشكل مباشر في الدفاع عن القضايا الوطنية الاستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، ويعزز تموقع المغرب في فضاءات متعددة الأطراف، ويسهم في بناء شبكات دعم وتضامن حول المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الجاد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وهو ما كرّسه مجلس الأمن الدولي مجددًا في قراره الصادر يوم 31 أكتوبر، حيث جدّد التأكيد على مركزية الحل السياسي الواقعي والتوافقي ودعم المسار الأممي على أساس المبادرة المغربية، كما أكدت ذلك قرارات مجلس الأمن ومواقف عدد متزايد من الدول والبرلمانات عبر العالم.

كما أنه في خضم هذا المناخ الإقليمي والدولي المتقلب، كان على مجلس المستشارين أن يتحمّل مسؤوليته الدستورية كاملة، وأن يرقى بأدائه إلى مستوى هذه التحولات. وقد تجلّى ذلك أولاً في الحصيلة التشريعية التي عرفت مصادقة المجلس على ستة وأربعين نصاً تشريعياً، منها خمسة وأربعون مشروع قانون ومقترح قانون واحد، شملت مجالات استراتيجية متعدِّدة تمسّ البنية الاقتصادية للبلاد، وتعزز منظومة الحماية الاجتماعية، وتواكب الإصلاحات الكبرى في مجالات العدالة، والمالية العمومية، والتنمية المجالية، والاستثمار، وتنظيم المهن، وحماية الفئات الهشة. هذا العمل التشريعي لم يكن مجرد تصويت شكلي على نصوص جاهزة، بل كان ثمرة نقاشات معمَّقة، وحوار مؤسسي مسؤول بين مكونات المجلس والحكومة، تُرجِم في تقديم ما يفوق ألفاً وسبعمائة تعديل، قُبل منها ما يقارب أربعين في المئة، بما يعكس جدية السيدات والسادة المستشارين في تجويد النصوص، وتعزيز نجاعتها، وملاءمتها مع حاجيات المواطنين وانتظارات المقاولة الوطنية ومتطلبات النموذج التنموي الجديد.

كما تجلّت دينامية المجلس في الجانب الرقابي من خلال عقد ستة وخمسين جلسة عامة تجاوزت مائة وتسع عشرة ساعة من النقاش العلني، إلى جانب أكثر من مائة وستة اجتماعات للجان الدائمة امتدت لأزيد من ثلاثمائة وواحد وخمسين ساعة من العمل المتواصل. وارتكزت هذه الدينامية على طرح أسئلة شفوية شهرية موجهة إلى رئيس الحكومة حول السياسة العامة، وأسئلة شفوية أسبوعية إلى مختلف القطاعات الحكومية، إضافة إلى ما يناهز ألفين وخمسمائة سؤال كتابي، تمت الإجابة عن نسبة مهمة منها، وهو ما يعكس تحسناً ملموساً في تفاعل الحكومة مع مبادرات الرقابة البرلمانية، ويؤكد أن العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تقوم على التعاون المسؤول في إطار ما ينص عليه الدستور من توازن وفصل للسلط وتكامل في الأدوار.

غير أن مجلس المستشارين، وهو يمارس وظائفه التشريعية والرقابية، أدرك أن البرلمان الحديث لا يقاس فقط بعدد القوانين المصادق عليها، ولا بعدد الأسئلة المثارة، بل يقاس أيضاً بقدرته على تقييم السياسات العمومية ومساءلة الخيارات الاستراتيجية الكبرى للدولة، انطلاقاً من معطيات موضوعية ومنهجيات علمية. ومن هذا المنطلق، عمل المجلس على تفعيل وظيفة تقييم السياسات العمومية من خلال إحداث مجموعات موضوعاتية اشتغلت على ملفات استراتيجية مرتبطة بالاستثمار والتشغيل والتنمية الترابية، إلى جانب مواصلة الاشتغال المؤسسي والمجتمعي على ملف القضية الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية. وقد اعتمدت هذه المجموعات الموضوعاتية مقاربات متعددة الأبعاد، جمعت بين الاستماع إلى الفاعلين الحكوميين، واستقبال ممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني والنقابات المهنية، وتنظيم زيارات ميدانية وموائد مستديرة وندوات علمية، مما أفضى إلى بلورة خلاصات وتوصيات عميقة تم عرضها في جلسات عامة بحضور الحكومة، في أفق تحويلها إلى أرضية لتصحيح الاختلالات وتقوية فعالية السياسات العمومية.

في قلب هذا التحول، يبرز الدور المتعاظم لمجلس المستشارين في مجال الدبلوماسية البرلمانية، التي تحوّلت خلال السنوات الأخيرة إلى أحد أعمدة القوة الناعمة للمملكة. لقد انتقل المجلس، على غرار باقي المؤسسات الوطنية، من منطق الحضور البروتوكولي في الفعاليات الدولية إلى منطق

الفاعل الدبلوماسي المؤثر، الذي يساهم بشكل مباشر في الدفاع عن القضايا الوطنية الاستراتيجية، وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، ويعزز تموقع المغرب في فضاءات متعددة الأطراف، ويسهم في بناء شبكات دعم وتضامن حول المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الجاد والواقعي والنهائي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، كما أكدت ذلك قرارات مجلس الأمن ومواقف عدد متزايد من الدول والبرلمانات عبر العالم.

انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية التي دعت إلى تعبئة شاملة للدفاع عن الوحدة الترابية على جميع الواجهات، بادر مجلس المستشارين إلى إعداد واعتماد مخطط استراتيجي للدبلوماسية البرلمانية للفترة 2024–2027، يقوم على مرتكزات واضحة؛ أولها جعل قضية الصحراء المغربية في صدارة كل المرافعات البرلمانية الدولية؛ وثانيها توسيع الحضور المغربي في إفريقيا وفي الفضاءات العربية والمتوسطية والأطلسية والأمريكية اللاتينية والآسيوية؛ وثالثها تحويل العلاقات البرلمانية الثنائية والمتعددة الأطراف إلى شراكات استراتيجية طويلة المدى، تبنى على المصالح المتبادلة والثقة السياسية والالتقائية القيمية؛ ورابعها تعزيز موقع المغرب داخل المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية؛ وخامسها الربط العضوي بين الدبلوماسية السياسية والدبلوماسية الاقتصادية والتنموية والثقافية.

وقد بدأت ثمار هذا المخطط الاستراتيجي تتجلى بوضوح من خلال تكثيف اللقاءات الثنائية مع رؤساء المجالس النيابية وممثلي البرلمانات الوطنية والإقليمية، والانخراط الفعال في أشغال الاتحاد البرلماني الدولي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمانات التجمعات الجهوية، ومن خلال استصدار بيانات وقرارات داعمة للوحدة الترابية للمملكة من قبل عدد من الهيئات البرلمانية. كما تعزز الاعتراف الدولي بمصداقية الطرح المغربي عبر مواقف معلنة تعتبر مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الأساس الواقعي والوحيد للتسوية؛ وهو ما عبّرت عنه البرلمانات الوطنية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وأوروبا وآسيا، وأيضاً من خلال زيارات ميدانية لوفود برلمانية رفيعة المستوى إلى الأقاليم الجنوبية، كان أبرزها زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي إلى مدينة العيون، وما حملته

من رسائل سياسية قوية تؤكد أن حاضر ومستقبل الصحراء لا يمكن تصورهما إلا في إطار السيادة المغربية.

هذه الدينامية لم تكن معزولة عن التحولات الاقتصادية العالمية، بل تمّت مواكبتها بتفعيل مفهوم الدبلوماسية البرلمانية الاقتصادية، التي تسعى إلى تحويل رأس المال السياسي والرصيد الدبلوماسي إلى فرص استثمار وتنمية مشتركة. وفي هذا الإطار، احتضن مجلس المستشارين مجموعة من المنتديات البرلمانية الاقتصادية جمعت بين برلمانيين ومسؤولين حكوميين ورجال أعمال وممثلي مؤسسات مالية إقليمية ودولية من إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي ودول الخليج وأوروبا. وقد خُصّصت هذه المنتديات لعرض المؤهلات الاقتصادية التي يزخر بها المغرب، وإبراز دوره كمنصة صناعية ولوجستية وطاقية تربط بين أوروبا وإفريقيا وأمريكا، وكقطب إقليمي للاستثمارات في مجالات الطاقات المتجددة والصناعات المستقبلية والبنية التحتية المتقدمة، في انسجام تام مع التوجهات الملكية الرامية إلى جعل المملكة نموذجاً في الجمع بين النمو الاقتصادي والعدالة المجالية والانتقال الأخضر.

وفي صميم هذه الرؤية الاقتصادية والجيوسياسية المتجددة، تبرز المبادرة الأطلسية التاريخية التي أطلقها جلالة الملك لفائدة دول الساحل الإفريقي، الرامية إلى تمكين هذه الدول من الولوج إلى المحيط الأطلسي، وفك العزلة الجغرافية والاقتصادية عنها، وتحويل مجال الساحل والصحراء من فضاء هشاشة وتوتر إلى فضاء فرص وتنمية واستقرار. هذه المبادرة ليست مجرد مشروع لوجستي أو تقني، بل هي تصور شامل لإعادة رسم الجغرافيا الاقتصادية والسياسية للمنطقة، وتحريرها من إكراهات الماضي ومن رهانات الارتباط الأحادي، وإدماجها في الاقتصاد العالمي في إطار شراكات متوازنة تحفظ سيادتها وكرامتها. وقد اضطلع مجلس المستشارين بدور مهم في شرح هذه المبادرة داخل المنتديات البرلمانية، وتقديمها كنموذج للتعاون جنوب–جنوب، وكسند عملي لفكرة التكامل الإفريقي-الأطلسي، وربطها في نفس الوقت بموقع المغرب كجسر بين إفريقيا وأوروبا والعالم العربي وأمريكا اللاتينية.

أيها السيدات والسادة،

في هذا السياق الوطني والإقليمي والدولي الغني بالرهانات، يندرج مشروع ميزانية 2026 لمجلس المستشارين باعتباره أداة مالية لتجسيد هذه الرؤية، وليس مجرد وثيقة محاسباتية لتقدير النفقات. فهذه الميزانية، في جوهرها، استثمار في الدور المستقبلي للمؤسسة البرلمانية؛ فهي تهدف إلى تعزيز قدرات المجلس في مجال الدبلوماسية البرلمانية، من خلال تمويل المشاركة الفعالة في المحافل الدولية، واستضافة المؤتمرات والمنتديات ذات البعد الجيوسياسي، وتطوير الشراكات البرلمانية المهيكلة. كما تستهدف هذه الميزانية تحديث البنية التكنولوجية والرقمية للمجلس، بما يتيح اعتماد أدوات حديثة في إدارة الجلسات واللجان، وفي توثيق الأشغال، وفي التواصل مع المواطنين، وفي الانفتاح على الخبرة المقارنة عبر قواعد بيانات ومراكز أبحاث وشبكات برلمانية متخصصة.

وتتضمّن هذه الميزانية أيضاً اعتمادات موجهة لتقوية قدرات التحليل والاستشراف من خلال دعم وحدات الدراسات والبحث داخل المجلس، وتعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز التفكير الوطنية والدولية، وإحداث فضاءات للتكوين المستمر لفائدة المستشارين البرلمانيين وأطر المؤسسة، خاصة في مجالات التشريع المتقدم، وتقييم السياسات العمومية، والاقتصاد السياسي، والقانون الدولي، والدبلوماسية البرلمانية، والتواصل السياسي. كما تولي الميزانية عناية خاصة بالأمن السيبراني للمؤسسة، في عالم أصبح فيه الفضاء الرقمي مجالاً للحرب الناعمة واختراق المعطيات والتأثير على القرار، وهو ما يستدعي توفير منظومات حماية متطورة تضمن سرية المعطيات وحصانة البنية المعلوماتية للمجلس.

وفي قلب هذا المشروع المالي والسياسي، يظل ملف الصحراء المغربية حاضراً كمحور استراتيجي، لا فقط بوصفه قضية سياسية، بل باعتباره نموذجاً تنموياً وحضارياً فريداً. فقد تحولت الأقاليم الجنوبية بفضل الرؤية الملكية المتبصّرة إلى أوراش مفتوحة في البنية التحتية الحديثة، من موانئ وطرق سريعة ومناطق لوجستية، وفي مشاريع كبرى للطاقات المتجددة، وفي مؤسسات جامعية وتكوينية، وفي مستشفيات ومراكز صحية، وفي برامج اجتماعية تستهدف تحسين ظروف عيش الساكنة وتعزيز قدراتها. وأصبحت مدن العيون والداخلة والسمارة وباقي

الأقاليم الجنوبية نماذج حية للاستقرار والاندماج والكرامة، تُجسِّد على الأرض مضمون المشروع المغربي للحكم الذاتي، وتقدم للعالم صورة ملموسة عن كيفية تحويل منطقة كانت موضوع نزاع مفتعل إلى فضاء حيوي للتنمية والانفتاح والتعايش.

لقد عمل مجلس المستشارين على جعل هذه الأقاليم فضاءات دائمة للنقاش الدولي والتنظيمات البرلمانية واللقاءات الجيوسياسية، حيث استقبل في مدن الصحراء المغربية وفوداً برلمانية من إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، نظمت خلالها ندوات وملتقيات ولقاءات موضوعاتية، مكنت الضيوف من معاينة حجم المشاريع التنموية المنجزة، وسماع شهادات ممثلي الساكنة والمنتخبين وشيوخ القبائل والفاعلين الاقتصاديين، مما ساهم في نقل صورة واقعية عن الصحراء المغربية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراب الوطني، وباعتبارها أيضاً منطقة مستقبلية مفتوحة على مشاريع الربط الأطلسي والإفريقي، وعلى المبادرات الملكية الرامية إلى إدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي على أساس الشراكة والندية والاحترام المتبادل.

إن ما يتحقق اليوم في الصحراء ليس مجرد مشروع تنمية، بل هو رسالة حضارية إلى العالم مفادها أن الاستقرار والسيادة لا يُبنيان على منطق القوة فقط، بل على الحكمة، والعدالة، والاستثمار في الإنسان والمجال، وعلى توفير شروط الكرامة والفرص المتكافئة لجميع المواطنين في كل ربوع الوطن. وهذا النموذج التنموي المتجسّد في الأقاليم الجنوبية أصبح ورقة قوة حقيقية في يد المغرب، يعزّز مصداقيته في المحافل الدولية، ويدعم حججه القانونية والتاريخية والسياسية، ويجعل من كل محاولة للتشكيك في مغربية الصحراء متجاوزة ومنفصلة عن واقع ميداني لا يمكن إنكاره.

أيها الحضور الكريم،

إن مجلس المستشارين، وهو يعرض عليكم اليوم مشروع ميزانية سنة 2026، لا يطلب منكم فقط التصويت على أرقام واعتمادات، بل يضع بين أيديكم رؤية متكاملة لمستقبل المؤسسة التشريعية ودورها في مغرب الغد. إنه يدعو إلى تأييد خيار يجعل من البرلمان، إلى جانب جلالة الملك وباقي المؤسسات الدستورية، أحد أعمدة السيادة والاستقرار والتأثير، وأحد الفاعلين الأساسيين

في مواكبة التحولات العالمية. فنحن نتطلع إلى مغرب يكون فاعلاً لا مفعولاً به، شريكاً لا تابعاً، صانعاً للأحداث لا مجرد متلقٍ لها؛ مغرب يعتمد على مؤسساته الدستورية الراسخة، وعلى نخبته البرلمانية الواعية، وعلى طاقاته الشابة، وعلى عمقه الإفريقي وامتداده الأطلسي والمتوسطي، ليصوغ لنفسه مكانة تليق بتاريخه وحضارته وطموحه.

ومن موقعنا داخل هذه المؤسسة، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة العمل وتكثيف الجهد وتعزيز حضور مجلس المستشارين كفضاء للحوار الوطني الهادئ والمسؤول، وكرافعة للدبلوماسية البرلمانية القوية والمتوازنة، وكحصن للدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة، وكأداة فعّالة لنقل صوت المغرب بثقة واعتدال وحكمة إلى العالم. كما نجدد، باسم مجلس المستشارين وباسم كافة مكوناته، الولاء الصادق والالتزام الثابت للعرش العلوي المجيد، والعزم الراسخ على مواصلة السير خلف القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، من أجل مغرب قوي، موحَّد، متضامن، مزدهر، ومؤثر في محيطه الإقليمي والدولي.

وقبل الختم ومن باب إحقاق الحق والاعتراف بالفضل لأهله، لابد من التأكيد أن مكتب المجلس بإجماع أعضائه ينوه ببالغ التقدير والاحترام بالدور المحوري الذي تضطلع به الإدارة البرلمانية وما يقوم به السيدات الموظفات والسادة الموظفين، حيث إنهم يوجدون في صلب اهتمامات المكتب، وأن نجاح الأوراش والتحديات التي تم ذكرها يتوقف على كفاءتهم وتفانيهم وانخراطهم، الذي لا شك فيه، في بلورة هذه الاستراتيجية الطموحة، ويعترف المكتب بدور إدارة المجلس، بقيادة السيد الأمين العام المحترم، كركيزة تنظيمية واستراتيجية تضمن تسييراً فعّالاً ومساراً دؤوباً لتحقيق أهداف المجلس، كما يجدد المكتب التزامه بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للموظفين عبر دعم قوي ومنهجي لجمعية الأعمال الاجتماعية والودادية السكنية، وتوسيع برامج الإسكان والتكافل الاجتماعي، وتطوير آليات الدعم المالي والمهني والتكوين المستمر. ويؤكد المكتب اعتباره للنقابة المستقلة شريكاً اجتماعياً فاعلاً ورافداً أساسياً للحوار البناء، مع الحرص على تعزيز قنوات التشاور والمشاركة لإيجاد حلول مشتركة تضامنياً ومؤسسياً تعزز الاستقرار الاجتماعي وتكرّس كرامة الإدارة البرلمانية بالمجلس.

وفي الختام، أجدد التأكيد باسم مكتب مجلس المستشارين أن مشروع ميزانية 2026 ليس مجرد أرقام واعتبارات محاسبية، بل هو عهد جديد نضعه أمام الوطن لترسيخ دور البرلمان كرافعة للسيادة والتنمية والاستقرار؛ عهد نستنهض فيه طاقاتنا المؤسسية ونمكّن به مجلس المستشارين من الانخراط الفعّال في صون الوحدة الترابية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، وتحويل الرؤى الوطنية إلى مشاريع ملموسة ترفع من مناعة المغرب وتنمّي قدراته. فليكن تصويتكم على هذه الميزانية تصميماً جماعياً على مواصلة العمل بإخلاص ومسؤولية، ولتكن آمال شعبنا وثقة جلالته نبراساً يوجه مسيرتنا، ونحن عازمون، باسم مؤسستنا وبروح وطنية صادقة، على المضي قدمًا في خدمة مصالح المملكة وصون كرامة مواطنيها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقديم الميزانية الفرعية
لمجلس المستشارين
برسم السنة المالية 2026

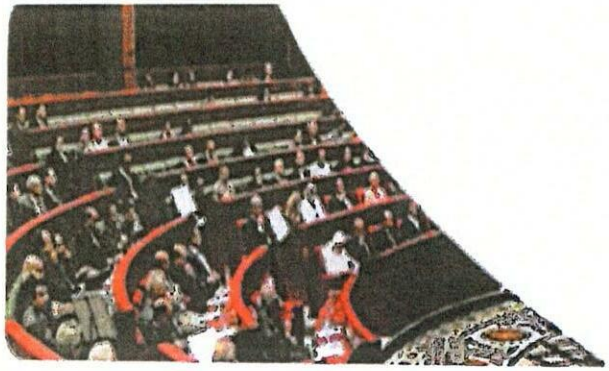

مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

عرض حول:

مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2026

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers

مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2026

- المحور الأول: مساطر تحضير وصرف الميزانية.
  1. مراحل تحديد أغلفة ميزانية مجلس المستشارين.
  2. الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2024 إلى 2026.
  3. ظروف تنفيذ ميزانية 2025.
- المحور الثاني: المعطيات العسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026.
  1. تقدير الاعتمادات المطلوبة برسم السنة المالية 2026.
  2. الاعتمادات المطلوبة في إطار البرمجة الميزانياتية برسم سنوات 2026-2027-2028.
  3. الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2026 مقارنة بالاعتمادات المطلوبة.
  4. توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026.
- المحور الثالث: الأوراش المستقبلية.
  1. الأوراش المستقبلية في باب دعم المهام.

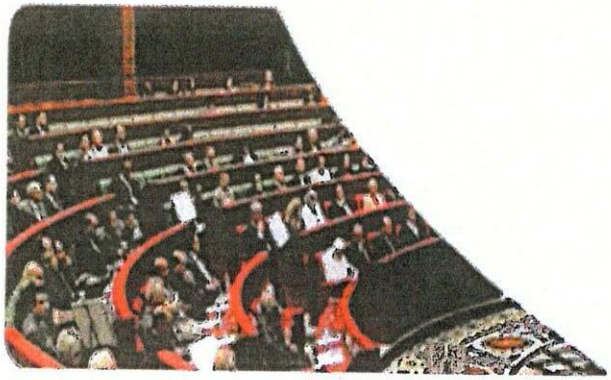

مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

المحور الأول

مساهمة تحضير وصرف الميزانية

المحور الأول: مسلكر تحضير وصرف الميزانية

مراحل تحديد أغلفة ميزانية مجلس المستشارين

تتم عملية تحديد الاعتمادات المالية الضرورية للمجلس عبر:

- تقييم جميع الاعتمادات الضرورية لضمان تنفيذ البرامج والمشاريع المقررة في خطة عمل مكتب المجلس
- تقييم مختلف نفقات التسيير العادي للمجلس اعتماداً على حصيلة الميزانية المنفذة خلال السنوات الخمس الأخيرة
- حصر الاعتمادات المالية الموجهة لتغطية الالتزامات الثابتة للمجلس المرتبطة بالصفقات والعقود والاتفاقيات وقرارات مكتب المجلس

يتم إحالة حسابات المجلس إلى الحكومة

تُحدّد الحكومة الاعتمادات المالية المخصصة لميزانية المجلس من خلال الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة

لا ترقى الأغلفة المالية المخصصة للمجلس إلى مستوى الاعتمادات المطلوبة، ولا تستند إلى الحسابات المرفوعة من قبل المجلس

المحور الأول: مساهمة تحضير وصرف الميزانية

الأغلفة المالية المرصودة لمجلس المستشارين برسم السنوات 2024 إلى 2026

السنة	نفقات التسيير				نفقات الاستثمار	
	فصل المستشارون والموظفون	فصل المعدات والنفقات المختلفة	مجموع نفقات التسيير	النسبة المئوية من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة *	مجموع نفقات الاستثمار	النسبة المئوية من نفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة *
2024	313 068 000	137 180 000	450 248 000	% 0,16	45 000 000	% 0,04
2025	337 699 000	137 180 000	474 879 000	% 0,15	25 000 000	% 0,01
2026	365 229 000	212 180 000	577 409 000	% 0,16	25 000 000	% 0,01

نسبة الأغلفة المالية المرصودة للمجلس من نفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة
برسم سنوات 2024-2026

* كما يُبيّن الجدول أعلاه، فإن حصة الاعتمادات المخصصة للمجلس من مجموع اعتمادات الميزانية العامة للدولة تظل محدودة، إذ لا تتجاوز 0,16% من ميزانية التسيير و0,01% من ميزانية الاستثمار.

ظروف تنفيذ ميزانية 2025

I. ميزانية التسيير:

- فصل المستشارين والموظفين

على غرار السنوات السابقة، واعتباراً من شهر دجنبر 2025، ستشهد بعض بنود الميزانية، ولا سيما تلك المتعلقة بأجور موظفات وموظفي المجلس وتعويضات العاملين في إطار المعاونة المؤقتة، تسجيل خصاص. ويعود ذلك أساساً إلى قيام مصالح مديرية نفقات الموظفين، نهاية كل ثلاثة أشهر، بمراجعة عملية احتساب مبلغ الضريبة على الدخل الشهري بعد صرف التعويضات المستحقة عن دورات المجلس. نتيجة لذلك، يتم اقتطاع مبالغ إضافية من الاعتمادات المفتوحة لأداء الأجور والتعويضات خلال السنة الجارية، وذلك بسبب عدم تخصيص اعتمادات كافية لهذه المراجعة في بداية السنة.

المحور الأول: مسلك تحضير وصرف الميزانية

ظروف تنفيذ ميزانية 2025

- **فصل المعدات والنفقات المختلفة**

يجدر الإشارة في هذا الباب إلى أن الحكومة قامت بتخصيص ما يقارب 64,58 % فقط من مجموع الاعتمادات المطلوبة من طرف المجلس للسنة المالية 2025، الأمر الذي اضطر المجلس إلى اللجوء إلى مسطرة تحويل الاعتمادات بين بنود الميزانية لتأمين التدبير المرحلي لنفقاته البنيوية، في انتظار تخصيص الحكومة للاعتماد إضافي يمكّنه من تدبير النفقات الأخرى المرتبطة بالسير العادي للمجلس لما تبقى من السنة.

من جهة أخرى، وفي إطار تنزيل مجلس المستشارين للمخطط الاستراتيجي في مجال الدبلوماسية البرلمانية لنصف الولاية 2024-2027، الذي صادق عليه المكتب في اجتماعه يوم 04 دجنبر 2024، وفق الآليات والمبادرات الجديدة المقترحة في هذا المجال، بما يتماشى مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، التي جاءت في خطاب جلالته السامي حفظه الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية 2021-2027، يوم الجمعة 11 أكتوبر 2024، بادر المجلس إلى طلب اعتماد إضافي استثنائي ينسجم مع حجم الطموحات ومستوى الرهانات المرتبطة بالدبلوماسية البرلمانية. ويأتي هذا الطلب في وقت تمكن فيه المجلس، خلال السنة الجارية، من تحقيق مستويات متقدمة في تنفيذ المخطط المعتمد، بالاستناد إلى الاعتمادات المتوفرة حاليًا، في انتظار توفير الاعتمادات اللازمة التي تتيح له الوفاء بالتزاماته على النحو المطلوب.

2. ميزانية الاستثمار:

تم رصد ما يقارب 55,55 % فقط من الاعتمادات المطلوبة من طرف المجلس خصصت بالأساس:

- أداء بعض النفقات التي تم الالتزام بها خلال السنة المالية 2024 «في إطار اعتمادات الالتزام» على أن يتم أداؤها من الاعتمادات المفتوحة برسم السنة الجارية؛
- تجديد وتعزيز العتاد المعلوماتي الضروري لضمان السير السليم لعمل المجلس، سواء بالنسبة للفرق البرلمانية أو للإدارة؛
- توفير وتجديد أثاث وعتاد المكاتب لفائدة الفرق البرلمانية والإدارة، بما يضمن ظروف عمل مناسبة وفعّالة لجميع مكونات المجلس؛
- اقتناء سيارات نفعية لدعم احتياجات العمل وضمان حسن سير المهام الإدارية واللوجستية للمجلس.

المحور الأول: مسلسر تحضير وصرف الميزانية

ظروف تنفيذ ميزانية 2025

حصيلة تنفيذ ميزانية مجلس المستشارين برسم سنة 2025

﴿محصورة في 26 نونبر 2025﴾

1. ميزانية التسيير:

- **باب المستشارين والموظفين:**

بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة 84,04 بالمائة ﴿في انتظار أداء التعويضات والأجور المستحقة نهاية شهر دجنبر 2025﴾.

- **باب المعدات والنفقات المختلفة :**

بلغت نسبة الأداء داخل هذا الباب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة 97,62 بالمائة.

2. ميزانية الاستثمار:

بلغت نسبة الأداء داخل هذا البـــاب مقارنة مع الاعتمادات المفتوحـــة 99,47 بالمائة.

من المرتقب أن ترتفع هذه النسب إلى 100% مع نهاية السنة الجارية

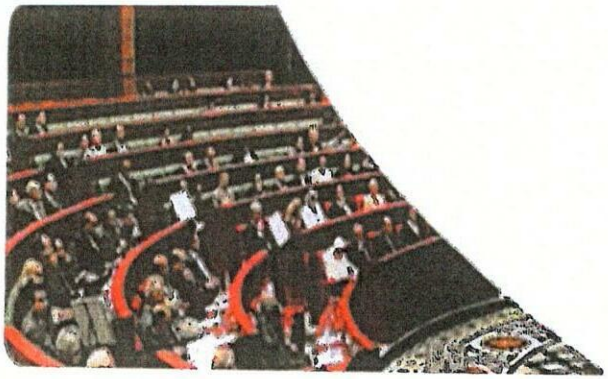

مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

المحور الثاني

المعطيات العددية لميزانية مجلس المستشارين

برسم السنة المالية 2026

تقدير الاعتمادات المطلوبة
برسم السنة المالية 2026

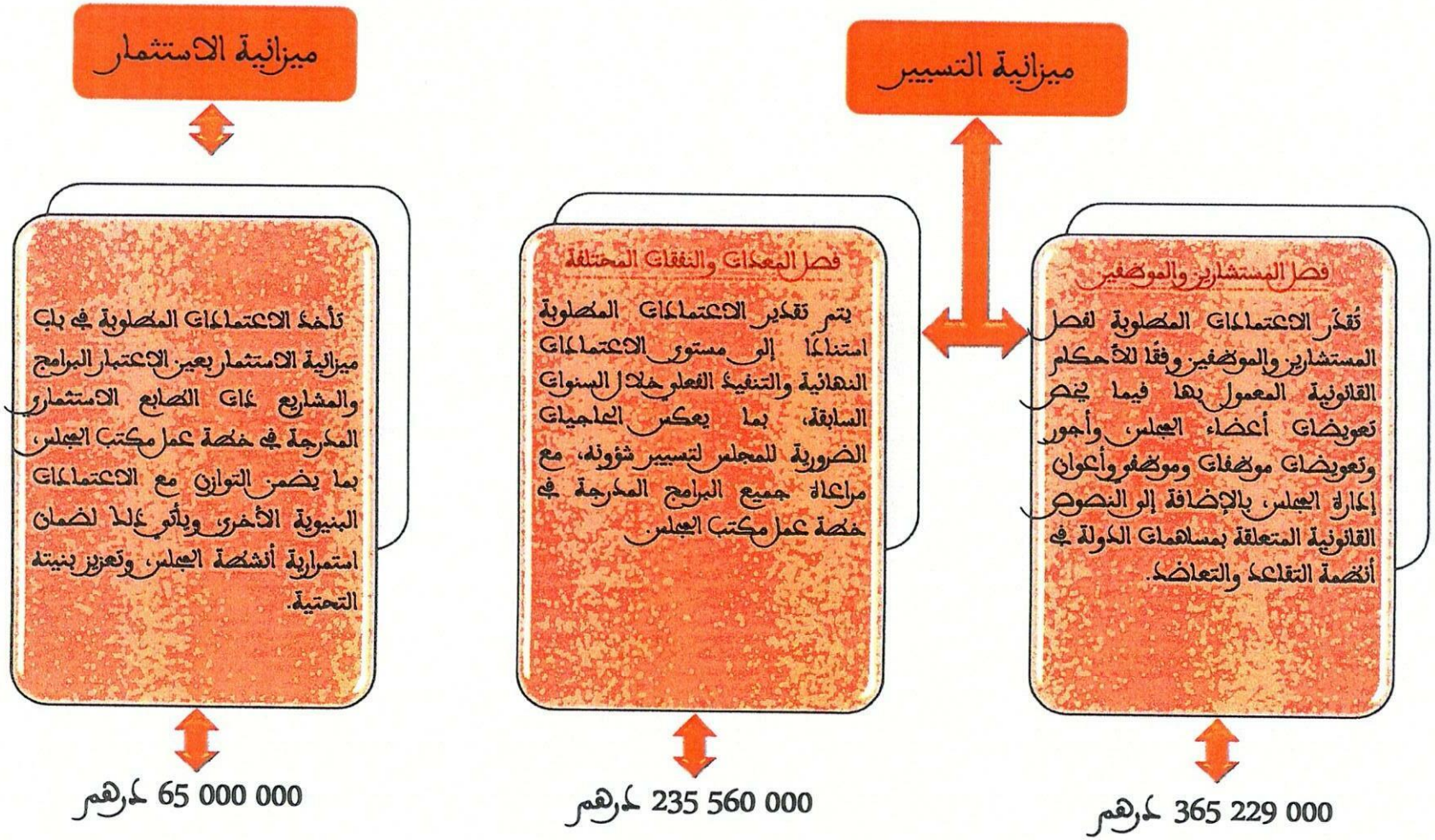

الاعتمادات المطلوبة في إطار البرمجة الميزانياتية برسم سنوات 2026-2027-2028

- تقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الإجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026 بمبلغ 665.789.000 درهم موزعة على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

باب المستشارين والموظفين: 365.229.000 درهم

- باب المعدات والنفقات المختلفة: 235.560.000 درهم

ميزانية الاستثمار: 65.000.000 درهم

- وتقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2027 بمبلغ 696.808.469 درهم موزعة، على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

باب المستشارين والموظفين: 372.692.469 درهم

- باب المعدات والنفقات المختلفة: 259.116.000 درهم

ميزانية الاستثمار: 65.000.000 درهم

- وتقدر الاعتمادات المطلوبة في إطار مشروع الميزانية الاجمالية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2028 بمبلغ 732.852.082 درهم موزعة، على الشكل التالي:

ميزانية التسيير:

- باب المستشارين والموظفين: 382.824.482 درهم
- باب المعدات والنفقات المختلفة: 285.027.600 درهم

ميزانية الاستثمار: 65.000.000 درهم

✓ بالنسبة للسنوات 2027 و2028، تم اعتماد زيادة سنوية في الاعتمادات المطلوبة برسم ميزانية التسيير، ضمن فصل المعدات والنفقات المختلفة، وذلك استنادًا إلى توقعات تطور الأسعار، وإمكانية مراجعة العقود الجارية، وكذا مختلف المتغيرات التي قد تطرأ على كلفة الخدمات والتوريدات.

✓ أما بالنسبة لفصل المستشارين والموظفين من ميزانية التسيير، فيتم تقدير الاعتمادات المطلوبة بناءً على توقعات إدارة المجلس المتعلقة بالمناصب المالية المحدثة، وكذا الترقي في الرتبة والدرجة، وما يترتب بذلك من التزامات مالية مستقبلية.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc
البرلمان - مجلس المستشارين
Parlement -Chambre des conseillers

المحور الأول: المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

الاعتمادات المرصودة برسم السنة المالية 2026
مقارنة بالاعتمادات المطلوبة

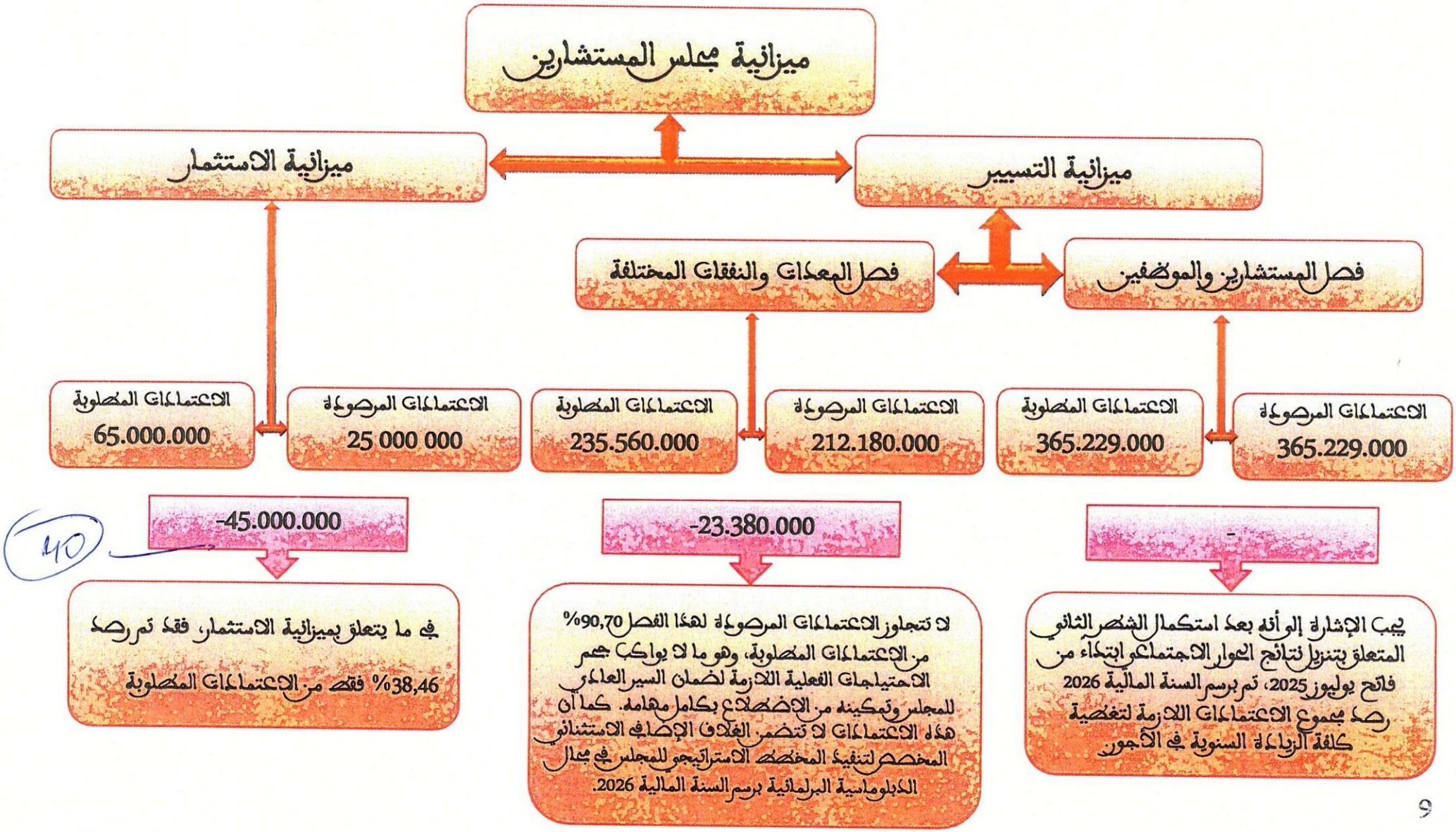

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026

اعتبارًا لعدم رصد الحكومة لمجموع الاعتمادات المطلوبة من طرف المجلس، يصبح من الضروري تدبير توزيع الأغلفة المالية المرصودة وفق مقاربة ترتكز على إعطاء الأولوية للنفقات القارة والالتزامات الدائمة المرتبطة بصفقات أو عقود أو اتفاقيات أو بقرارات مكتب المجلس، إضافة إلى الالتزامات المؤسساتية المتمثلة في مساهمات أو انخراطات المجلس في هيئات برلمانية جهوية أو دولية، والتي تشكل في مجموعها ما يزيد عن 85% من الاعتمادات المفتوحة. أما الجزء المتبقي، فيتم توزيعه بطريقة تضمن، ولو بصفة مرحلية، تنزيل البرامج السنوية المسطرة من لدن مكتب المجلس، وكذا ضمان السير الاعتيادي لشؤون المجلس، وذلك في انتظار تخصيص الاعتمادات الإضافية الكفيلة بتغطية العجز المسجل.

حجم النفقات القارة للمجلس بالنسبة لمجموع الاعتمادات المفتوحة

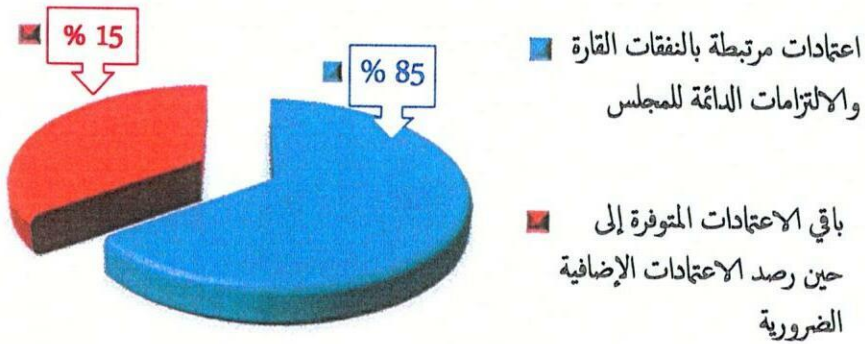

المحور الأول: المعطيات العسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026

ميزانية التسيير

يصل مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية التسيير لمجلس المستشارين إلى مبلغ 577.409.000 درهم موزعة على الشكل التالي :

- فصل المستشارين والموظفين : 365.229.000 درهم

- فصل المعدات والنفقات المختلفة : 212.180.000 درهم

الغلاف المالي لميزانية التسيير برسم سنة 2026

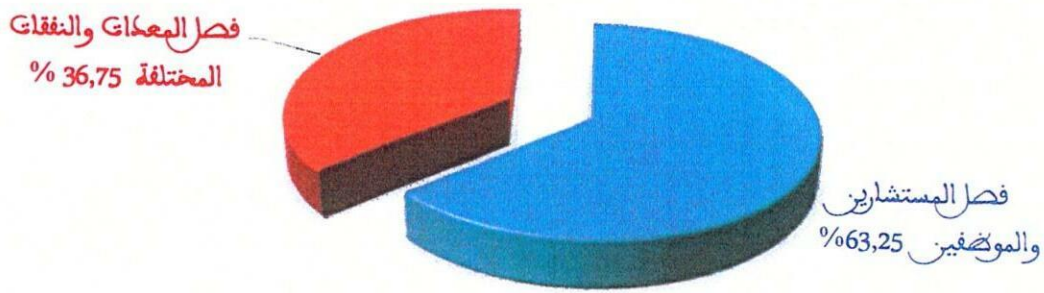

المحور الأول: المعطيات الحسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026

1- فيما يخص فصل المستشارين والموظفين:

تتوزع الإعتمادات بهذا الفصل كالتالي:

تحديد	المبلغ
تعويضات ممثلة للمصاريف والامتيازات الممنوحة لأعضاء مجلس المستشارين	175 289 000
المرتبات، الأجور والتعويضات ومساهمات الدولة في إطار أنظمة	176 640 000
تعويضات عن الأخطار والأعباء	13 300 000
المجموع	365 229 000

اعتمادات فصل السادة المستشارين والموظفين

المحور الأول: المعطيات العسابية لميزانية مجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026

1- فيما يخص فصل المعدات والنفقات المختلفة:

الاعتمادات المرصودة بهذا الفصل موزعة كالآتي:

تحديد	المبلغ
دعم المقام	58 010 000
مساعدة لفائدة الأعمال الاجتماعية	5 000 000
تكوين وتدارب و تنمية و تطوير القدرات	3 500 000
المقام المؤسساتية والديموقراطية التشاركية	15 000 000
الحوار المجتمعي التعددي والتواصل والاعلام	87 770 000
الدبلوماسية البرلمانية	42 900 000
المجموع	212 180 000

اعتمادات فصل المعدات والنفقات المختلفة

توزيع الأغلفة المرصودة برسم السنة المالية 2026

ميزانية الاستثمار

يصل مجموع الغلاف المالي المخصص لميزانية الاستثمار 25.000.000 درهم تم توزيعه كالتالي:

تحديد	المبلغ
أشغال تهيئة وبناء مقر المجلس	5 000 000
شراء أثاث وعتاد المكتب	8 000 000
شراء عتاد معلوميائي وبرامج معلوماتية	7 000 000
شراء عتاد تقني	2 500 000
شراء تجهيزات تقنية	2 500 000
المجموع	25 000 000

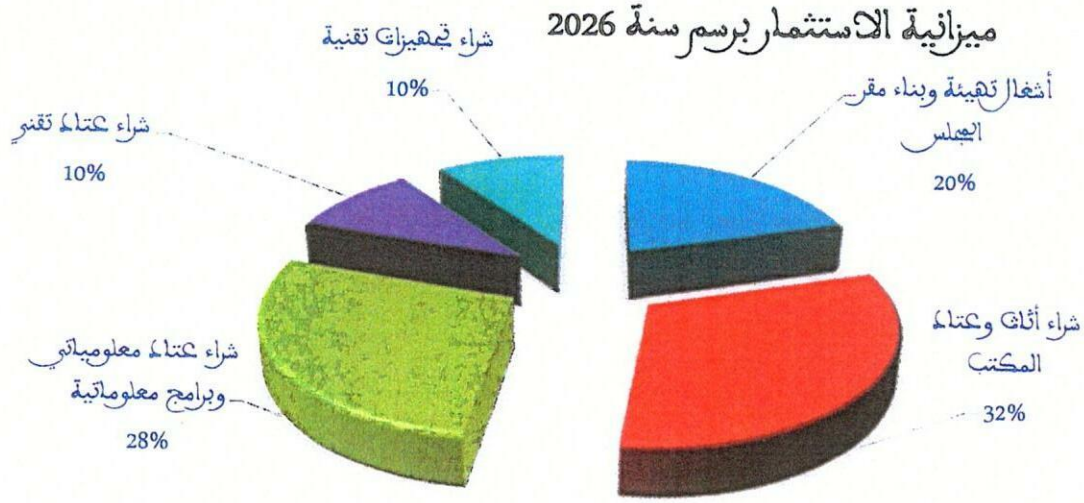

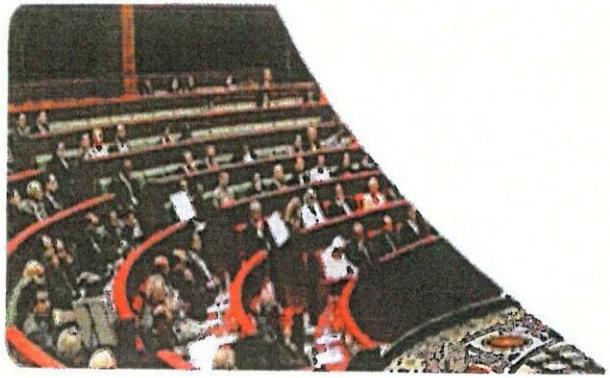

مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

المحور الرابع

المشاريع المستقبلية

المحور الرابع: المشاريع المستقبلية

في مجال دعم المقام

رغم محدودية الاعتمادات المفتوحة خلال المرحلة الحالية، يحرص مجلس المستشارين على تبني التخصيص الاستراتيجي كآلية أساسية لضمان تطوير أدائه المستمر وتعزيز دوره الدستوري، وذلك إلى حين تخصيص الاعتمادات الإضافية الكفيلة بدعم تنفيذ المشاريع المبرمجة وضمان تحقيق الأهداف المرسومة وفق أولويات المؤسسة ووظائفها الدستورية.

وفي هذا السياق، يعتزم المجلس الشروع ابتداءً من سنة 2026 تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج، والتي يمكن تفصيلها كما يلي:

- تأهيل مقر وملحقتي المجلس:

في هذا الباب، سيعتمد المجلس وزارة التجهيز والماء لتولي المتابعة والإشراف على تنفيذ المشاريع نيابة عنه، بما يضمن الالتزام بالمعايير الفنية المعتمدة، وكذا تقديم التقارير الدورية حول سير التنفيذ.

وتفصيل هذه المشاريع كالتالي:

- تجديد وتحديث أنظمة التكييف بالمجلس بهدف تحسين جودة التهوية وضمان ظروف عمل مريحة داخل مختلف المرافق.
- استبدال المصاعد المتقادمة بالمقر الرسمي للمجلس لضمان السلامة وتحسين الخدمة؛
- تجديد وتصوير منظومة الإضاءة بمقر المجلس لتحسين الكفاءة وجودة الإضاءة؛
- تعزيز النجاعة الطاقية في مقر وملحقتي المجلس عبر تصوير نظام الإنارة الكهربائية باستخدام حلول مبتكرة وموفرة للطاقة تعتمد على الطاقة النقية، بهدف خفض الاستهلاك وتحسين كفاءة الإنارة وجودة الطاقة؛
- اعتماد نظام إزالة الدخان «Désenfumage»: يهدف المشروع إلى تركيب وتجهيز نظام فعال لإزالة الدخان والغازات الناتجة عن الحرائق داخل المبنى، وذلك لضمان سلامة المستفيدين وتسهيل عمليات الإخلاء والإطفاء، بما يتوافق مع معايير السلامة المعتمدة؛
- استبدال القبب الزجاجية «Skydome» : يهدف المشروع إلى استبدال القبب الزجاجية الحالية بمقر المجلس لضمان السلامة الهيكلية، تحسين العزل الحراري والمائي، والحفاظ على جودة الإضاءة الطبيعية داخل القاعات والممرات.

المحور الرابع: المشاريع المستقبلية

في مجال دعم المهام

- تسريع التحول الرقمي للمجلس:
  - تجديد وتأهيل البنية التحتية المعلوماتية لمجلس المستشارين؛
  - اعتماد النسخة الجديدة من الموقع الإلكتروني مع تحسين تجربة المستخدم وتنظيم المحتويات؛
  - رقمنة المسار التشريعي من خلال منصة موحدة تُمكّن من تتبع النصوص التشريعية منذ الإيداع إلى المصادقة؛
  - تطوير وتخصيص أنظمة معلوماتية لدعم أنشطة المجلس وعمل السادة المستشارين؛
  - تطوير واعتماد منظومة حديثة لتدبير الوثائق والمراسلات الإدارية بما يضمن السرعة والدقة في المعالجة وتحسين جودة الخدمات الإدارية؛
  - إدماج الذكاء الاصطناعي من خلال إطلاق حلول ذكية لدعم عمل السادة المستشارين وإدارة المجلس، وتطوير خدمات رقمية للعموم لتعزيز الوصول إلى المعلومة والشفافية؛
  - تثمين المعطيات والتقارير الرقمية عبر إعداد منظومة مؤشرات لدعم اتخاذ القرار وتطوير فضاء معطيات مفتوحة لتعزيز الشفافية؛
  - تطوير نظام متكامل للأرشفة الإلكترونية يقوم برقمنة الوثائق والسجلات التشريعية يهدف إلى تقليل المساحة المادية المخصّصة للأرشيف الورقي.

المحور الرابع: المشاريع المستقبلية

في مجال دعم المهام

- تعزيز منظومة الأمن المعلوماتي وفق مشروع القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني:

وذلك عن طريق:

- إجراء تدقيق أمني شامل للأنظمة المعلوماتية؛
- إدماج التوجيهات الوطنية لمديرية أمن نظم المعلومات ضمن مشروع تجديد وتأهيل البنية التحتية للشبكة المعلوماتية ومركز البيانات؛
- وضع سياسة أمن معلومات موحدة داخل مختلف المصالح التشريعية والرقابية والإدارية؛
- تعزيز البنية الدفاعية عبر نشر جدار ناري متقدم وأنظمة كشف التسلل وتأمين محطات العمل بخدمات الحماية المتقدمة.
ربط بين مقر المجلس والملحقات بشكل آمن؛
- تطوير منظومة المراقبة والتحليل SOC، وتنزيل خطط استمرارية العمل وإجراء اختبارات دورية للاختراق؛
- توعية الموظفين في مجال الأمن الرقمي والتدريب المستمر للفرق التقنية المختصة.

- تعزيز سلامة مقر المجلس:

من أجل الرفع من مستوى الأمن والسلامة داخل وخارج مقر المؤسسة، وضمان السيطرة الفعّالة على الدخول والخروج ومراقبة الأنشطة، وذلك من خلال:

- اعتماد أنظمة المراقبة بالكاميرات:
  - تزويد المحيط الخارجي للمؤسسة بكاميرات مراقبة لضمان مراقبة مستمرة وتحسين إجراءات الأمن والسلامة.
- وضع حواجز أمنية إلكترونية:
  - تركيب حواجز إلكترونية عند مداخل المقر لضمان التحكم في الدخول وتعزيز مستوى الأمن والسلامة.
- اعتماد آليات تفتيش المركبات:
  - وضع أجهزة ومعدات لتفتيش السيارات عند المداخل؛
  - تعزيز الأمن والتحكم في دخول السيارات والمواد إلى المقر.

- تنمية وتأهيل الرأسمال البشري

إطلاق الأنشطة التكوينية وتنزيل الرؤية الجديدة:

استناداً إلى الأسس التي تم إرساؤها خلال سنة 2025، سيعمل المجلس خلال سنة 2026 على تفعيل البرنامج التكويني متعدد السنوات، من خلال مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تطوير القدرات البرلمانية والإدارية، وتشمل:

- أولا : دورات تكوينية «بشراكة مع المعاهد والجامعات»

تنظيم دورات تكوينية بالتعاون مع جامعات ومعاهد متخصصة، لفائدة السيدات والسادة المستشارين والموظفين، بهدف تعزيز قدراتهم في مجالات اختصاصهم والمهارات اللازمة لأداء مهامهم البرلمانية والإدارية بكفاءة.

- ثانيا: دورات تخصصية لفائدة السيدات والسادة المستشارين حول قضية الصحراء المغربية.

على ضوء المرحلة الحاسمة التي تمر بها قضيتنا الوطنية عقب اعتماد القرار الأممي رقم 2797، يعتزم مجلس المستشارين إعداد وتنفيذ دورات تخصصية تهدف إلى تمكين السيدات والسادة المستشارين من تعزيز قدراتهم في الترافع والدفاع عن قضية الصحراء المغربية في المحافل الدولية والإقليمية. ويشمل البرنامج لهذا الغرض:

المحور الرابع: المشاريع المستقبلية

في مجال دعم المهام

- تنظيم لقاءات وورشات متخصصة مع خبراء قانونيين ودبلوماسيين لتعميق فهم السيدات والسادة المستشارين لأبعاد قضية الصحراء المغربية على الصعيد الدولي، بما يشمل تحليل القرار الأممي رقم 2797، المرجعيات القانونية والسياسية ذات الصلة، مواقف الدول، وأفضل الاستراتيجيات للدفاع عن مصالح المملكة في المحافل الدولية والإقليمية. ويهدف ذلك إلى تمكين المستشارين من الترافع والدفاع عن المبادرة المغربية للحكم الذاتي بكفاءة ومهنية عالية.

- تعزيز قدرات السيدات والسادة المستشارين في تقنيات وأساليب التواصل الاستراتيجي المؤثر خلال اللقاءات الثنائية والجماعية.

- ثالثا: محاضرات ولقاءات حول القضايا الوطنية الهامة.

يعتزم مجلس المستشارين سنة 2026 تنظيم سلسلة من الموائد المستديرة واللقاءات لفائدة السيدات و السادة المستشارين، بهدف تعميق معارفهم وتطوير قدراتهم في مجالات مختلفة. وتهدف هذه الأنشطة إلى تمكينهم من الدفاع عن مواقف المملكة بوضوح وحزم في المحافل الدولية، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع القضايا الوطنية ذات الأولوية القصوى بدقة استراتيجية واحترافية عالية.

وتشمل المواضيع المحورية لهذه الورشات واللقاءات:

- قضية الصحراء المغربية.

المحور الرابع: المشاريع المستقبلية

في مجال دعم المهام

- تنظيم ندوات ولقاءات لفائدة السيدات والسادة المستشارين لتعميق فهمهم لمبادرات المملكة المغربية في تعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك المبادرة الأطلسية، مشاريع البنية التحتية الكبرى (خط أنابيب الغاز الأفريقي الأطلسي)، تعزيز الأمن الإقليمي، تطوير الطاقات المتجددة، والتعاون الأكاديمي والتكويني، مع تزويدهم بالأدوات التحليلية والاستراتيجية اللازمة لصياغة وتمرير المواقف الوطنية بوضوح ومهنية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.
- الإجهاد المائي وتحديات التغيرات المناخية.
- التعاون جنوب-جنوب.
- تنمية الطاقات المتجددة وتعزيز التنمية المستدامة.

رابعا: دورات تكوينية في اللغات الأجنبية

تنفيذ برنامج ودورات في تعلم وصقل المكاسب في اللغات الأجنبية.

خلاصة عامة

السيد رئيس لجنة المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمون،

السيدات والسادة الحضور المحترمون.

تعكس هذه الوثيقة حصيلة إنجازات مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2024-2025، واستعراض البرامج المخصص تنفيذها ابتداءً من سنة 2026، في إطار جهود جميع مكونات المجلس الرامية إلى الارتقاء بأداء المؤسسة وتمكينها من ممارسة المهام والاختصاصات المنوطة بها دستورياً.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب؛ -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 10h30 إلى 12h30	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 8
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : ساعتان	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 5
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 13	عدد المعتذرين: 1

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	يعتذر
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب؛ -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة UNTM	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة العاشرة والنصف صباحا

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب؛ -دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين برسم السنة المالية 2026

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
حمد البكوري	RNI	
لحسن نازها	CDT	
نور الدين للباري	الاتحاد الدستوري	
مبارك العباسي	التجمع الوطني	
محمد بن دريس	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الاقتصاد والمالية

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته الجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 26 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية.

في البداية، قدمت السيدة الوزيرة، عرضا مرقما و مفصلا حول مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2026، تطرقت من خلاله لحصيلة الوزارة برسم سنة 2025، وكذا أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2026.

بخصوص عدد موظفي الوزارة، أشارت أنه بلغ 22438 موظفا، تشكل النساء 42% منه، موزعين بنسبة 79% بالمصالح المركزية و 21% بالمصالح اللاممركزة.

وفيما يتعلق بحصيلة الوزارة لسنة2025، أفادت أن الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2025 بلغت 5592 مليون درهم موزعة على الشكل التالي :

- نفقات الموظفين: 4740 مليون درهم؛
- اعتمادات التسيير: 657 مليون درهم؛
- اعتمادات الاستثمار: 195 مليون درهم.

وأوضحت أن نسبة تنفيذ الميزانية إلى غاية 20 نونبر 2025 بلغت بالنسبة لنفقات الموظفين 99% نسبة الالتزام و 80% نسبة الأداء، وبلغ تنفيذ اعتمادات

التسيير 94 % نسبة للالتزام و 70% نسبة الأداء، فيما بلغ تنفيذ اعتمادات الاستثمار 90% نسبة الالتزام و 40% نسبة الأداء.

من جانب آخر، استعرضت حصيلة برنامج " تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك " وذلك من خلال تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالجباية الجمركية، وتبسيط المساطر الجمركية، وتعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية، وتعزيز التدابير الجنائية وإجراءات تشجيع الصناعة الوطنية.

وعلى مستوى برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية"، أفادت السيدة الوزيرة أنه تمت مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية من خلال إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بمرسوم الصفقات العمومية رقم 2.22.431 واستكمال تحيين دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، وكذا نشر ما يناهز 37 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية، فضلا عن مواصلة تفعيل مقتضيات وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى النظام المعلوماتي.

وفيما يرتبط ببرنامج " تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية" ، أوضحت أنه تمت مواصلة تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالإصلاح الجبائي وتعزيز علاقة الثقة مع الملزمين مما مكن من تحقيق مردودية إيجابية على مستوى أهم المؤشرات.

أما بخصوص الشق المتعلق بحصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"، أشارت إلى مواصلة تفعيل الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية، وكذا مواصلة تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، فضلا عن تعزيز الحكامة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتسريع آجال إعداد قوانين التصفية وإغناء الوثائق المرافقة لها وتعزيز إطار تدبير المالية العمومية، بالإضافة إلى دعم اتخاد القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية وتفصيل سياسة المنافسة.

وفيما يخص حصيلة برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة"، أبرزت السيدة الوزيرة أنه تم دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية من خلال تعبئة رصيد عقاري مهم لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية، فضلا عن تصفية وحماية الرصيد العقاري من خلال تأسيس الرسوم العقارية لمساحة تناهز402 ألف هكتارا، مما رفع الرصيد العقاري للدولة إلى أكثر من 10 ملايين هكتارا، وكذا معالجة وضعية 985 عقارا محتلا بدون سند قانوني بمساحة إجمالية تناهز 11 ألف هكتارا .

وفيما يتعلق بحصيلة برنامج "دعم وقيادة " والأوراش الأفقية، أشارت إلى تحيين التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري للوزارة للفترة الممتدة ما بين 2025-2027، وتعزيز أمن نظم المعلومات بالوزارة من خلال إحداث مديرية حكامة أمن نظم المعلومات وتعزيز هذه الوظيفة داخل الوزارة، وكذا مواصلة دعم حكامة المالية العمومية، فضلا عن الرفع من نجاعة تدبير منازعات الدولة والوقاية منها، بالإضافة إلى العمل على تثمين العنصر البشري وتحسين التواصل.

كما قدمت السيدة الوزيرة معطيات مرقمة برسم سنة 2026، همت الاعتمادات الإجمالية المفتوحة برسم سنة 2026 تقدر ب 6082 مليون درهم موزعة على النحو التالي :

- نفقات الموظفين: 5106 مليون درهم ؛
- اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة : 613 مليون درهم ؛
- اعتمادات الاستثمار : 363 مليون درهم (دون احتساب الاعتمادات المخصصة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة 100 مليون درهم)

من جانب آخر، تطرقت إلى أهم تدابير مشروع ميزانية 2026 والتي تتجلى بالخصوص في إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى، ا تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار المنتج، ومواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى من قبيل استكمال إصلاح الصفقات العمومية وبدء استغلال النظام المعلوماتي الخاص بالمرصد المغربي للطلبيات العمومية، فضلا عن العمل على تثمين الملك

الخاص للدولة وحماية الرصيد العقاري ودعم حكامة المالية العمومية وتعزيز المنافسة ودعم القدرة الشرائية .

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2026، نوه المتدخلون بالمجهودات الكبيرة لأطر الوزارة لاسيما في ظل ظرفية وطنية ودولية صعبة تتسم بتحديات اقتصادية واجتماعية وارتفاع كلفة الطاقة، مؤكدين أن المغرب، بفضل التوجيهات الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، حافظ على توازناته الماكرو– اقتصادية ومواصلته للإصلاحات الهيكلية، وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية الذي ستصل تكلفته 53,5 مليار درهم سنة 2026، ستتحمل الدولة منها 38,5 مليار درهم.

كما تمت الاشادة بالخطوات العملية للوزارة في تطوير منظومة المالية العمومية، تحسين نجاعة التدبير الجبائي والإداري، دعم الاستثمار والطلبيات العمومية، ومواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، مع التحكم في العجز والمديونية، اعتماد برمجة مالية لثلاث سنوات لضمان استمرارية الإصلاحات، تسريع الإصلاح الجبائي، وتوسيع الوعاء الضريبي مما عزز من موارد الدولة.

وعلى صعيد تدبير الدين والأسواق، أبرز أحد المتدخلين أن سنة 2025 تميزت بإصلاحات تقنية مكثفة شملت إعادة هيكلة الدين الداخلي، وتدبير منحنى العائد، ومراجعة نسب الفائدة، بهدف ضمان تمويل الدولة مع الحفاظ على الاستقرار المالي وبناء ثقة الأسواق في قدرة المغرب على التوفيق بين الاستثمار الاجتماعي وضبط المديونية.

كما تم التطرق إلى الأوراش الاستراتيجية المتعلقة بأسواق الرساميل، التمويل المستدام، إعداد سياسة وطنية للتمويل المناخي، ودعم السندات الخضراء، وتعزيز تمويل الابتكار والشركات الناشئة عبر أدوات جديدة لدى مؤسسة "تمويلكم"، فضلاً عن ترسيخ مكانة المغرب كقطب مالي إقليمي وفق ما تم التأكيد عليه في القمة المالية الإفريقية.

وفي نفس الاتجاه ، ثمن المتدخلون الانجازات العملية التي قامت بها الوزارة، والتي تمثلت في الإصلاح المؤسسي من خلال إصدار دورية جديدة لتنظيم تدبير المالية العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية وإدماج هذه المؤسسات ضمن إطار موحد للخزينة العامة، مع التشديد على الأداء والشفافية وفرض تحليل القيمة مقابل المال قبل الالتزام بأي مشروع ، واعتماد لوحات قيادة لمراقبة السيولة المالية، ونشر تقرير 2025 الذي يعكس تفعيل القانون الإطار رقم 50-21 وإعادة هيكلة المحفظة العمومية، مع توضيح توجهات التجميع والتصفية ودور "الشركات الاستراتيجية" وتعزيز شفافية التقارير المالية. وكذا بأهمية ورش رقمنة المساطر الجمركية وإعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية لدعم التصدير، وتحسين التصنيف الائتماني للمغرب.

كما تمت الإشارة إلى أن الوزارة شرعت خلال سنة 2025 في تنزيل إصلاح تقني عميق ، شمل إعادة هيكلة أدوات تدبير النفقات العمومية، خصوصاً من خلال مراجعة نظام سندات طلب (les bons de commandes) الذي تسبب في إشكالات قانونية وتشتت النفقات وتأخير الأداء، إلى جانب تأهيل الإطار القانوني للصفقات العمومية والطلبيات الصغيرة، وترسيخ ثقافة النتائج عبر تعزيز التنسيق وتعميم مؤشرات المردودية. وقد واكب هذا الورش إصدار مذكرات تحليلية دورية، من بينها مذكرة الظرفية عدد 337 وتقارير تتبع النمو والتضخم والصدمات الخارجية.

وعلاوة على ذلك، دعا المتدخلون إلى تعزيز فعالية الأداء العمومي، خاصة من خلال التعجيل بإصلاح الجبايات المحلية بما يقوي موارد الجماعات الترابية ويضمن استقلاليتها المالية، و دعم الطبقة المتوسطة عبر تخفيف العبء الضريبي عنها وعن المقاولات الصغرى. وضرورة ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية

بالمحاسبة، إضافة إلى ضرورة إجراء تقييم موضوعي لبرامج الدعم التي لم تبلغ الفئات الهشة بالشكل المطلوب بسبب تدخل بعض الوسطاء، بما يضمن توجيه الموارد العمومية نحو مستحقيها.

وفي هذا السياق، جرى التشديد على ضرورة التوجه نحو مالية عمومية مواطِنة ترتكز على العدالة الضريبية ودعم النفقات الاجتماعية باعتبارهما ركيزتين لاقتصاد قوي ومنتج. وكذا تعميق الإصلاحات في مجالات الحكامة، مع الإشارة إلى الثقة في قدرة البلاد على مواصلة مسار الإصلاح والتحديث المالي والإداري بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف المجالي، انسجاماً مع التوجيهات الملكية السامية وتطلعات المواطنين.

و فيما يخص الموارد البشرية، تمت الإشادة بالتزام الوزارة بمأسسة الحوار القطاعي و بتفعيل مقتضيات النظام الأساسي لموظفي الوزارة ، و الدعوة إلى تنزيل ما تبقى من بنوده، مع تعزيز برامج التكوين المستمر والمطالبة بإرساء منظام جديد للمصالح الخارجية ولمؤسسة الأعمال الاجتماعية، تنظيم الحركة الانتقالية بشكل عقلاني، فتح مناصب المسؤولية أمام النساء و تسوية وضعية موظفي الإنعاش الوطني. كما جرى التنبيه إلى وضعية المتعاقدين غير المشمولين بالنظام الأساسي.

وفي هذا الصدد، تمت المطالبة بتقديم توضيحات حول تنفيذ مقتضيات القانون رقم 14.25 والدورية الأخيرة لوزارة الداخلية وانعكاساته على الوضعية الإدارية لموظفي الخزينة العامة للمملكة.

وأشار أحد المتدخلين إلى أن الارتفاع المسجّل في موارد الوعاء الضريبي لم تنعكس إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، في ظل استمرار تراجع القدرة الشرائية لـ 81% من الأسر، وفق معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

كما لوحظ استمرار غياب العدالة الجبائية، وكثرة النفقات الجبائية غير المبررة، وضعف إدماج القطاع غير المهيكل، مما يستدعي مراجعة شاملة لمدونة الضرائب والجمارك ومدونة تحصيل الديون العمومية ومحاربة الغش الضريبي وخفض الضغط الضريبي على المقاولات الصغيرة جدا والصغرى و المتوسطة.

وتمت المطالبة بضرورة تسريع تأهيل المناطق الجبلية والمناطق المتضررة من زلزال الحوز ومعالجة اختلالات تدبير الصندوق المخصص لذلك.

وفي جانب الحكامة، تمّت المطالبة بإصلاح نظام الصفقات العمومية وتقليص اللجوء للصفقات التفاوضية إلا عند الضرورة القصوى، مع تعزيز الرقمنة وتأهيل الموارد البشرية بالجماعات الترابية.

وفيما يتعلق بالدولة الاجتماعية، تمت المطالبة بتدخل الوزارة لمعالجة الإشكالات المزمنة المرتبطة بالاشتراكات الاجتماعية، عبر وضع قواعد دقيقة لاحتسابها.

كما تمّت الإشارة إلى غياب رؤية حكومية واضحة لإصلاح منظومة الأجور وارتفاع أسعار الأدوية والمحروقات رغم انخفاضها دولياً، مما أثر على أسعار المواد الأساسية والسلع والخدمات.

وأوضح أحد المتدخلين أن سنة 2021 شكّلت مرحلة محورية في الاستثمار من خلال تفعيل اللجنة الوطنية للاستثمار وإبرام اتفاقيات مع المقاولات،مبرزا أن دخول ميثاق الاستثمار الجديد سنة 2023 أدى إلى توقيف بعض هذه الاتفاقيات، مما أثر على أكثر من 23 مقاولة بفقدان امتيازاتها السابقة، داعياً إلى إيجاد آلية عاجلة لضمان التطبيق السليم للميثاق وتعزيز الاستثمار المنتج.

كما تم التطرق إلى الإشكالات المرتبطة بمنحة خلق مناصب الشغل، التي تشترط الاحتفاظ بالعامل لمدة 18 شهراً، وهو شرط لا يتناسب مع طبيعة بعض القطاعات ذات معدل دوران مرتفع للعمالة، مثل النسيج، والصناعات الغذائية، وصناعة السيارات، ما يحرم المقاولات من الاستفادة رغم إحداثها للوظائف. وقد تم اقتراح اعتماد معيار "المنصب المُحدث" بدلاً من "الشخص المستفيد"، لضمان دعم التشغيل دون الإضرار بالمقاولات النشيطة.

من جانب أخر، تمت الدعوة إلى ترشيد الاقتراض الخارجي وتوجيهه حصرا للاستثمار .وتطوير أدوات تمويل مبتكرة عبر الصناديق وتعبئة القطاع الخاص.

كما تم التأكيد على أهمية مراجعة القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية و العزم على تقليص الأجل لإيداع قانون التصفية بالبرلمان وتعزيز إعداد الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، إلى جانب إبراز الجهود المبذولة في محاربة التضخم، وتدبير العقار العمومي، ودعم الاستثمار العمومي والخاص.

وكشف أحد المتدخلين عن التأخر المسجّل في مباشرة إصلاح صناديق التقاعد، بهدف ضمان استدامتها في ظل العجز الذي تعاني منه.

وتم التساؤل عما إذا كانت تقارير المفتشية العامة للمالية تحال إلى القضاء في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، مع المطالبة بتعزيز آليات المراقبة وحماية المال العام لترسيخ مبادئ الحكامة.

كما تمت الدعوة إلى إعادة تقييم مقتضى الإشعار للغير الحائز عندما يكون غير مؤسس قانونيا، لما يسببه من شلل في نشاط المقاولات ويعطل سير أعمالها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابها على المداخلات، أعربت السيدة الوزيرة عن شكرها للسيدات والسادة المستشارين، مثمنة الجهود الكبيرة التي يبذلها أطر الوزارة على الصعيدين الجهوي والمركزي، فضلاً عن جهود أطر مكتب الصرف لاسيما في الحفاظ على الاحتياطات النقدية(*les réserves de change*) ، أوضحت أن مهام الوزارة ترتكز على الحفاظ على التوازنات الماكرو–اقتصادية وتأمين التمويلات اللازمة لترسيخ الدولة الاجتماعية وتعزيز التنمية الاقتصادية، مؤكدة أن الجمع بين هذين المحورين يشكل أساس سياسة متكاملة لا يمكن فصل مكونيها. كما شددت على أن التقدم الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعزيز الصحة والتعليم، وترسيخ العدالة المجالية، وضمان العدالة بين مختلف الفئات العمرية.

كما أوضحت السيدة الوزيرة أن معدل النمو المتوقع 4.6% ونسبة العجز المتوقعة في 3% في قانون المالية2026 يستندان إلى المعطيات التي توفرها مختلف المديريات ضمن إطار ماكرو–اقتصادي، وبالاعتماد أيضاً على توقعات البنك المركزي والمندوبية السامية للتخطيط، مؤكدة أن هذه الأرقام لا علاقة لها بالسنة الانتخابية. وأشارت إلى أن الاعتمادات المرصودة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026 لمختلف القطاعات الوزارية تُحدد بناءً على تقدم هذه القطاعات في تنفيذ البرامج والسياسات العمومية، بما يتماشى مع التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، ضمن مرحلة التخطيط التي تتولى فيها مديرية الميزانية التفاوض مع القطاعات لمنحها الاعتمادات الضرورية. وأكدت أن أرقام مشروع القانون مبنية على توقعات واقعية، مع ضمان توفير الاعتمادات المالية اللازمة ومراقبة تنفيذ النفقات طوال السنة، مشيرة إلى أن قانون التصفية يعزز الشفافية ويبرز منجزات الحكومة الفعلية.

وبخصوص المخاوف المتعلقة بالمديونية العمومية، أوضحت الوزيرة أن تدبير الدين يتم بحذر، مع متوسط آجال سداد يبلغ ثماني سنوات. وفي ظل سياق دولي يشوبه عدم اليقين وارتفاع محتمل لأسعار الفائدة، يمنح هذا الأجل الطويل الدولة الوقت الكافي لتسديد الديون والفوائد، حيث تصل آجال السداد إلى 4 و5 وحتى 8 سنوات. وبالتالي، فإن بلادنا لن تواجه أي ضغط لتسديد رأس المال أو الفوائد خلال فترة تتراوح بين 6 أشهر وسنة، باعتبار أن آجال السداد وأسعار الفائدة ثابتة، وكلفة المديونية معروفة مسبقاً بنسبة 4٪، مما لا يؤثر على المديونية. وأكدت الوزيرة أن التحدي يكمن في توجيه الموارد نحو الاستخدام الأمثل، مشيرة إلى أن الأسواق الداخلية يُلجأ إليها أسبوعياً، ما يعكس ثقة الشركاء المحليين، فيما تُعتمد الأسواق الخارجية مرة واحدة سنوياً أو قد لا يُلجأ إليها.

وفي إطار الحوار الاجتماعي، أشارت السيدة الوزيرة أن الحكومة عقدت جلسات مع جميع القطاعات وعالجت عدد كبير من الملفات، واعتبرت أن الاحتجاجات الاجتماعية ظاهرة صحية لا تُعزى لفشل الحكومة في بعض الملفات

العالقة، مستحضرة أهمية الكلفة المالية المخصصة له، ومثمنة العمل النقابي المؤسساتي.

وفيما يخص الحوار الاجتماعي داخل وزارة الاقتصاد والمالية، أبرزت التقدم الملموس في تنزيل هذا الورش، ووجهت الشكر للوزير المنتدب المكلف بالميزانية على دعمه، مؤكدة استمرار العمل لمعالجة الملفات المتبقية لضمان استمرارية ونجاعة الحوار.

وفيما يتعلق بالعدالة الضريبية، نوهت السيدة الوزيرة بالتدابير المتخذة، بما في ذلك الإعفاء من الضريبة على دخل الأجور الأقل من 6000 درهم شهرياً، مشيرة إلى وجود تفاوت في العدالة الضريبية بين المكلفين بأداء الضرائب والأشخاص أو القطاعات التي لا تؤديها. مبرزة أن القطاع غير المهيكل وبعض المقاولات الصغرى جداً والصغرى والمتوسطة لا تخضع للضريبة على الشركات، لعدم تحقيقها أرباحاً، كما لا تؤدي الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يحرمها من الاستفادة من المنح المقررة في ميثاق الاستثمار أو من التمويل البنكي. وأوضحت أن هذه الإشكاليات تُعالَج حالياً بالتنسيق مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بهدف ضمان توازن بين متطلبات المقاولات وحقوق الأجراء، بما يعزز عدالة جبائية أكثر إنصافاً وفعالية.

كما أشارت السيدة الوزيرة إلى أن الاستفادة من منحة الدعم المرتبطة بخلق مناصب الشغل الدائم خلال 18 شهراً تواجه تحديات، نظراً لأن عدد الشهور المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من قبل المقاولات لا يتجاوز غالباً 9 أشهر، رغم وجود عمال موسميين. وبناءً عليه، اعتمد ميثاق الاستثمار مدة 12 شهراً لضمان استفادة أكبر. وأوضحت السيدة الوزيرة أن هذه التحفيزات تهدف إلى تشجيع التشغيل ودعم دينامية خلق فرص العمل، مشيرة إلى أن المقتضى الذي يشترط 12 شهراً قد يستثني بعض المقاولات، وأن الحكومة ستعيد النظر في هذا الشرط لضمان شمولية الاستفادة.

وفيما يخص إحالة تقارير المفتشية العامة للمالية إلى القضاء، أوضحت الوزيرة أن نجاعة عمل المفتشية لا تُقاس بعدد الملفات المحالة، بل بقدرتها على تقليصها من خلال التدخل المبكر لدى القطاع المعني قبل فشل برنامجه أو المقاولة قبل إفلاسها، اعتماداً على منظومة تدبير المخاطر ومواكبة الإصلاح. وأكدت أن عمليات التفتيش تنجز وفق المساطر القانونية، مع تتبع مستمر لضمان حكامة أفضل وحماية المال العام.

وفيما يتعلق بالصفقات العمومية، أشارت إلى أن المرسوم الجديد، الذي مضى على صدوره سنتان، أثبت نجاحه وفعاليته، مع وجود إشكاليات في سندات الطلب لدى الجماعات الترابية وبعض القطاعات الوزارية، مؤكدة أن السيد رئيس الحكومة أعطى تعليماته لمعالجة هذه الإشكاليات، وأن الوزارة ستباشر فور المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2026 إجراءات مكثفة لحل هذا الملف.

وبخصوص نقل تدبير الجبايات المحلية من الخزينة العامة للمملكة إلى وزارة الداخلية، أكدت السيدة الوزيرة أن القانون رقم 14.25، الذي ينقل بمقتضاه الاختصاصات، يشكل فرصة لتسليط الضوء على التجارب الناجحة في مجال الجهوية واللاتمركز. وأوضحت أن وزارة المالية تمتلك خبرة واسعة في مجال نقل الاختصاصات، وأن التجربة السابقة في نقل بعض الصلاحيات من الخزينة العامة للمملكة إلى المديرية العامة للضرائب أثبتت نجاحها، ما يعزز أهمية إنجاح المرحلة الثانية من هذا الورش.

وفي هذا السياق، شددت السيدة الوزيرة على أن الحقوق المكتسبة للموظفين ستظل محفوظة، وأن الكفاءات المتوفرة قادرة على ضمان نجاح عملية النقل بمساندة الخزينة العامة للمملكة، مع مراعاة خصوصيات كل منطقة عند إعادة توزيع الموظفين. كما أوضحت أن وزارة الاقتصاد والمالية ستصدر دورية لتوضيح المهام والإجراءات المنوطة بالموظفين، بما يهدف إلى تحسين جودة خدمات القرب المقدمة للمواطنين والمقاولات. وأضافت أن الدورية التي نشرتها وزارة الداخلية جاءت استجابة للنقص المسجل في عدد القباضات المحلية، الذي يبلغ 92 قباضة، لضمان استمرارية تقديم الخدمات بشكل فعال.

وفيما يخص مقاربة النوع، ذكرت السيدة الوزيرة أن 42٪ من موظفي الوزارة من النساء، وأن العمل جارٍ لتعزيز المناصفة، لافتة إلى أن الوزارة ستوفر التكوين والمواكبة اللازمة لضمان التوازن بين الحياة المهنية والشخصية ودعم النساء في تقلد المسؤوليات.

عرض

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2026

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية
مجلس المستشارين

26 نونبر 2025

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

محاور العرض

- الوزارة في أرقام
- حصيلة الوزارة برسم سنة 2025
- أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2026

01

الـوزارة في أرقـام

عدد موظفي الوزارة
22.438

التوزيع الجغرافي

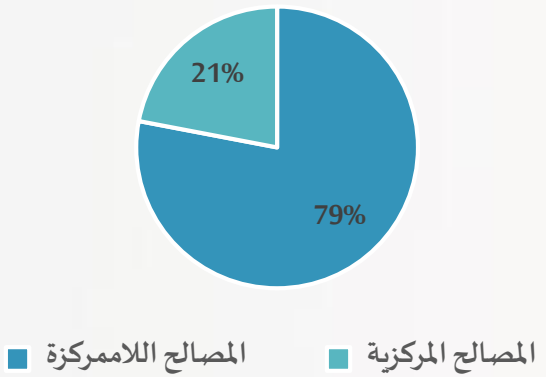

التوزيع حسب الجنس

42% 58%

التوزيع حسب الأطر

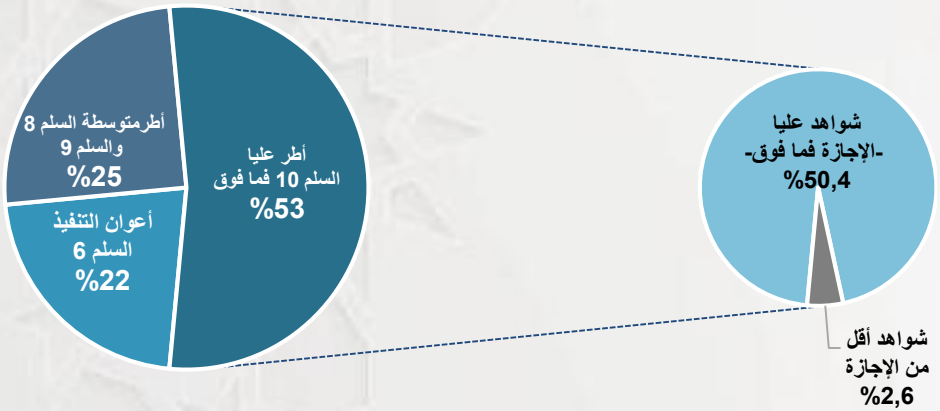

02

حصيلة الوزارة لسنة 2025

تنفيذ ميزانية الوزارة برسم سنة 2025

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2025 بلغت 5.592 مليون درهم

نفقات الموظفين	4.740 م د
اعتمادات التسيير	657 م د
اعتمادات الاستثمار	195 م د

هيكلة ميزانية الوزارة حسب البرامج الميزانياتية:

- تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك
- تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية
- تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية
- السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية
- تدبير الملك الخاص للدولة
- دعم وقيادة

تنفيذ الميزانية إلى غاية 20 نونبر 2025

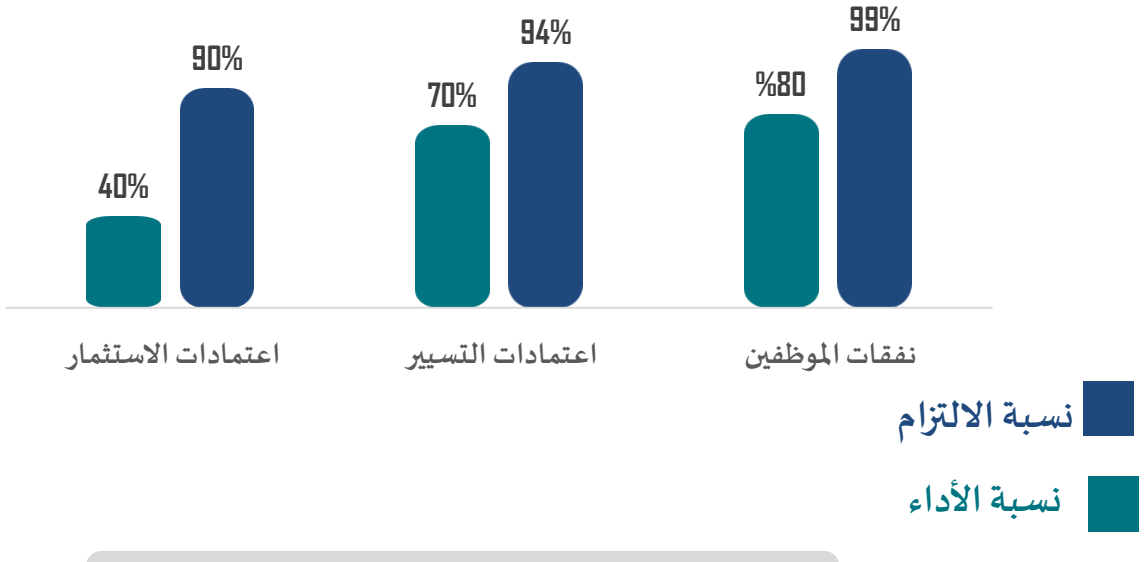

توقعات تنفيذ الميزانية في 31 دجنبر 2025

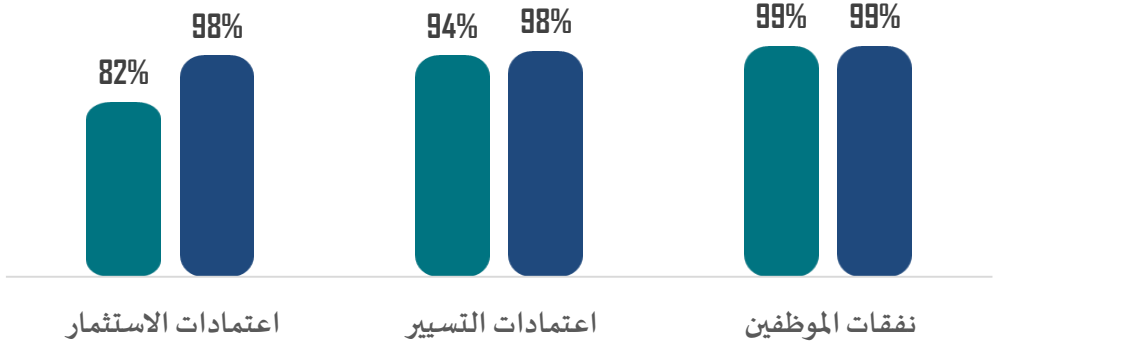

حصيلة برنامج "تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك"

- **تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالجباية الجمركية.**
- **تبسيط المساطر الجمركية:**
  - تجويد دفتر التحملات المتعلق باستغلال المستودعات والساحات الجمركية، بالتشاور مع المهنيين؛
  - تبسيط مسطرة سوق ونقل البضائع إلى المستودعات والساحات الجمركية عبر إرساء صيغة جديدة للتصريح الموجز عوضا عن ثلاث تصاريح كانت مفروضة من قبل؛
  - إبرام اتفاقية للاعتراف المتبادل بالمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين مع المملكة العربية السعودية ترمي إلى تسهيل ولوج هؤلاء المتعاملين إلى سوقي البلدين؛
  - المساهمة في إبرام الاتفاقيات الاستثمارية المندرجة في إطار الميثاق الجديد للاستثمار مع ضمان التنزيل الجمركي لها.
- **تعزيز المراقبة من أجل دعم المنافسة الشريفة في مجال التجارة الخارجية (إلى غاية 31 أكتوبر 2025):**
  - تحصيل مبلغ يقدر ب **6,45 مليار درهم** من الرسوم والمكوس الإضافية المحصلة نتيجة المراقبة الجمركية ؛
  - تحصيل مبلغ **517,5 مليون درهم** برسم الغرامات المترتبة عن مختلف عمليات المراقبة.
- **تعزيز التدابير الجبائية وإجراءات تشجيع الصناعة الوطنية:**
  - دعم إنجاز واستغلال أنبوب الغاز "الإفريقي الأطلسي" – نيجيريا-المغرب- وذلك بالإعفاء من رسوم استيراد السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة؛
  - إلغاء الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الفحم الحجري والفيول والزيوت الثقيلة المستعملة في إنتاج الطاقة الكهربائية؛
  - خفض رسم الاستيراد من **17,5%** إلى **2,5%** المطبق على المقومات العكسية (تحول التيار المستمر إلى تيار متردد) التي تشتغل بالطاقة الشمسية مع تخصيص بند لها في التعريفة الجمركية.
- **المداخيل الجمركية المحصلة: تسجيل ما يفوق 133,33 مليار درهم، متم شهر أكتوبر 2025. منها 125,19 مليار درهم كمداخيل جمركية للميزانية، أي ما يعادل نسبة 82% مقارنة بالتوقعات .**ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ومداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك التي فاقت حصصها **84%** من إجمالي المداخيل المحصلة.

حصيلة برنامج "تنفيذ النفقة العمومية، التحصيل ومسك المحاسبة العمومية"

- **مواصلة إصلاح الطلبيات العمومية** من خلال:
  - إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بمرسوم الصفقات العمومية رقم 2.22.431 الصادر في 15 من شعبان 1444 (8 مارس 2023) ؛
  - استكمال تحيين دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال.
- **نشر أزيد من 37 ألف طلب عروض في بوابة الصفقات العمومية (إلى غاية 10 نونبر 2025)؛**
- **مواصلة تطوير برنامج نزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية؛**
- **مواصلة تطوير النظام المعلوماتي الخاص بنزع الصفة المادية عن حسابات مصالح الدولة؛**
- **مواصلة تفعيل مقتضيات وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى النظام المعلوماتي؛**
- **مواصلة تفعيل مقتضيات وأحكام القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية على مستوى الأنظمة المعلوماتية؛**
- **مواصلة تفعيل مكونات برنامج نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية وعن «الضمانات المادية» المتعلقة بالصفقات العمومية بشراكة مع الأبناك؛**
- **مواصلة تطوير النظام المعلوماتي وبوابة الأنترنت للمرصد المغربي للطلبيات العمومية؛**
- **تطوير وتعميم مكونات جديدة تخص نظام «التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية» بشراكة مع المديرية العامة للجماعات الترابية؛**
- **مواصلة تفعيل واستغلال النظام المعلوماتي الخاص بالإصلاح المحاسباتي للدولة.**

حصيلة برنامج "تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية"

- **تنزيل مقتضيات قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بالإصلاح الجبائي.**

- **تعزيز علاقة الثقة مع الملزمين:**
  - التذكير عبر البريد الالكتروني بالآجال القانونية لوضع الإقرارات بالنسبة للمقاولات المنشأة حديثا في سنة 2024؛
  - التذكير عبر البريد الالكتروني بإلزامية وضع إقرار الضريبة على الدخل عند اقتراب الآجال القانونية للتصريح؛
  - القيام بعملية تذكير ودي للمهنيين عبر البريد الإلكتروني، فيما يخص التصريح بالدخل الإجمالي والتصريح برقم الأعمال الخاص بنظام المساهمة المهنية الموحدة (CPU)؛
  - اعتماد التذكير الهاتفي للمخلين بالتزاماتهم المتعلقة بالأداء لأول مرة؛
  - إطلاق عمليات متابعة الامتثال الضريبي والاتفاقي للمنعشين العقاريين المتعاقدين مع الدولة.

- **تحقيق مردودية إيجابية على مستوى أهم المؤشرات (إلى غاية 31 أكتوبر 2025) :**
  - **93,6 %** من العائدات الاجمالية الخام مقارنة بالتوقعات أي ما يعادل **242,5 مليار درهم**؛
  - **154,3%** من استرجاع الضريبة على القيمة المضافة أي ما يقدر ب **18,2 مليار درهم**؛
  - **93 %** من مجموع العائدات المحصلة من خلال تسهيل القيام بالواجبات الضريبية في إطار تشجيع الامتثال الضريبي.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

مواصلة تفعيل الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية :

- مواصلة تمويل المساعدات المباشرة للدولة في إطار البرنامج الاستعجالي لتأهيل وتقديم الدعم لإعادة بناء المساكن التي انهارت بالمناطق المنكوبة (مساعدات شهرية استعجالية لفائدة الأسر المتضررة ومساعدات مباشرة لإعادة البناء ومساعدات مباشرة لإعادة تأهيل المنازل الغير صالحة للسكن)؛
- تمويل العمليات الاستعجالية التي تقوم بها القطاعات الوزارية المعنية من الموارد المرصدة للحساب الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية .

مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية:

- تعزيز مبادئ الشفافية وتبسيط المعلومة الميزانياتية بما يساهم في تعزيز فهم الاختيارات والرهانات الميزانياتية المرتبطة بالعمل العمومي، لاسيما عبر:
  - إصدار وثيقة حول أعمال النسخة الثالثة من المنتدى بين الوزاري لمسؤولي البرامج تحت شعار "حوار التدبير ومراقبة التدبير: آليات في خدمة مسؤولي البرامج"؛
  - إصدار النسخة الثانية من الوثيقة "نجاعة أداء العمل العمومي: أبرز المعطيات"، برسم السنة المالية 2025؛
  - تقديم مشروع "منصة الميزانية المفتوحة" في فضاء "الحكومة الإلكترونية" (E-gov) في إطار المشاركة في معرض جايتكس إفريقيا المغرب " GITEX Africa Morocco ".
- توطيد الحوار المؤسساتي والتنسيق بخصوص ورش تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية من خلال :
  - عقد لقاء دراسي مع رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بمجلسي البرلمان لعرض خلاصة مساهمات الفرق والمجموعات البرلمانية في هذا الورش؛
  - عقد اجتماع تشاوري مع المسؤولين المكلفين بالشؤون المالية لثمانية قطاعات وزارية خصص لتقديم أهم مستجدات هذا الورش.

متابعة تنزيل ورش الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي :

- مواصلة إنجاز الدراسات التحليلية القطاعية حول النوع الاجتماعي: تغطية ما يقارب **30%** من القطاعات؛
- مواصلة تطوير وتنزيل نظام تحديد وتتبع النفقات العمومية الموجهة لتعزيز المساواة بين الجنسين مع تجربته على مستوى 4 قطاعات وزارية؛
- تقوية قدرات المدبرات والمدبرين العمومين في مجال الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي؛
- إطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بمركز الامتياز الخاص بميزانية النوع الاجتماعي والتي تهدف إلى تدبير المعارف المتعلقة بالميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

➢ تعزيز الحكامة ونجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية :

- مواصلة برنامج إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية بقطاعات الصحة والحماية الاجتماعية وتوزيع الماء والكهرباء والتعمير والإسكان، فضلا عن عمليات تحويل المؤسسات العمومية إلى شركات المساهمة؛
- التقليص المستمر لآجال الأداء المصرح بها من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية على موقع مرصد آجال الأداء : **34,5 يوما متم شهر شتنبر 2025 مقابل 55,9 يوما متم شهر دجنبر 2018**؛
- القيام بعدة مهام تدقيق ذات رهانات استراتيجية كبرى في إطار برنامج التدقيق الخارجي، من أبرزها:
  - إنجاز عمليتي تدقيق الوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية والشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية وكذا جامعة ابن طفيل؛
  - استكمال عملية تدقيق الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية؛
  - إطلاق طلبات العروض المرتبطة بتدقيق مكتب الصرف وأرشيف المغرب والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط وصندوق التكوين المهني للمقاولات المنجمية.

➢ السهر على التتبع المتواصل لتنفيذ ميزانية الدولة عبر اتخاذ ما يلزم من التدابير على مستوى :

- تحصيل الموارد وضبط النفقات من أجل التحكم في عجز الميزانية (سيتم **تقليص عجز الميزانية من 3,5% من الناتج الداخلي الخام برسم سنة2025 إلى حوالي 3% سنة 2026**)؛
- تحسين آليات تمويل ميزانية الدولة والقطاع العمومي من خلال تعزيز آليات التحكم في مخاطر الدين العمومي والحد من المخاطر المتعلقة بديون الخزينة.

➢ تسريع آجال إعداد قوانين التصفية وإغناء الوثائق المرافقة لها:

- تحقيق مكتسبات مهمة على مستوى تقليص آجال الإعداد والمصادقة على قوانين التصفية برسم سنوات 2020 و2021 و2022 و2023، وجعلها أكثر اقترانا بقوانين المالية، حيث تمت إحالة مشروع قانون التصفية لسنة 2023 قبل حلول الأجل القانوني بنحو 39 يوما، وهو الأمر الذي أشاد به كل أعضاء المؤسسة التشريعية؛
- إعداد المجلس الأعلى للحسابات، بفضل العمل المؤسساتي المشترك مع الحكومة، أول تقرير في تاريخ المالية العمومية بالمملكة حول التصديق على حسابات الدولة برسم سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، وهو التقرير الذي سيرافق مشاريع قوانين التصفية. ويشكل هذا الإنجاز خطوة مهمة في مسار العمل بالمحاسبة العامة للدولة والتصديق على حساباتها؛
- الإغناء والتجويد المستمران لمضمون الوثائق المرافقة لقوانين التصفية، والتمكن بفضل هذا التراكم الإيجابي، من الارتقاء بالنقاش العمومي حول نتائج تنفيذ قوانين المالية وعمليات التصفية المرتبطة بها. وهو التوجه الذي سيتم تكريسه في إطار مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

- **تعزيز الشفافية المالية عبر تبني وتنزيل خطة عمل بالشراكة مع مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية، في إطار برنامج النجاعة بدعم من البنك الدولي، الذي يضم 15 إجراء بهدف تعزيز المعلومات المتضمنة في مختلف التقارير وتحسين الإطار الزمني لنشرها.**

- **تعزيز إطار تدبير المالية العمومية :**

  - السهر على ضمان استدامة المالية العمومية بمناسبة الشروع في اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة ترتكز على تحديد هدف الاستدانة على المدى المتوسط، مع توسيع نطاق تطبيق قانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من إعانات أو من موارد مخصصة، وذلك في إطار مشروع تعديل القانون التنظيمي لقانون المالية؛
  - إعداد استراتيجية وطنية مندمجة لإصلاح تدبير المالية العمومية على المدى المتوسط (في أفق سنة 2032)، تبعا لنتائج برنامج الإنفاق العام والمسائلة المالية (PEFA agile) المغرب 2023، وذلك بشراكة مع الشركاء التقنيين والماليين للمملكة، مع الحرص على تنزيل محاورها في إطار خطة عمل فعالة، وتحديد تمويلها واقتراح منظومة متكاملة لتتبع تنفيذها وتقييم نتائجها.

- **توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل :**

  - تحسين الولوج إلى التمويل بالنسبة للمقاولات التي تواجه صعوبات من خلال آليات الضمان، حيث تم (إلى غاية 31 أكتوبر 2025) دعم ما يقارب **50.701 مشروع** بحجم تمويلات يناهز **36 مليار درهم** والتزامات بحجم **20,5 مليار درهم** ؛
  - متابعة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار حيث تم إطلاق 14 صندوقا قطاعيا وموضوعاتيا وخصص الصندوق غلافا أوليا يصل الى **4,5 مليار درهم** مكن من تعبئة **14,5 مليار** من المستثمرين الوطنيين والدوليين؛
  - منح ما يفوق عن **44 ألف قرض** منذ انطلاق البرنامج المندمج لدعم تمويل المبادرة المقاولاتية (حتى متم شهر أكتوبر 2025) بإجمالي قروض ممنوحة بلغ **10,9 مليار درهم** وإجمالي التزامات **8,7 مليار درهم** وهو ما سيتيح خلق استثمارات بغلاف مالي إجمالي يناهز **19 مليار درهم** .ومن المنتظر أن تسهم هاته الاستثمارات في خلق **130.292 منصب شغل**.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

مواصلة تعزيز التعاون الدولي:

- مواصلة التعاون مع الشركاء العرب والآسيويين:
  - التوقيع على مذكرة التفاهم في المجال المالي بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة المالية في المملكة العربية السعودية بهدف تقوية التعاون الفني بين البلدين في المجالات المرتبطة بالمالية العامة؛
  - تقديم الدعم لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية من أجل تعبئة **1,474 مليار أورو** من كوريا الجنوبية لمخطط تطوير شبكة السكك الحديدية في أفق 2030.
- مواصلة التعاون المالي والتقني مع الشركاء الأوروبيين:
  - التوقيع مع فرنسا على بروتوكول مالي بقيمة **781 مليون أورو** للمساهمة في تمويل مشروع توريد 18 قطارا فائق السرعة و الخدمات المرتبطة بها؛
  - التوقيع مع اسبانيا على بروتوكول المالي بقيمة **754,3 مليون أورو** للمساهمة في تمويل مشروع اقتناء قطارات جديدة ؛
  - مواصلة المشاورات مع الاتحاد الأوروبي حول "البرمجة متعددة السنوات للتعاون المالي" وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بخصوص تمويل برنامج "دعم الاستثمار المستدام في المغرب" بقيمة **60 مليون يورو** لدعم صندوق محمد السادس للاستثمار والمساهمة في تحقيق أهدافه؛
  - المشاركة وتمثيل المغرب في الاجتماعات السنوية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وأجرأة عملية مساهمة المغرب في الزيادة في رأسمال البنك الأوروبي.
- تنسيق العلاقات مع مجموعة البنك الدولي وتعبئة التمويلات لدعم الأولويات الوطنية للتنمية:
  - برنامج دعم تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي من أجل التنمية البشرية في المغرب بقيمة **250 مليون دولار**؛
  - البرنامج الثالث لدعم سياسات التنمية في مجال إصلاح قطاع الصحة والحماية الاجتماعية بقيمة **600 مليون دولار**؛
  - مشروع المنصة الخاصة بتنقل الركاب والخدمات اللوجستية الكبرى للدار البيضاء بقيمة **350 مليون دولار**.
- توطيد العلاقات مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف:
  - التوقيع على ثلاث اتفاقيات تمويل مع مجموعة البنك الإفريقي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية، بقيمة إجمالية تبلغ **400 مليون يورو**. وذلك بهدف دعم الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية، ولا سيما في مجالات تعزيز حكامة القطاع العام وتقوية قدرة الاقتصاد المغربي على الصمود أمام آثار التغير المناخي؛
  - إطلاق مشاورات مع صندوق أوبك للتنمية الدولية بهدف إرساء آلية قائمة على البرمجة متعددة السنوات لتأطير التعاون المالي مع هذه المؤسسة خلال الفترة 2026-2028؛
  - المشاركة الفاعلة في المشاورات التي أطلقتها مجموعة البنك الإفريقي للتنمية مع الدول المانحة في إطار العملية السابعة عشرة لتجديد موارد صندوق التنمية الإفريقي.

حصيلة برنامج "السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية"

➢ دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية :

- إعداد وتحيين الإطار الماكرو اقتصادي للمدى المتوسط (2026-2028)، اعتمادا على تدقيق الفرضيات، وفقا لتغيرات الظرفية الدولية والتحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني؛
- المساهمة في مجال التنوير والمساعدة على اتخاذ القرار عبر إنجاز مجموعة من الدراسات التي تهم التوازنات الماكرو-اقتصادية، وسياسات المالية العمومية :
  - ✓إعداد خريطة حرارية (heatmap) لتتبع الظرفية الاقتصادية والإطار الماكرواقتصادي؛
  - ✓إعداد لوحة قيادة تفاعلية خاصة بسوق الشغل، تستند إلى بيانات المؤسسات الشريكة، وتغطي محاور التشغيل، والنشاط، والبطالة. تعتمد مقاربة تحليلية؛
  - ✓تطوير نماذج للتنبؤ الآني (Nowcasting) لأهم المؤشرات الاقتصادية، خاصة معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، والتضخم، وصادرات القطاعات الاقتصادية؛
  - ✓مواصلة دراسة الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية ؛
  - ✓إعداد منصة لعرض وتحليل أحدث المعطيات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني والمجالي بطرق تصويرية وتفاعلية Data visualisation
- تقييم آثار بعض الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني وكذا إنجاز العديد من الدراسات تهم الجانب الاجتماعي...

➢ حماية القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على استقرار الأسعار :

- مواصلة دعم أسعار غاز البوطان والسكر و الدقيق المدعم و القمح اللين المستورد؛
- الاستمرار في تسقيف أسعار مجموعة من المنتوجات والخدمات الأساسية أهمها: أسعار الكهرباء والماء الصالح للشرب والكتب المدرسية؛
- تخفيض أسعار بعض المواد و الخدمات الأخرى : تخفيض ثمن بيع **72 دواء** مع إعداد منظومة جديدة أكثر فعالية لتحديد هذه الأسعار؛
- الاستمرار في تعليق الرسوم الجمركية والقيمة المضافة على الواردات لمجموعة من المواد الأساسية كالحبوب والقطاني و الزيوت و الأبقار و الأغنام و اللحوم الى غير ذلك من المواد الأساسية؛
- رصد ما يناهز **20 ألف مخالفة** و إتلاف أكثر من **1615 طن** من المواد الغير الصالحة للاستهلاك (إلى غاية 31 أكتوبر 2025).

➢ تفعيل سياسة المنافسة:

- السهر على متابعة تفعيل التوصيات التي أصدرها مجلس المنافسة في العديد من القطاعات؛
- دراسة ما يفوق **163 عملية تركيز اقتصادي** في إطار المراقبة القبلية لتكتلات السوق همت عدد من الأنشطة الاقتصادية الحيوية كالصناعات واللوجستيك والتوزيع و الصحية و التأمين والسياحة ....

حصيلة برنامج "تدبير الملك الخاص للدولة"

- **دعم الاستثمار والتجهيزات العمومية** (إلى غاية 31 أكتوبر 2025) :

  - تعبئة ما يناهز **31 ألف هكتار** لفائدة مختلف الأنشطة القطاعية، من أجل إنجاز **207 مشروعا**؛
  - تعبئة **886 هكتارا** لإنجاز **22 مشروعا** في إطار الشراكة الفلاحية؛
  - تخصيص **581 هكتارا** لفائدة الادارات العمومية، على رأسها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي و الرياضة، بنسبة تفوق **43%**؛
  - الاقتناءات العقارية لمساحة إجمالية قدرها **771 هكتارًا**؛
  - استرجاع مساحة إجمالية قدرها **1.119 هكتاراً** من المستثمرين الذين أخلّوا بالتزاماتهم التعاقدية؛
  - تعبئة ما مجموعه **182 هكتاراً** لفائدة إنجاز عدد من المشاريع المهيكلة ذات البعد الاستراتيجي، شملت: المكتب الوطني للسكك الحديدية، والمكتب الوطني للمطارات، إضافة إلى إنجاز منشآت مائية من قبل المؤسسات العمومية المعنية.

- **تصفية وحماية الرصيد العقاري (إلى غاية 31 أكتوبر 2025) :**

  - تأسيس الرسوم العقارية لمساحة تناهز **4,46 مليون هكتارا**، مما رفع الرصيد العقاري للدولة الى أكثر من **10 ملايين هكتارا**؛
  - إيداع مطالب للتحفيظ بمساحة تناهز **426 ألف هكتارا**؛
  - معالجة وضعية **1.112 عقاراً محتلاً بدون سند قانوني** بمساحة إجمالية تُناهز **13 ألف هكتاراً**.

مواصلة تنزيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري:

- تحيين التصميم المديري المرجعي للاتمركز الإداري للوزارة للفترة الممتدة ما بين 2025-2027.

الاختصاصات والصلاحيات والمهام ، خاصة ذات الطابع التقريري، التي تم نقلها الى المصالح اللاممركزة

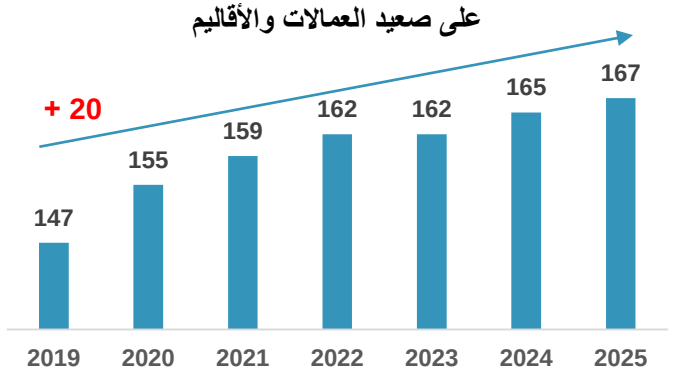

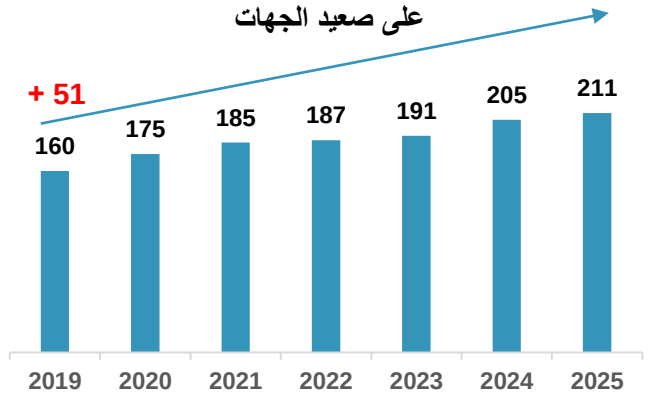

الاختصاصات والصلاحيات والمهام موضوع تفويض الى المصالح اللاممركزة

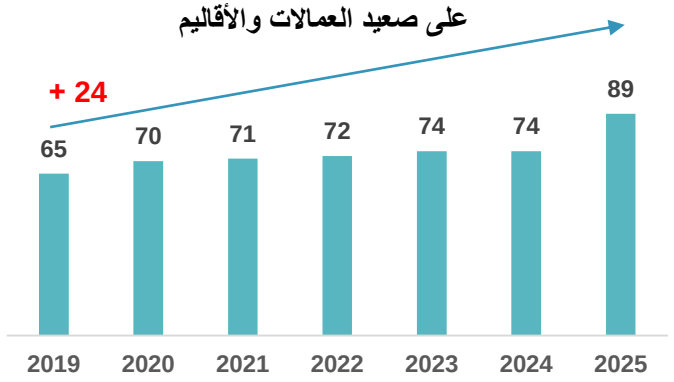

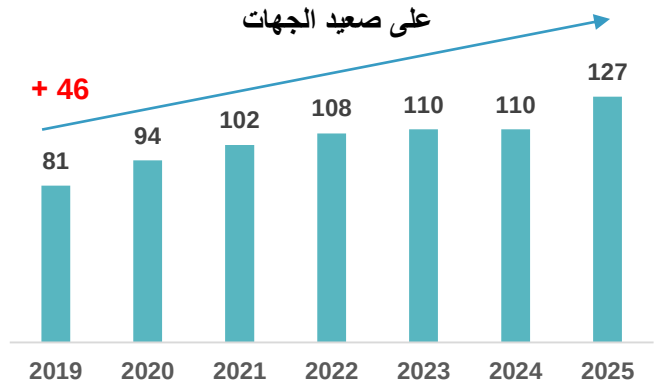

➢ تعزيز أمن نظم المعلومات بالوزارة:

- **إحداث مديرية حكامة أمن نظم المعلومات** : تشكّل هذه البنية الإدارية الجديدة الركيزة المركزية للسياسة الوزارية في مجال أمن نظم المعلومات، وذلك من خلال:
  - ✓ تحديد التوجهات الاستراتيجية، ومواكبة المديريات في ملاءمة أنظمتها مع المعايير والمرجعيات المعتمدة وتنسيق مبادرات الأمن السيبراني؛
  - ✓ تتبع وتقييم الإجراءات المتخذة، وضمان انسجام آليات الحماية على مستوى مختلف المديريات؛
  - ✓ نشر ثقافة الأمن الرقمي، وتعزيز القدرات الوقائية والقدرة على الاستجابة الفعّالة لمخاطر وتهديدات الأمن السيبراني.
- **تعزيز وظيفة أمن نظم المعلومات داخل الوزارة** : إعداد مشروع قرار ينص على هيكلة مديرية حكامة أمن نظم المعلومات وعلى تقوية هياكل مديريات الوزارة في مجال الأمن السيبراني؛
- **المصادقة على خارطة طريق حكامة أمن نظم المعلومات للفترة 2025-2027**، المرتكزة على أربعة محاور استراتيجية :
  - ✓ الحكامة : لقيادة مبنية على التحكم في المخاطر؛
  - ✓ المرونة : لتفعيل مخطط استمرارية الأنشطة وضمان استمرارية الخدمات؛
  - ✓ الامتثال : عبر عمليات التدقيق الأمني واختبارات الاختراق والالتزام بالمتطلبات التنظيمية؛
  - ✓ التحسيس : لترسيخ ثقافة الأمن السيبراني داخل الوزارة.
- **تحسين التدابير الأمنية العملياتية والتقنية** من خلال تطوير آليات الإشراف والكشف وتقييم الثغرات الأمنية واعتماد تدابير معززة لمراقبة الولوج إلى نظم المعلومات، وضمان سلامة النسخ الاحتياطية.
- **إطلاق عملية تدقيق لأمن نظم المعلومات** لتقييم قدرة نظم معلومات التابعة لمديريات الوزارة على الصمود أمام المخاطر والتهديدات السيبرانية.
- **إرساء منظومة لتدبير الأزمات على مستوى الوزارة**، بهدف ضمان استمرارية الأنشطة وتعزيز القدرة على الاستجابة والتنسيق عند وقوع الحوادث الجسيمة.

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

➢ دعم حكامة المالية العمومية:

- واصلت المفتشية العامة للمالية، خلال سنة 2025، تنزيل مخطط عملها الاستراتيجي للفترة 2023 - 2026، والذي يتمحور حول 5 مجالات استراتيجية تهم المساهمة في ترشيد حكامة المالية العمومية، ومواكبة الإصلاحات الهيكلية، وتقييم السياسات العمومية، وضمان الفعالية الميدانية والرفع من القدرات المهنية، وذلك باستكمال تنفيذ المشاريع عبر الانجازات التالية:
  - ✓ إحداث 64 وحدة موضوعاتية تشرف عليها فرق من مفتشي المالية مكلفة بتزويد نظام اليقظة والمراقبة المتعلق بالمالية والسياسات العمومية بالمعطيات والبيانات والتحليلات المتعلقة بمجالات تدخلها؛
  - ✓ اقتناء "الصيغة الجديدة 6.0" للنظام المعلوماتي لتدبير المهام SIGEM؛
  - ✓ تصميم لوحة قيادة ذكية تشمل معلومات اقتصادية خاصة بالوزارة ومراجعة خرائطية مخاطر المالية العمومية؛
  - ✓ إعداد خارطة طريق لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في أشغال المفتشية العامة للمالية بالإضافة إلى تحديد خمسة مشاريع ذات أولوية لتجريب بعض التطبيقات المعلوماتية؛
  - ✓ تحيين النظام المرجعي للمعايير المهنية وفق ما هو معمول به من قبل الهيئات الدولية المختصة وإعداد دليل المساطر المتعلق بمهام افتحاص العمليات المالية والمحاسباتية ؛
  - ✓ تعزيز التعاون بين المفتشية العامة للمالية ومختلف هيئات الرقابة الوطنية والدولية؛
  - ✓ تدعيم الرأسمال البشري للهيئة بتوظيف 18مفتشا للمالية متدربا (الفوج 42)، بالإضافة إلى تنظيم امتحان الأهلية المهنية للفوج 40 ؛
  - ✓ تقوية القدرات المهنية للمفتشين المتدربين عبر تكوين بالتناوب يجمع بين النظري والتطبيقي وتنظيم زيارات ميدانية للمؤسسات الدستورية والاستراتيجية الوطنية لفائدتهم.
- تنفيذ المهام المسطرة في البرنامج السنوي لأشغال المفتشية العامة للمالية حيث تم إلى حدود شتنبر 2025، إطلاق 152 مهمة، وهو ما يمثل 81% من المهام المبرمجة برسم سنة 2025؛

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

دعم حكامة المالية العمومية:

- تكريس التعاون متعدد الأبعاد مع المؤسسات الدولية المالية المانحة عبر:
  - ✓ مواصلة تحسين آجال إرسال تقارير افتحاص حسابات المشاريع الممولة إلى المؤسسات المالية المانحة عبر احترام المقتضيات التعاقدية ذات الصلة، وذلك للسنة الثانية على التوالي ؛
  - ✓ تنظيم دورة تكوينية لفائدة مفتشي المالية حول أحدث المعايير الدولية للافتحاص بشراكة مع البنك الدولي؛
  - ✓ تفعيل برنامج تعاون مع صندوق النقد الدولي حول استراتيجيات تنزيل خارطة طريق الذكاء الاصطناعي للمفتشية العامة للمالية ومشروع مرسوم المراقبة الداخلية (FMI-METAC)؛
  - ✓ المساهمة، بشراكة مع البنك الدولي، في تأطير ورش دولي، بمدينة أبيدجان، حول قروض البرامج القائمة على النتائج (PPR)لفائدة مسؤولي المالية العمومية لكل من الكوت ديفوار والتوغو والبنين.
- إعداد تقرير افتحاص نجاعة الأداء المرفق بمشروع قانون التصفية برسم سنة 2024، مع تجويد محتواه والاستمرار في تحسين آجال صياغته النهائية.
- العمل على تقوية منظومة المراقبة الداخلية وحماية المال العام من خلال:
  - ✓ إعداد صيغة جديدة لمشروع المرسوم المتعلق بالمراقبة الداخلية، بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بناء على الملاحظات المثارة بشأنه من طرف القطاعات الوزارية المعنية، مع إعداد الترسانة المتعلقة بتنزيله فور المصادقة عليه؛
  - ✓ إرساء منصة تشاركية "الفضاء الرقمي للعمل" (Digital Workplace)قصد التواصل مع الشركاء المؤسساتيين فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات؛
  - ✓ التنظيم المشترك ليومين دراسيين حول "تعزيز آليات الرقابة القضائية والإدارية لتدبير الأموال العمومية" مع رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- تخليد الذكرى الخامسة والستين لإحداث المفتشية العامة للمالية من طرف جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، وذلك بـ:
  - ✓ تنظيم مؤتمر دولي حول "التدقيق الداخلي في زمن الذكاء الاصطناعي"، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله؛
  - ✓ إصدار طابع بريدي من طرف بريد المغرب وميدالية تذكارية من طرف بنك المغرب يؤرخان لهذا الحدث الهام؛
  - ✓ تكريم وزراء المالية السابقين وكذا المفتشين العامين للمالية السابقين، إضافة إلى المفتشين العامين للمالية المنتمين لـ 18 دولة إفريقية الذين حضروا هذا الملتقى؛
  - ✓ إحداث المنتدى الإفريقي للمفتشيات العامة للمالية، الذي يضم بالإضافة إلى المغرب 18 دولة إفريقية، ويهدف إلى دعم الحكامة المالية على المستوى القاري وتبادل الخبرات بين هاته الهيئات العليا للرقابة، وتعزيز قدراتها المهنية إضافة الى مواكبة المجهودات الدبلوماسية للمملكة على الصعيد القاري.

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

- **الرفع من نجاعة تدبير منازعات الدولة والوقاية منها:** واصلت الوكالة القضائية للمملكة تنفيذ مخططها الاستراتيجي عن الفترة 2024-2028 و الذي ينبني على 5 محاور استراتيجية ويضم 26 برنامجا و 73 إجراء تنفيذيا، بحيث نفذت مجموعة من البرامج الرامية إلى الوقاية من المنازعات والرفع من جودة الدفاع عن مصالح الدولة أمام القضاء وفق ما يلي:
  - تنظيم المناظرة الوطنية حول تدبير منازعات الدولة والوقاية منها بتاريخ 15 و16 أبريل 2025 والتي خلصت إلى مجموعة من التوصيات يتم تنزيلها على أرض الواقع بتنسيق مع باقي الشركاء؛
  - توقيع ميثاق شبكة التعاون والتنسيق في مجال تدبير منازعات الدولة والوقاية منها بين الوكالة القضائية للمملكة ووزارة الداخلية، ووزارة العدل، وزارة التربية الوطنية ووزارة التجهيز والماء؛
  - برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي لدعم قدرات الوكالة القضائية و الإدارات العمومية و الوقاية من منازعات الاستثمار؛
  - توقيع اتفاقيات شراكة بين الوكالة القضائية للمملكة والمديرية العامة للأمن الوطني والمدرسة الوطنية العليا للإدارة؛
  - إحداث منصة مواكبة و مركز النداء لمواكبة الإدارات العمومية أثناء التعاقد واتخاذ القرار للوقاية من المنازعات؛
  - مواصلة الربط المعلوماتي للوكالة القضائية بالمحاكم و الإدارات الشريكة عبر منصة "تبادل"؛
  - اعتماد منهجية ومعايير جديدة للتعاقد مع المحامين لضمان الشفافية و المساواة و الفعالية و المردودية؛
  - تجويد الرصيد الوثائقي للوكالة القضائية للمملكة عبر إعداد مذكرات ومقالات نموذجية؛
  - تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات المالية (حتى متم شهر أكتوبر **2025**) :
    - ✓ توفير مبلغ **2,67 مليار درهم** كفارق بين المبالغ المطالب بها و المبالغ المحكومة أمام محاكم المملكة؛
    - ✓ استصدار أحكام لفائدة الدولة بقيمة **671 مليون درهم** برسم المطالب المدنية في قضايا اختلاس الأموال العمومية و احتلال المساكن الوظيفية؛
    - ✓ استرجاع مبلغ **8,59 مليون درهم** من صوائر الدولة عن طريق المسطرة الحبية؛
    - ✓ استصدار ما يفوق **239 حكما بالإفراغ** في مواجهة المحتلين للمساكن الإدارية والوظيفية و تنفيذ **96 حكما** بإفراغ المساكن الوظيفية المحتلة بدون وجه حق؛
    - ✓ تسجيل **19.584 قضية جديدة**، إلى جانب المخزون من القضايا الرائجة الذي يناهز **200.000 قضية**.

حصيلة برنامج "دعم وقيادة" والأوراش الأفقية

- **مواصلة تفعيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة وفق مقاربة تشاركية :**
  - انجاز المباريات المهنية لفائدة موظفي الوزارة (طبقا للمادتين 31 و38) :
    - ✓ إعداد القرارات المتعلقة بتحديد نظام امتحانات الكفاءة المهنية و المباريات المهنية ؛
    - ✓ تنظيم 5 مباريات يوم 4 ماي 2025 لفائدة الحاصلين على دبلومي الماستر والإجازة ؛
    - ✓ تنظيم 4 مباريات يوم 6 يوليوز 2025 لفائدة الحاصلين على دبلومي التقني المتخصص والتقني ؛
  - الإعداد والمصادقة على مدونة الأخلاقيات لموظفي الوزارة (طبقا للمادة 35)، تهدف إلى تعزيز الانتماء للوزارة وتحديد المبادئ والضوابط العامة التي ينبغي أن تؤطر سلوك الموظف داخل الوزارة أو في علاقته مع المرتفقين وكذا تعزيز قيم النزاهة والشفافية ؛
  - إعداد أرضية أولية لوضع إطار موحد للحركية بالوزارة (طبقا للمادة 37) وتحيين الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات بالوزارة ؛
- **مواصلة تثمين العنصر البشري:**
  - إعداد وتنفيذ برامج للتكوين وفق الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات لفائدة موظفي الوزارة:
    - ✓ برامج للتكوين المستمرلتقوية قدرات الموظفين وإغناء خبراتهم بغية تأهيلهم لمزاولة المهام المنوطة بهم، وضمان نقل الخبرات لإعداد الخلف بالوزارة ؛
    - ✓ دورات تكوينية للموظفين الجدد من أجل تسهيل إدماجهم بالوزارة، ويتم اعتماد التنويع في آليات التكوين؛
    - ✓ برامج تكوينية لمواكبة الحركية والترقيات والاعداد للامتحانات المهنية؛
    - ✓ تعزيز الشركات مع مؤسسات التعليم العالي على الصعيد الوطني و الدولي؛
    - ✓ التشجيع على استكمال الدراسة و التكوين المستمر المتوج بدبلوم في المجالات المتعلقة بالمالية العامة والتكنولوجيات الرقمية؛
    - ✓ تعزيز منظومة التكوين عن بعد لتحسين الولوج إلى التكوين؛
  - اعتماد مقاربة استشرافية لرصد التطورات المستقبلية وتقييم أثرها على مهارات وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط لمواكبتها؛
  - الرقي بالشق الاجتماعي لموظفي الوزارة عبر تعزيز الخدمات الاجتماعية وتجويدها (من خلال الجمعية الجمركية المغربية، ومؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وزارة الاقتصاد والمالية)؛
  - تنمية التعاون الدولي والشراكات من خلال تعزيز التبادل وتقاسم الممارسات الجيدة في إدارة المالية العامة، على الصعيدين الوطني والدولي؛
- **تنظيم تظاهرات تكتسي طابعا منتظما أو استثنائيا، بحكم اختصاصات الوزارة كمحاور رئيسي للعديد من المهيآت المالية الدولية.**

حصيلة برنامج "دعم و قيادة" و الأوراش الأفقية

توشيح الموظفين:

- عدد الموشحين بأوسمة ملكية: 219

الخدمات الاجتماعية:

- عدد الاستفادات من الخدمات المقدمة من طرف مؤسسة الأعمال الاجتماعية: 32.000

مواصلة تنزيل استراتيجية الخدمات الاجتماعية

التكوين وتطوير المهارات والترقيات:

دورات التكوين (يوم فرد التكوين)	161.000
عدد المستفيدين من التكوين	10.600
عدد المستفيدين من الترقيات	10.495
انجاز الامتحانات المهنية	14 امتحان
مباريات التوظيف	9 مباريات
المباريات المهنية	9 مباريات

- إعادة تصميم و تنفيذ برنامج تدريبي للموظفين الجدد

مقاربة النوع :

نسبة تمثيلية النساء	42%
ولوج الموظفات لمناصب المسؤولية	28%
ولوج الموظفات للتكوين	50%

- إطلاق برنامج الإرشاد المهني لفائدة موظفات الوزارة (Mentorat)
- تطوير صيغة جديدة لمركز «إنصات» للتنمية والمواكبة للنهوض بالمساواة
- إعداد التقرير الإحصائي السنوي حول مقاربة النوع

تحسين التواصل :

نشر ميزانية المواطن	النسخة 15
عدد المتتبعين لمستجدات الوزارة	تجاوز 3 مليون

11 K | 113 K | 15 K | 91 K | 87 K

- مواصلة تنزيل مقتضيات القانون 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة من خلال معالجة 1.297 طلب للمعلومات من بين 1.301 طلب متوصل به، أي ما يناهز 99%.
- مواصلة تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطروالإجراءات الإدارية .
- متابعة تنزيل الاستراتيجية الطاقية وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة بالوزارة.
- مواصلة تنزيل مقتضيات المرسوم 2.17.265 المتعلق بتحديد كيفيات تلقي ملاحظات المرتفقين و اقتراحاتهم وشكاياتهم وتتبعها ومعالجتها: التوصل ب 6.896 شكاية وملاحظة ومقترح، تمت معالجة 6.867 منها أي ما يناهز 99٪.
- مواصلة ورش الرقمنة على صعيد جميع مديريات الوزارة وكذا أشغال تهيئة وتأهيل المقرات الإدارية على الصعيد المركزي والجهوي.

03

أهم تدابير مشروع ميزانية سنة 2026

الاعتمادات الاجمالية المفتوحة برسم سنة 2026 تقدرب 6.082 مليون درهم

	اعتمادات سنة 2026	مقارنة مع سنة 2025
نفقات الموظفين	5.106 م د	+7,72% ▲
اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة (*)	613 م د	+6,23% ▲
اعتمادات الاستثمار(*)	363 م د	+107,42% ▲
المناصب المالية المحدثة	2600 منصب مالي	

(*) دون احتساب الاعتمادات المخصصة للوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة (100 م د).

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل التسيير

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة-فصل التسيير
بين سنتي 2025 و2026 (بمليار درهم)

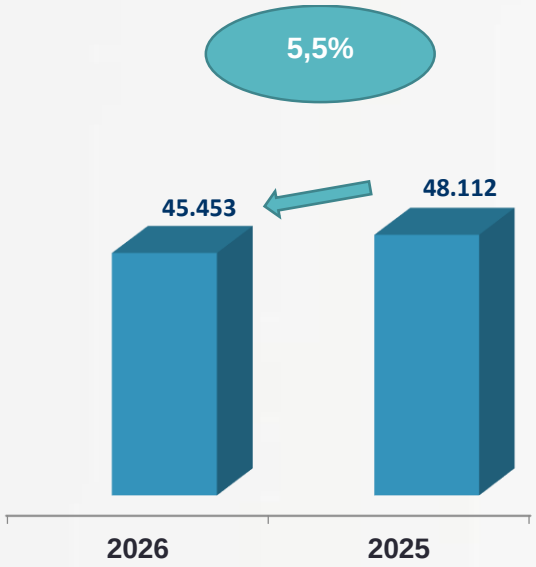

ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تحملات المقاصة(*): **13,77 مليار درهم** مقابل 16,54 مليار درهم سنة 2025؛
- مساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية : **13,85 مليار درهم**؛
- تغطية عجز نظام المعاشات العسكرية وتحمل التعويضات العائلية لفائدة متقاعدي أنظمة التقاعد المدبرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد ونفقات الأنظمة غير المساهمة وكذا نفقات أخرى : **3,87 مليار درهم**.

(*) : دون احتساب الإجراءات المواكبة.

ميزانية التكاليف المشتركة - فصل الاستثمار

يضم هذا الفصل أساسا المكونات التالية :

- **تحويلات لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة التالية : 24,81 مليار درهم، والتي تشمل :**
  - ✓ الحسابات المرصدة لأمور خصوصية : 13,32 مليار درهم، ولا سيما :
  - ✓ صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي : 4,25 مليار درهم؛
  - ✓ صندوق النهوض بتشغيل الشباب : 2 مليار درهم؛
  - ✓ حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة : 1,53 مليار درهم؛
  - ✓ صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 1,5 مليار درهم؛
  - ✓ صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن: 1,5 مليار درهم؛
  - ✓ حسابات النفقات من المخصصات : 11,49 مليار درهم.
- **مساهمات ومساعدات مختلفة في إطار دعم البرامج والمشاريع المهيكلة : 19,09 مليار درهم، من بينها:**
  - ✓ مخصصات من الرأسمال لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية : 3,57 مليار درهم؛
  - ✓ تسديد لفائدة الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة : 1,69 مليار درهم؛
  - ✓ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بمشاريع الري وإعداد المجال الفلاحي :1,40 مليار درهم؛
  - ✓ تمويل برنامج إعادة إيواء الأسر قاطني دور الصفيح بجهة الدار البيضاء – سطات : 979,50 مليون درهم.

تطور اعتمادات التكاليف المشتركة- فصل الاستثمار
بين سنتي 2025 و2026 (بمليار درهم)

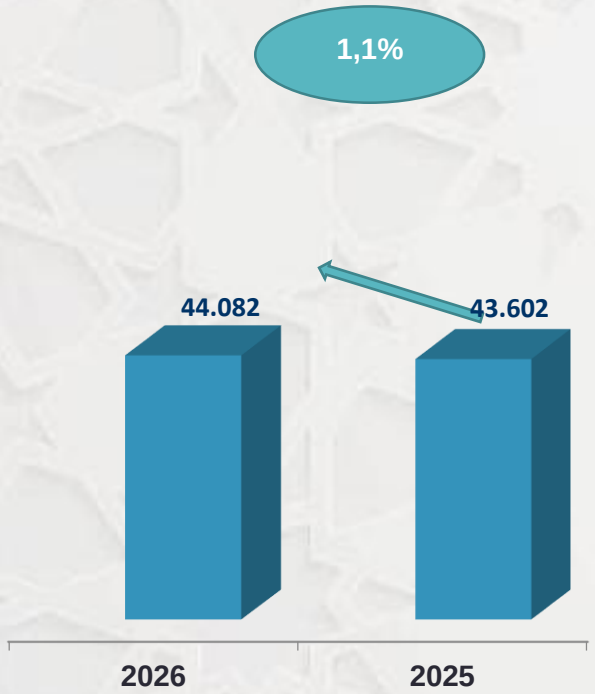

اعتمادات فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

الاعتمادات المقترح رصدها على صعيد فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2026 :

3,4 مليار درهم

ستخصص هذه الاعتمادات لتغطية النفقات الطارئة على مستوى المعدات والنفقات المختلفة لميزانيات تسيير القطاعات الحكومية.

1. إعطاء الأولوية لتنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى:

- مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية من خلال إرساء نظام الدعم الاجتماعي المباشر واعتماد تدابير مواكبة تروم أساسا تعزيز منظومة الاستهداف الاجتماعي وتعبئة موارد تمويلية مستدامة، علاوة على مواصلة تعزيز التدابير الرامية إلى التخفيف من انعكاسات الظرفية الوطنية والدولية على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما عبر دعم أسعار بعض المواد الأساسية، إضافة الى التحكم في التضخم خصوصا بالنسبة للمواد الغذائية إلى جانب مواجهة تداعيات آثار الجفاف؛
- متابعة تنفيذ العمليات الاستعجالية المتعلقة بإعادة بناء البنيات التحتية المتأثرة بزلزال الحوز وتمويل مخطط عمل وكالة تنمية الأطلس الكبير الذي يتضمن مشاريع إعادة البناء وتأهيل المناطق المتضررة جراء الزلزال؛
- مواصلة تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار من خلال استقطاب التمويلات اللازمة لدعم المشاريع المهيكلة الكبرى والمقاولات العاملة في القطاعات ذات الأولوية؛
- مواصلة عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية وتنزيل السياسة المساهماتية والميثاق الجديد الخاص بالممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية والعمل على تحسين آجال أدائها؛
- مواصلة تنزيل تدابير القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية الضريبية وتحسين جودة الخدمات وتوطيد علاقة الثقة مع الملزمين؛
- تحسين فعالية المراقبة الجمركية عبر مواصلة الجهود لمكافحة التهريب من خلال تحيين الخريطة الوطنية للتهريب لتحديد المسالك الجديدة والسلع المعنية وخصائص المهربين المحتملين؛
- متابعة الإصلاح البنيوي المتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد وفق منهجية تشاركية معمقة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين في إطار اللجنة الوطنية المكلفة بالإصلاح.

2. تعزيز آليات دعم المقاولة وتشجيع الاستثمار المنتج:

- مواصلة تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار؛
- مواصلة دعم وتمويل الابتكار من خلال صندوق Innov Invest؛
- تكثيف المشاورات مع الشركاء الماليين الأوربيين من أجل صياغة تمويلات جديدة لفائدة القطاع العمومي، في إطار آلية الضمان المقدمة من الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولة؛
- إصدار سندات خضراء أو اجتماعية لتعبئة الموارد الضرورية لتمويل مشاريع الاستدامة، انسجامًا مع استراتيجية المملكة لمكافحة تغير المناخ وتعزيز الاستدامة.

3. مواصلة تفعيل مجموعة من الإصلاحات الأخرى:

- مواصلة إعداد الإطار القانوني المتعلق بالمحاسبة العمومية؛
- استكمال إصلاح الصفقات العمومية وبدء استغلال النظام المعلوماتي الخاص بالمرصد المغربي للطلبيات العمومية؛
- مواصلة تطوير برنامج نزع الصفة المادية عن المساطر المتعلقة بتدبير المالية العمومية للدولة والجماعات الترابية ومواصلة تطوير وتعميم البرنامج المعلوماتي الخاص بالإقرار والأداء للجبايات.

4. مواصلة تنزيل القانون التنظيمي رقم 130.13لقانون المالية:

- مواصلة مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات وكذا تقوية قدرات مختلف المتدخلين في المسطرة الميزانياتية؛
- تنظيم النسخة الرابعة من «المنتدى بين-الوزاري لمسؤولي البرامج »؛
- استكمال تطوير النظام المعلوماتي المخصص لتجميع وتوثيق معطيات نجاعة الأداء، ووضعه رهن إشارة كافة القطاعات الوزارية؛
- تجويد وثائق نجاعة أداء القطاعات الوزارية، بما يتيح رصد آثار العمل العمومي الفعلية والواقعية على تحسين ظروف عيش المواطنات والمواطنين، سواء على المستوى القطاعي أو الترابي.

بالإضافة إلى مواصلة ورش تعديل القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

5. تثمين الملك الخاص للدولة وحماية الرصيد العقاري:

- تسريع وتيرة الورش المتعلق بتحفيظ أملاك الدولة الخاصة عبر العمل على تصفية الوضعية القانونية لجميع العقارات التابعة للملك الخاص للدولة والخالية من جميع أشكال التعرضات وذلك عن طريق وضع مطالب التحفيظ الخاصة بها بالتعاون مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية؛
- مواصلة تصفية ما تبقى من الاحتلالات بدون سند ولا قانون؛
- مواصلة دعم الاستثمار المنتج ومواكبة السياسات القطاعية (السكن والصناعة ومخطط الجيل الأخضر ...) وبرامج التنمية الجهوية ودعم إنجاز التجهيزات العمومية ؛
- المشاركة الفعالة في إعداد تصاميم التهيئة من أجل ضمان تخصيص معماري مناسب لعقارات الدولة والتي ستمكن الدولة من الوفاء بالالتزامات المتعاقدة بشأنها؛
- مواصلة تحصيل الموارد المتأتية من التمويلات المبتكرة ؛
- متابعة العمل على تنزيل الورش الاستراتيجي المتعلق بالنظام المعلوماتي الجغرافي لأملاك الدولة.

6. دعم حكامة المالية العمومية:

- إنجاز حوالي 180 مهمة تضم، من جهة، المهام ذات الطابع الإلزامي المنصوص عليها في الاتفاقيات المالية الدولية والقوانين والتنظيمات، والتي يصل عددها إلى 150 مهمة، ومن جهة أخرى، المهام المبرمجة وفق مقاربة المخاطر وتلك المتعلقة بمواكبة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، والتي يبلغ عددها الإجمالي 30 مهمة؛
- تخصيص حيز أكبر للمهام المبرمجة وفق مقاربة المخاطر وكذا المهام المتعلقة بالتحقيق والتفتيش وتقييم البرامج العمومية لاسيما ذات الأثر المباشر على المستوى الاجتماعي؛
- إعداد مقترحات من شأنها تجويد المنظومة القانونية المؤطرة لمهام المفتشية العامة للمالية ضمن رؤية متكاملة ومسؤولة للارتقاء بعملها؛
- تعزيز البعد الاستشرافي والتحليلي للمراقبة لجعلها أكثر تنبؤية ووقائية، من خلال تجريب آليات ونماذج المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي؛
- الأجرأة الوظيفية للمنصة التشاركية قصد التواصل مع الشركاء المؤسساتيين فيما يتعلق بتتبع تنفيذ التوصيات؛
- الشروع في إصدار مذكرات اليقظة والإنذار من طرف الوحدات الموضوعاتية المكلفة برصد وتتبع المالية والسياسات العمومية؛
- تنزيل الترسانة المعدة من أجل تفعيل مضامين المرسوم المتعلق بالمراقبة الداخلية بالقطاعات الوزارية فور المصادقة عليه.
- إطلاق برنامج تكويني طموح ودقيق ومركز للفترة 2026-2028، يأخذ بعين الاعتبار الرهانات الحالية والمستقبلية، كالذكاء الاصطناعي وتطور المعايير الدولية للتدقيق. وسيتم في هذا الإطار، إبرام اتفاقيات مع مؤسسات مرجعية في التكوين.

7. تعزيز المنافسة ودعم القدرة الشرائية :

- مواصلة دعم المواد الأساسية مع الاستمرار في تحسين حكامة نظام المقاصة؛
- مواصلة تسقيف أسعار المواد و الخدمات المقننة ومتابعة أسواق المواد المحررة أسعارها في اطار نظام لليقظة وكذا تكثيف عمليات مراقبة الأسواق على الصعيد المحلي والوطني؛
- تفعيل مقتضيات قانون حرية الأسعار و المنافسة من خلال مواصلة المراقبة القبلية للتكتلات الاقتصادية و المساهمة في ابداء الرأي في قضايا المنافسة المحالة من طرف مجلس المنافسة.

8. تعزيز المصالح المركزية واللاممركزة بالموارد البشرية اللازمة وتثمين الرأسمال البشري وتطوير المهارات من خلال:

- مواصلة تنزيل مقتضيات النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الاقتصاد والمالية وكذا انجاز الترقيات وتنظيم امتحانات الكفاءة المهنية السنوية حسب جدولة زمنية سنوية قارة ؛
- إعداد برامج للتكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة، بما فيهم الموظفين الجدد الذين يخضعون لدورات خاصة من أجل تسهيل إدماجهم بالوزارة، ويتم اعتماد التنويع في آليات التكوين، لتقوية قدرات الموظفين وإغناء خبراتهم، وتحقيق الأهداف المسطرة وضمان نقل الخبرات لإعداد الخلف بالوزارة؛
- تحسين ظروف عمل الموظفين عبر توفير أدوات الاشتغال وتهيئة وتأهيل المقرات والمكاتب الإدارية وتجهيزها بالعتاد المكتبي والمعلوماتي؛
- الرقي بالشق الاجتماعي لموظفي الوزارة عبر تعزيز الخدمات الاجتماعية وتجويدها.

9. مواصلة إنجاز الدراسات والتحليلات الماكرو-اقتصادية وكذا تعميق الدراسات حول توجيه السياسات الميزاناتية في المغرب وكذا استدامة المالية العمومية، علاوة على دراسة الإشكاليات المتعلقة بالفوارق الاجتماعية والمجالية، وتتبع تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية مع إعطاء أهمية خاصة لقطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة.

10. مواصلة تعزيز أمن نظم المعلومات بالوزارة وورش الرقمنة وتبسيط المساطر على صعيد جميع مديريات الوزارة وتعزيز التواصل المؤسساتي؛

11. تعزيز علاقات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف الاقتصادية والمالية بين وزارة الاقتصاد والمالية والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والعربية والافريقية.

شكرا على انتباهكم

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 19h30 إلى 16 h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة: 10
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : 3 ساعات و30 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة: 10
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة: 20	عدد المعتذرين: لا أحد

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأمين	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

ادبا البيخ احمد ف الاصالة والمعاصرة

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة UNTM	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة الرابعة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية برسم السنة المالية 2026

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد حنين	RNI	
لحسن بنصباري	الفريق الحركي	
لحسن نازهي	CPT	
عبد الستار ع	RNI	
زهرة محسن	الاتحاد المغربي للشغل	
مبارك السباعي	الفريق الحركي	
محمد ساعة	RNI	
أبوبكر الجندي	الفريق الاستقلالي	
المصطفى الدعمي	RNI	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول
مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشـــرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع المنعقد بتاريخ 25 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد كريم زيدان الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

في البداية، قدم السيد الوزير المنتدب عرضا مفصلا، ذكر من خلاله أن إعداد هذه الميزانية ارتكز على التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي تولي أهمية بالغة لإشراك مغاربة العالم في الدينامية التنموية الوطنية، من خلال تعبئة الوزارة والمؤسسات التابعة لها، لمواكبة المستثمرين من مغاربة العالم واحداث خلية خاصة على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات وتخصيص نقاط اتصال على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار.

كما استعرض السيد الوزير المنتدب حصيلة سنة 2025 في مجال الاستثمار من خلال المصادقة على مشاريع استثمارية في كل جهات المملكة بقيمة تفوق 414مليار درهم ستمكن من خلق ازيد من 179 ألف منصب شغل، حيث انعقدت ثلاث لجان وطنية للاستثمارات خصصت للمصادقة على 76 اتفاقية وملحقا لمشاريع استثمارية في إطار نظام الدعم الأساسي ومنح الطابع الاستراتيجي لخمس مشاريع استثمارية،

فضلا عن مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للاستثمار من خلال إصدار المرسوم رقم 2.25.342 المتعلق بالنظام الخاص بدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وتنظيم مراسم إعطاء الانطلاقة الرسمية لهذا النظام بمدينة الراشيدية.

اما بخصوص برنامج عمل الوزارة لسنة 2025، أكد السيد الوزير المنتدب ان الوزارة تتولى رئاسة لجنة الاستثمار الخاصة بعرض المغرب لتطوير قطاع سلسلة الهيدروجين الأخضر، وكذا التقدم في احداث المرصد الوطني للاستثمار والاقتراب من إطلاق منصته الرقمية بشكل تدريجي.

كما أبرز السيد الوزير ان الوزارة ساهمت في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الاعمال خلال الفترة 2023-2026وتتبع انجاز المشاريع المندرجة، وقد شملت المنجزات الأساسية لهذه الخارطة مواصلة تنفيذ الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر في مختلف المراحل عبر التعاون والتنسيق مع الفاعلين العموميين والخواص، وكذا تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الاعمال على مستوى جهة الداخلة وادي الذهب وذلك بالتنسيق مع المراكز الجهوية للاستثمار لتعزيز مناخ الاعمال و تشجيع الاستثمار المحلي.

وعن مجال التقائية وتقييم السياسات العمومية، أكد السيد الوزير المنتدب ان الوزارة عملت على وضع الإطار العام من خلال بلورة خارطة الطريق لتعزيز ثقافة التقائية الاستراتيجيات والبرامج القطاعية والسياسات المندمجة وكذا العمل على تطوير ونشر ثقافة التقائية وتقييم السياسات العمومية.

اما فيما يتعلق بالجانب المرتبط بتدبير الموارد المالية ونظم المعلومات، فقد أبرز السيد الوزير المنتدب أن حصيلة الوزارة خلال سنة 2025 شملت مواصلة تعزيز الرأسمال البشري للوزارة بأطر وكفاءات مؤهلة، وإعداد الحساب الإداري لسنة 2024، فضلاً عن إنجاز الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات.

اما في الجانب المرتبط بالتواصل والتعاون الدولي والشراكات، افاد ان الوزارة واصلت جهودها في المفاوضات والمشاركة في اجتماعات التعاون الثنائي والجهوي ضمن مجالات اختصاصها، كما ساهمت في تنظيم عدد من اللقاءات والتظاهرات ذات البعد

الدولي، من أبرزها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). كما تم توطيد علاقات الشراكة والتعاون مع مؤسسات دولية مثل البنك الإفريقي للتنمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى التعاون المؤسساتي مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.(GIZ)

أما فيما يتعلق بمجال التواصل المؤسساتي، أوضح أنه تم إعداد استراتيجية محتوى متكاملة ومنسجمة شملت التحيين المنتظم لموقع الوزارة الإلكتروني، وإحداث صفحات رسمية على مختلف منصات التواصل الاجتماعي، كما جرى تطوير نظام للقيادة الإعلامية يعنى بمنظومة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، إلى جانب رصد التوجهات الاقتصادية على الصعيد الدولي، ومواكبة تحديث البوابة الإلكترونية المخصصة لنشر بيانات المرصد الوطني للاستثمار.

أما بخصوص برنامج عمل الوزارة لسنة 2026، أوضح السيد الوزير المنتدب ان الوزارة ستواصل تفعيل ميثاق الاستثمار عبر استكمال النصوص التطبيقية وإصدار القرار المتعلق باسترجاع المنح، إلى جانب التفعيل الكامل للمرصد الوطني للاستثمار كأداة لتتبع الاستثمار الخاص ومناصب الشغل. كما ستعمل الوزارة على تعزيز الترويج للعرض الاستثماري المغربي وطنياً ودولياً، وتنزيل خارطة الطريق لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، مع دعم المستثمرين ومعالجة الإكراهات التي تواجه مشاريعهم.

وأضاف بأن الوزارة ستكثف جهودها لتحقيق أهداف خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال في أفق 2026، من خلال تنشيط اللجان الجهوية، وتقييم خارطة الطريق 2023-2026، وإدماج بُعد مناخ الأعمال في تعزيز جاذبية الأقاليم. كما ستواصل تبسيط مسار المستثمر وتنظيم لقاءات دورية لمواكبة تطورات بيئة الأعمال.

وفي الإطار المؤسساتي، أكد ان الوزارة ستركز على تعزيز منظومة التقائية وتقييم السياسات العمومية، ونشر ثقافة التقييم عبر برامج تكوينية ولقاءات لتبادل الخبرات على المستويين الوطني والدولي.

فضلا عن تنمية القدرات البشرية عبر تنفيذ مخطط التكوين للثلاث سنوات عبر البدء في برنامج تكويني شامل برسم سنة 2026لتطوير الكفاءات وفق منهجية

التدبير بالأهداف، إلى جانب استكمال التحول الرقمي من خلال تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وإرساء نظام لإدارة أمن المعلومات، وإنشاء مركز للعمليات الأمنية، مع الاستفادة من الخدمات الرقمية المتقدمة التي توفرها وكالة التنمية الرقمية لتحديث أدوات التدبير الإداري.

وبخصوص الرأسمال البشري للوزارة، فقد أفاد السيد الوزير المنتدب أن عملية توزيع الموارد البشرية يتم وفق مقاربة النوع، مشيراً إلى استكمال عملية التوظيف لسنة 2025 بخلق 30 منصب مسؤولية، في انتظار مناصب مالية مقررة برسم سنة2026.

وفي الختام، ذكر السيد الوزير المنتدب بالاعتمادات المخصصة لوزارته، وذلك كما يلي:

ميزانية التسيير :394.141.000 درهم

ميزانيةالاستثمار:3.452.000.000 درهم

اعتمادات الأداء:2.000.000 درهم

اعتمادات الالتزام:15.000.000 درهم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026، فرصة نوه خلالها السيدات والسادة المستشارون بالحصيلة المتميزة للوزارة خلال سنة 2025 فيما يخص تشجيع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ويظهر ذلك جليا من خلال حزمة الاستثمارات التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات في دورتها التاسعة وما ستخلقه من فرص شغل مهمة، باعتبارها مناسبة تأتي في سياق دقيق وحاسم تتقاطع فيه رهانات الإقلاع

الاقتصادي مع انتظارات اجتماعية ملحة، خاصة لدى فئة الشباب الذين يعبرون عن طموحاتهم في التشغيل والمشاركة الفعلية في الدورة الاقتصادية.

كما أشاد العديد من المتدخلين بالدور المحوري للوزارة المنتدبة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية في تحقيق الانسجام بين السياسات العمومية، وكذا المجهودات الكبيرة التي بذلتها الحكومة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره لله، سواء على مستوى تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، أو في مجال تقوية التنسيق المؤسساتي بين الفاعلين العموميين، وكذا في دعم المراكز الجهوية للاستثمار.

وتمت الإشارة أن الاستثمار يتركز في ثلاث مدن (القنيطرة، طنجة، والدار البيضاء)، وعليه، وتحقيقا لمبدأ العدالة المجالية، تمت المطالبة بخلق مناطق حرة للتصدير، وإعطاء امتيازات إضافية للمستثمرين كتحمل مصاريف النقل فضلا عن تخصيص منح تحفيزية للاستثمار، لا سيما في المناطق المهمشة، كونها فرصة لجلب الاستثمارات بهذه المجالات الترابية، وبذلك الحد من ظاهرة الهجرة من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة. واعتبر أحد المتدخلين أن إعطاء الانطلاقة الرسمية لنظام الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة من مدينة الراشدية، خطوة رمزية للانفتاح على باقي الأقاليم والجهات، وذلك في إطار مقاربة حقيقية نحو ترسيخ جهوية اقتصادية حقيقية قادرة على تحقيق عدالة مجالية حقيقية وتحريك عجلة التنمية بالمناطق المهمشة.

من جانب اخر، تم التأكيد على أن الاستثمارات العمومية، تشكل الرافعة الأساسية لتحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، باعتبارها المحرك الأساس لتحفيز الاستثمار الخاص ودعم الدينامية التنموية.

ومن أجل توفير العقارات المخصصة للاستثمار بأثمنة مناسبة وتشجيع المستثمر، تمت الدعوة إلى بناء محلات بالمناطق الصناعية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، بسومة كرائية معقولة تمكن من تفادي إجراءات اقتناء العقار من جهة، وتكلفة البناء والتجهيز التي تثقل كاهل المقاولة من جهة أخرى.

وقد تمت الدعوة إلى تسريع وتيرة تفعيل الميثاق الجديد للاستثمار، حتى تُترجم الإصلاحات التي جاء بها هذا الأخير على أرض الواقع بشكل ملموس ينعكس على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، بما يجعل سنة 2026، محطة مفصلية لترسيخ مكانة المغرب كوجهة استثمارية قارية وعالمية ذات مصداقية.

تمت المطالبة بضرورة إدماج الشباب في الاستراتيجية الاستثمارية الوطنية، ليس باعتبارهم فئة مستهدفة فحسب، بل بوصفهم شركاء أساسيين ومبدعين في إنتاج الثروة الوطنية، من خلال اعتماد رؤية أكثر جرأة وشمولًا تجاه هذه الفئة، من خلال إرساء شراكات استراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث والابتكار، وتفعيل حوافز موجهة للمقاولات الناشئة تُيسر الولوج إلى التمويل وتُوفر المرافقة التقنية والإدارية اللازمة، إضافةً إلى تطوير برامج استثمارية خاصة بالشباب في ميادين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر والصناعات الثقافية والإبداعية.

وفيما يخص المنصات الرقمية، شدد المتدخلون على ضرورة إجراء تقييم شامل لمنظومة الرقمنة، نظرًا لما قد تنجم عنه من اختلالات، لا سيما بطء وتيرة الاشتغال على منصة "رخص"، وما قد يترتب على ذلك من ضياع للفرص التي تعيق تطوير وتحسين مناخ الأعمال. وفي هذا الإطار، أكد أحد المتدخلين على أهمية الانتقال من منطق منح الرخص إلى اعتماد مبدأ دفاتر التحملات المعمول به في العديد من القطاعات، كما تم اقتراح إحداث منصة متكاملة لتتبع تنفيذ المشاريع قيد الإنجاز، بما يضمن شفافية عالية وفعالية في المتابعة، ويعزز النجاعة في إنجاز المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة.

وفي إطار رؤية منسجمة وواضحة، شدّد المتدخلون على ضرورة إرساء تنسيق محكم بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والفاعلين الترابيين مع إشراك القطاع الخاص والقطاع البنكي، بما يضمن تحقيق التقائية فعلية وفعّالة بين السياسات العمومية.

وفضلا عن ذلك، عبّر المتدخلون عن الحاجة إلى مراجعة بعض الشروط المرتبطة بالاستفادة من آليات دعم الاستثمار، لاسيما شرط التصريح بـ 26 يوماً لدى

الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والالتزام بالحفاظ على مناصب الشغل لمدة لا تقل عن 18 شهراً .وقد اعتُبر هذا الشرط عبئاً إضافياً على المستثمرين، لما يفرضه من التزامات يصعب تحقيقها، خصوصاً بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

وفي السياق ذاته، تم التأكيد على أن شروط الاستفادة من منحة الاستدامة (Prime de durabilité)تظل مشدّدة وتتطلب استيفاء معايير دقيقة يصعب احترامها من طرف المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى المقاولات العاملة في القطاعات ذات الطابع الموسمي، التي لا تتمكن غالباً من ضمان استقرار مستويات التشغيل أو استيفاء متطلبات الاستدامة المنصوص عليها.

كما تم التساؤل حول آليات استفادة المستثمرين في الأقاليم الجنوبية المعفيين من الضرائب من برامج الدعم المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، وكذا حول مآل مشاريع الهيدروجين الأخضر ووقعها على المناطق الجنوبية.

وفيما يخص المستخدمين، أشار أحد المتدخلين إلى أهمية التوجه نحو الأسواق الآسيوية باعتبارها من أكثر الأسواق العالمية تنافسية وتطوراً على المستوى التقني.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض **جوابه، أشاد السيد الوزير المنتدب** بتدخلات السيدات والسادة المستشارين، وبالدور المهم الذي تضطلع به السلطة التشريعية من خلال ما تقدمه من اقتراحات تهدف إلى تطوير الاستثمار وتعزيز ديناميته على الصعيد الوطني، كما تعهّد بتنظيم دورات للنقاش حول هذه المواضيع بهدف تعميق التداول والخروج بنتائج أفضل تُسهم في تحسين نجاعة السياسات المعتمدة.

وأبرز أن معظم الاستثمارات أو المشاريع الكبرى بلغت مراحل متقدمة من التنفيذ، وفي المقابل، أشار إلى أن عدداً محدوداً من المشاريع قد يواجه بعض الصعوبات في استكمالها، وهو ما يستدعي متابعة دقيقة وتدخلات مناسبة لضمان الإنجاز الناجح.

وأضاف السيد الوزير المنتدب أن إنجاز أي مشروع استثماري لا يقتصر على وزارة الاستثمار وحدها، بل يتم بالتنسيق مع شركاء آخرين ضمن لجنة محددة للاستثمار، تضم جميع الأطراف المعنية، بهدف ضمان متابعة شاملة، ومعالجة أي تحديات محتملة، واتخاذ القرارات اللازمة لإنجاح المشاريع وتحقيق أهدافها التنموية بكفاءة.

كما أكد أن تحقيق العدالة المجالية يمثل أولوية، من خلال انخراطه الكامل في إدماج المناطق البعيدة ضمن الدينامية التنموية، تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية، مع الحرص على تعزيز الإنصاف المجالي وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة لجميع الجهات، موضحا أن التحفيزات المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار تظل غير كافية، خاصة بالنسبة لمستثمري المناطق المعزولة، مما يدفع الوزارة إلى مواصلة جهودها في إصلاح وتعزيز آليات الدعم لتحفيز الاستثمار في هذه المناطق. وفي هذا الإطار، تم إطلاق قافلة للتعريف بالدعم الموجه للمقاولات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة، بدعم من المراكز الجهوية للاستثمار، لضمان استفادة جميع أقاليم المملكة. كما استحضر دور مغاربة العالم في الاستثمار بمختلف الأقاليم، كل حسب الإقليم الذي ينتمي إليه، بما يسهم في تحقيق العدالة المجالية.

وعلى مستوى المساطر الإدارية، أوضح السيد الوزير المنتدب أن الأهمية الكبرى لا تكمن فقط في الإجراءات التقنية، بل تتجلى أساساً في توعية مسؤولين المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية، وذلك لضمان حسن سير المساطر وفعاليتها.

بخصوص برامج الدعم المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، أكد على أن المناطق الجنوبية معنية أيضا بهذه البرامج، وأن اعفاءها من الضرائب، الذي جاء تنفيذا لإرادة ملكية، لا يمنعها من الاستفادة من الدعم.

أما بخصوص شرط الالتزام بالحفاظ على مناصب الشغل لمدة لا تقل عن 18 شهرا، أوضح السيد الوزير المنتدب أن هذه المنهجية اعتمدتها الدولة كآلية لمحاربة البطالة وتعزيز الاستقرار الوظيفي.

وفي ردّه على استفسارات حول وقع مشاريع الهيدروجين الأخضر في المناطق الجنوبية، أوضح أن الدراسات الميدانية الدقيقة تناولت تأثير هذه المشاريع على البيئة والبحر والثروة السمكية قبل الانطلاق فيها، لحماية الموارد الطبيعية في هذه المناطق. وفي السياق ذاته، أكد أن هذه المشاريع تندرج ضمن استراتيجية التنمية الطاقية الوطنية الرامية إلى مواكبة التطورات العالمية وتعزيز دينامية التنمية في المناطق الجنوبية.

وبخصوص العقارات المخصصة للاستثمار، ولاسيما في المناطق الجنوبية، أوضح السيد الوزير المنتدب أن هذه الجهات تواجه تحديات مزدوجة تتمثل من جهة، في ارتفاع أسعار العقار، ومن جهة أخرى، في تحفيظ العقارات، وهو ما يحدّ من جاذبية الاستثمار ويعرقل تنفيذ المشاريع، مؤكدا أن العمل جار على اتخاذ التدابير اللازمة لتبسيط المساطر العقارية وتعبئة العقار الموجه للاستثمار.

أما فيما يتعلق باستقطاب المستخدمين من مناطق أخرى من العالم، وخاصة من آسيا، أفاد أن هذا الموضوع يحتاج إلى تداول مع وزير التشغيل. معتبرا في الوقت نفسه على أن الحاجة في القطاع السياحي تبرّر هذا الطلب، نظراً لجودة الخدمات التي يتميّز بها العاملون القادمون من هذه المنطقة.

عرض السيد الوزير المنتدب

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

رئيس الحكومة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHEF DU GOUVERNEMENT

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ
MINISTÈRE DE L'INVESTISSEMENT, DE LA CONVERGENCE ET DE L'ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES

تقديم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الإقتصادية - مجلس المستشارين

25 نونبـــر 2025

المحور الأول:

حصيلة المنجزات لسنة 2025

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

رئيس الحكومة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHEF DU GOUVERNEMENT

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⵜⵉⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵙⵉⵡⵜ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ
MINISTÈRE DE L'INVESTISSEMENT, DE LA CONVERGENCE ET DE L'ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES

الاستثمار ومناخ الأعمال

AMDIE
الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات و الصادرات
AGENCE MAROCAINE DE DÉVELOPPEMENT DES INVESTISSEMENTS ET DES EXPORTATIONS

MOROCCO NOW
INVEST AND EXPORT

تشجيع ودعم الاستثمار

- في إطار تنزيل الميثاق الجديد للاستثمار، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات، خلال **9 دورات**، على مشاريع استثمارية تشمل كل جهات المملكة بقيمة تفوق **414** مليار درهم، ستمكن من خلق أزيد من **179.000** منصب شغل ؛
- خلال سنة **2025** تم عقد ثلاث لجان وطنية للاستثمارات، تمت خلالها:

76
اتفاقية وملحقا لمشاريع استثمارية تم المصادقة عليها في إطار نظام الدعم الأساسي

100
مليار درهم
قيمة الاستثمار لهذه المشاريع

35 000
منصب شغل

3
مشاريع استراتيجية وملحقا لمشاريع تم المصادقة عليها

5
مليار درهم
قيمة الاستثمار في المشاريع

21 000
منصب شغل

5
مشاريع استثمارية إضافية تم منحها الطابع الاستراتيجي

30+
مليار درهم
قيمة الإجمالية لهذه المشاريع

15 600
منصب شغل

تشجيع ودعم الاستثمار

- خلال سنة 2025 تم عقد ثلاث لجان وطنية للاستثمارات، تمت خلالها دراسة مشاريع استثمارية تهم الجهات و الأقاليم التالية:

حسب الجهات

حسب الأقاليم

متعددة الأقاليم	8
طنجة-أصيلة	7
النواصر	6
الدار البيضاء	6
فحص-أنجرة	6
الرباط	5
مراكش	5
بوجدور	3
أكادير إدا وتنان	3
سلا	2
برشيد	2
بركان	2
بني ملال	2
بنسليمان	2
شفشاون	2
فاس	2
المحمدية	2
القنيطرة	2
وجدة-أنجاد	1
الصويرة	1
مديونة	1
المضيق-الفنيدق	1
مكناس	1
الراشيدية	1
الحاجب	1
الصخيرات-تمارة	1
الجديدة	1
طانطان	1
كلميم	1
وزان	1

11 جهة معنية

29 إقليم معني

تشجيع ودعم الاستثمار

- التوزيع القطاعي للمشاريع الاستثمارية المصادق عليها خلال سنة 2025 :

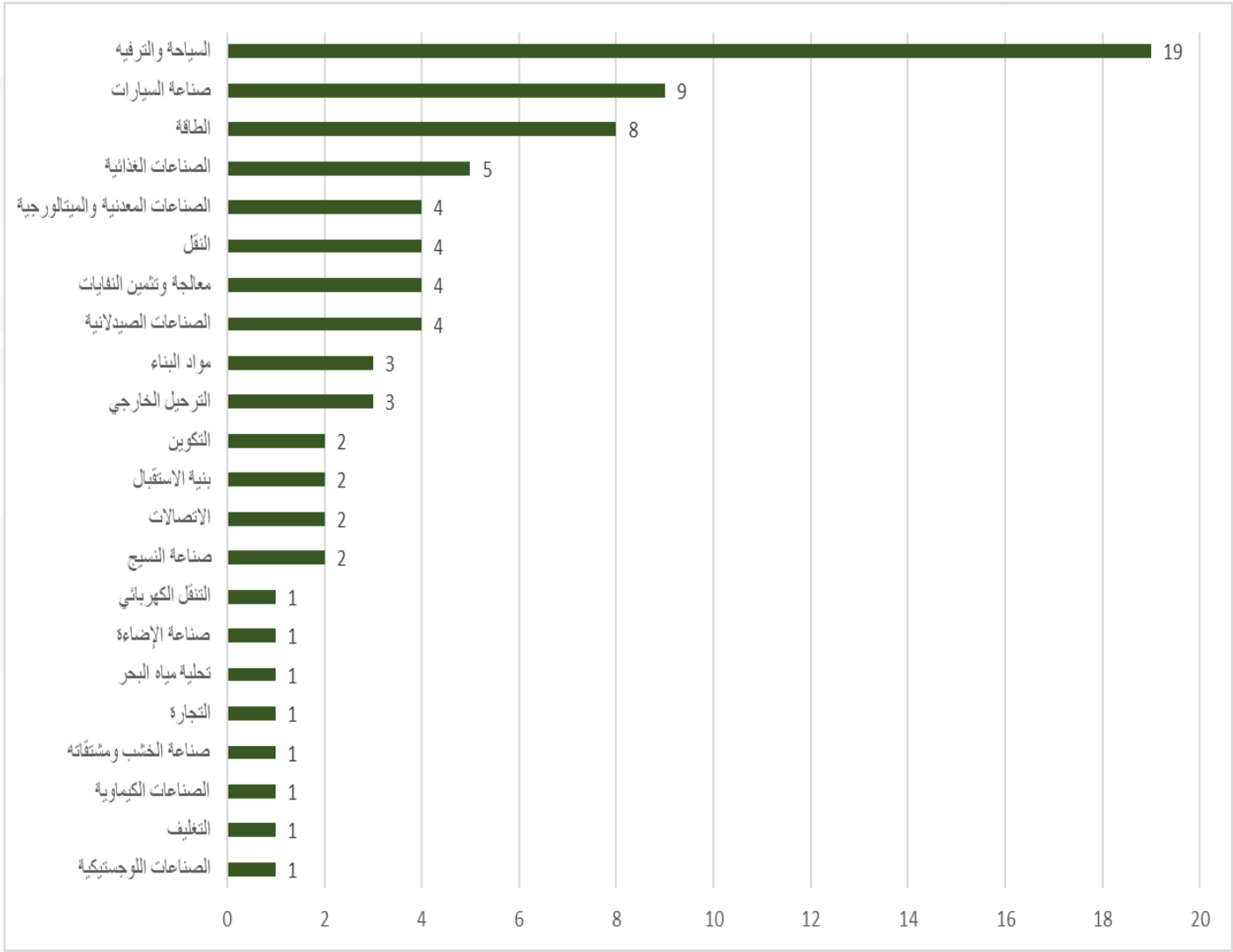

- **خلال سنة 2025، و في إطار نظام الدعم الأساسي، تمت المصادقة على 44 مستفيد من المنحة:**

  - 34 مشروع حصل على منحة التشغيل
  - 39 مشروع حصل على منحة النوع
  - 6 مشاريع حصلت على منحة المهن المستقبلية
  - 21 مشروع حصل على منحة التنمية المستدامة
  - 16 مشروع حصل على منحة الإدماج المحلي
  - 12 مشروع حصل على المنحة الترابية
  - 43 مشروع حصل على المنحة القطاعية

- **خلال سنة 2025، تمت دراسة مشاريع استثمارية قادمة من الدول التالية:**

18 بلداً معنيّاً

ألمانيا، المملكة العربية السعودية، النمسا، النرويج، بلجيكا، فرنسا، كندا، الصين، الإمارات العربية المتحدة، مصر، إسبانيا، أيرلندا، إيطاليا، السويد، سويسرا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

- **60% من الاستثمارات المصادق عليها خلال سنة 2025 سيتم إنجازها من طرف مقاولات مغربية.**

تشجيع ودعم الاستثمار

تطور تنفيذ المشاريع المصادقة عليها بعد أكتوبر 2021 حسب جهات المملكة وبعدد المشاريع

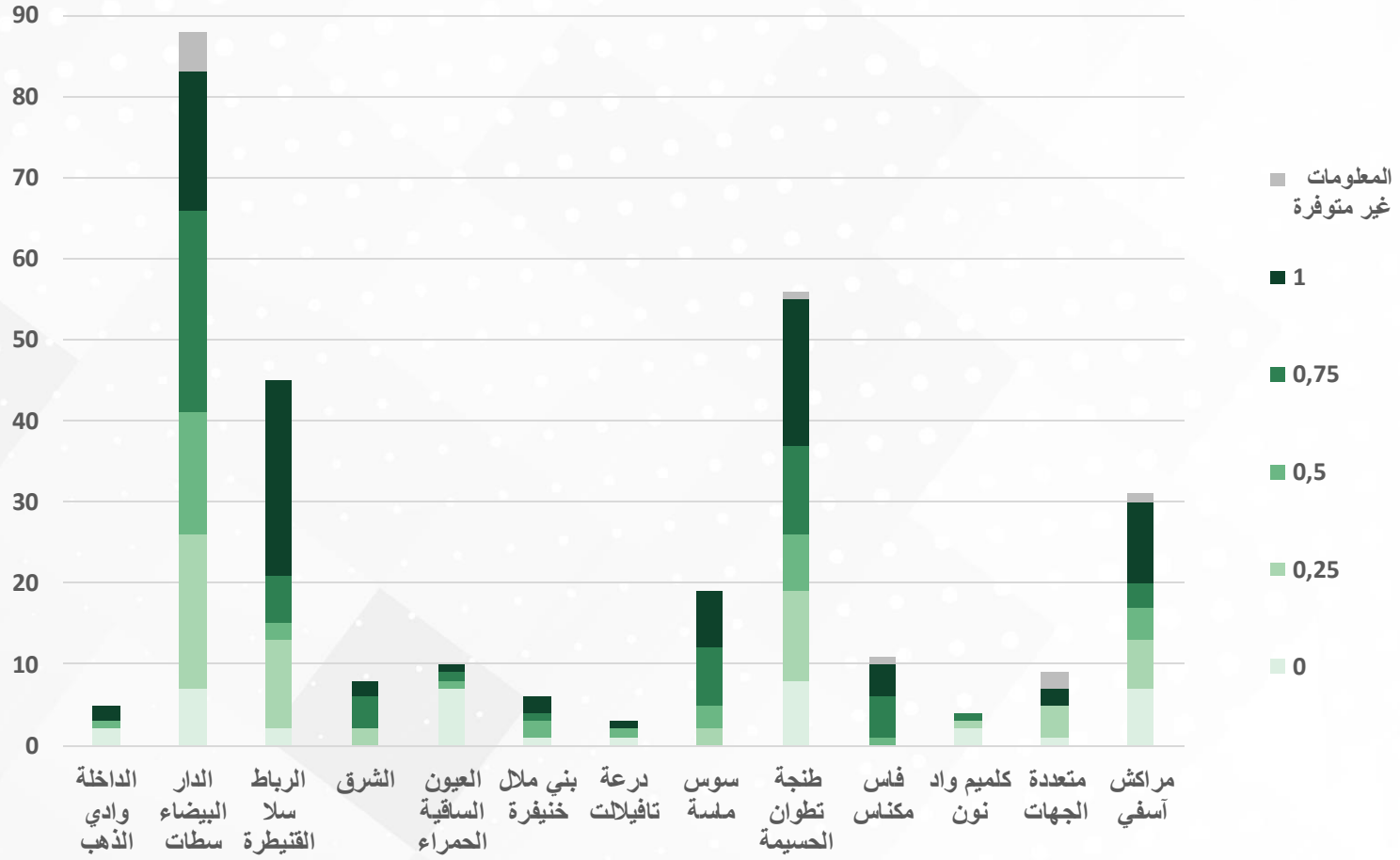

تم الشروع في 87٪ من المشاريع التي تمت الموافقة عليها بعد أكتوبر 2021، من بينها 31٪ تم إنجازها بالكامل.

تقدّم المشاريع الإستراتيجية

تقدّم المشاريع الإستراتيجية

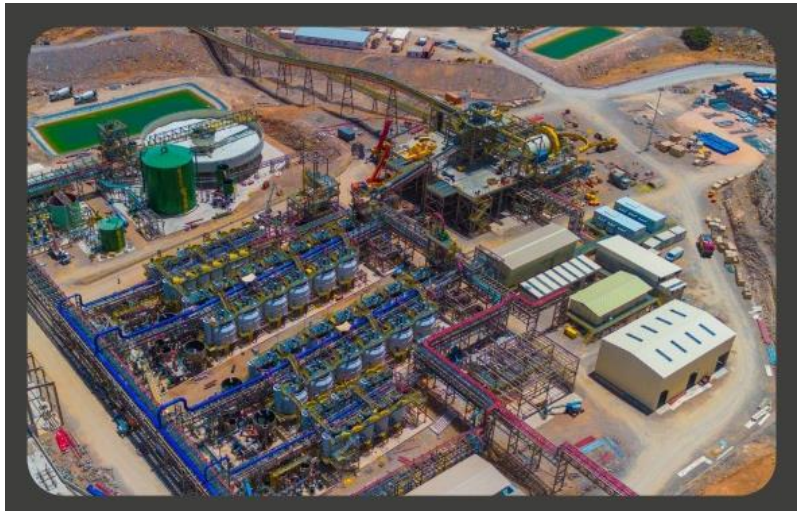

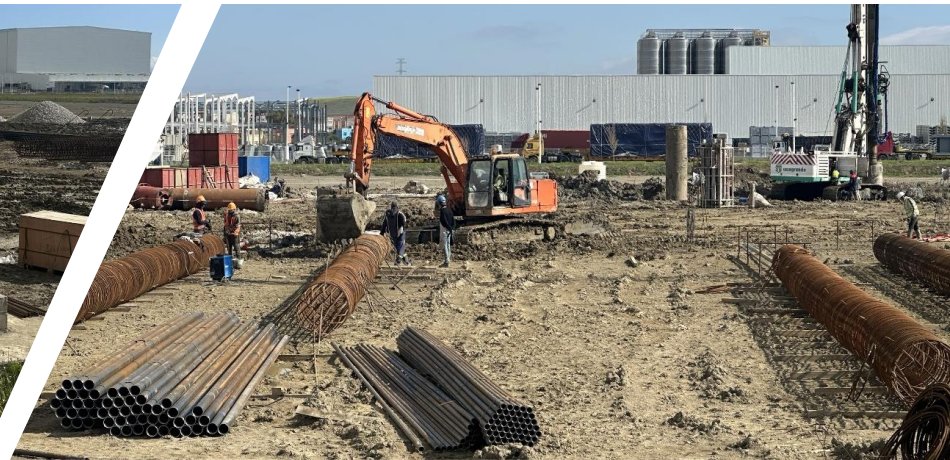

تشجيع ودعم الاستثمار

- **تسارع وتيرة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز جاذبية المغرب**

- **سنة 2024**: تُعتبر **ثاني أفضل** سنة في تاريخ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب من حيث التدفقات السنوية، بعد سنة 2018، حيث بلغت التدفقات 43,8 مليار درهم

- **سنة 2025**: بلغت الإيرادات مع **نهاية شتنبر 42,5 مليار درهم**، مسجلة ارتفاعاً بنسبة **39,5%** (أي بزيادة 12,03 مليار درهم) مقارنة بنفس الفترة من 2024، ومن المتوقع أن تكون بذلك أفضل سنة.

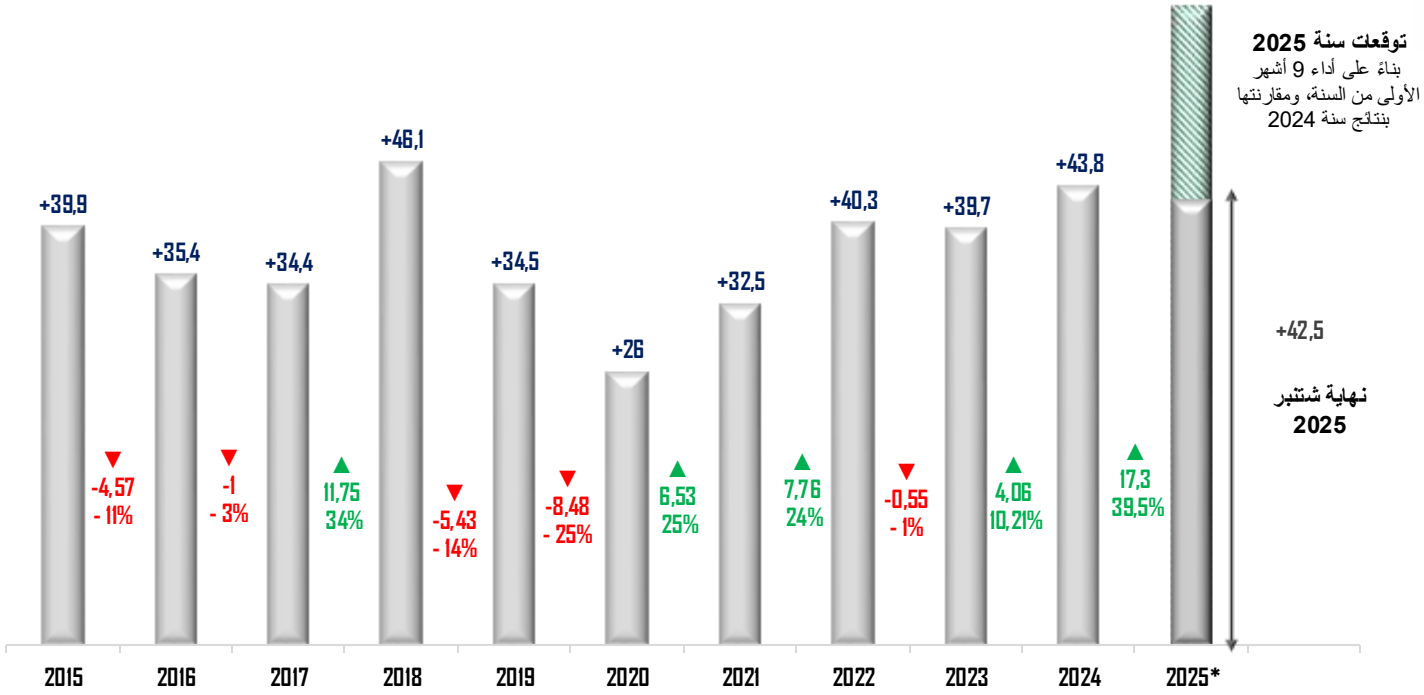

* بيانات سنة 2025 تشمل الإنجاز إلى غاية شتنبر وتوقع نهاية السنة 2025

تشجيع ودعم الاستثمار

- **مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للاستثمار:**
  - إصدار المرسوم رقم 2.25.342 المتعلق بالنظام الخاص بدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة
  - نشر القرارات اللازمة لتفعيله في الجريدة الرسمية، ليصبح بذلك هذا النظام مفعلا بشكل كامل
  - تنظيم مراسم إعطاء الانطلاقة الرسمية لنظام الخاص بدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة يوم 11 نونبر بمدينة الرشيدية بجهة درعة تافيلالت
  - تعزيز لامركزية الاستثمار، بالمصادقة والتوقيع على اتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالنظام الاساسي للمشاريع التي يقل مبلغها الإجمالي عن 250 مليون درهم على المستوى الجهوي، بعد الدخول حيز التنفيذ للقانون رقم 22.24 المعدل والمتمم للقانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار و إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار؛
  - إعداد القرار المحدد لكيفيات استرجاع المنح الممنوحة في إطار النظام الرئيسي للميثاق، وذلك بهدف تأطير تدبير الحوافز بشكل واضح وشفاف، وضمان تأمين جميع الأطراف المعنية بتنفيذ السياسة الوطنية للاستثمار ؛

تشجيع ودعم الاستثمار

- تنظيم عدة تظاهرات على المستوى الوطني (الدار البيضاء، طنجة، وجدة، مراكش، فاس، بني ملال، أكادير،...) لمواصلة التعريف بالميثاق الجديد للاستثمار وتعبئة الفاعلين ومواكبة المقاولات للاستفادة من الفرص والتحفيزات التي يتيحها ؛
- تنظيم جولات ترويجية للتعريف بالعرض المتميز للمغرب في مجال الاستثمار في عدة دول كإسبانيا، هولندا، بلجيكا... ؛
- مواكبة المستثمرين خلال كل مراحل مشاريعهم لتسهيل عملية الاستثمار؛

تشجيع ودعم الاستثمار

- تنزيل التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي يولي أهمية بالغة لإشراك مغاربة العالم في الدينامية التنموية الوطنية، من خلال تعبئة الوزارة والمؤسسات التابعة لها، لمواكبة المستثمرين من مغاربة العالم: إحداث خلية خاصة على مستوى الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات وتخصيص نقاط اتصال على مستوى المراكز الجهوية للاستثمار .
- تنظيم أسبوع الاستثمار الخاص بمغاربة العالم، من 11 إلى 15 غشت 2025، على مستوى كل جهات المملكة. والذي تميز بجلسات تفاعلية، وعروض مفصلة للتعريف بالتحفيزات التي يمنحها الميثاق الجديد للاستثمار وكذا الفرص الاستثمارية التي تمنحها كل الجهات.

Affichage à Marjane - Laâyoune

Affichage à l'aéroport Hassan 1 à Laâyoune

تشجيع ودعم الاستثمار

- **مساهمة الوزارة في تفعيل عرض المغرب لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، من خلال دورها الفعال داخل اللجان الوزارية الخاصة بقطاع الهيدروجين الأخضر، حيث تتولى الوزارة رئاسة لجنة الاستثمار الخاصة بـ«عرض المغرب» لتطوير سلسلة القيمة للهيدروجين الأخضر؛**
- **على مستوى التفعيل العملي لسنة 2025: تتبّع تنفيذ مشروع «شبيكة» (TotalEnergies) بجهة كلميم – واد نون، كأحد المشاريع الرائدة في مجال الهيدروجين الأخضر:**
  - توقيع العقد التمهيدي لحجز العقار (أكتوبر 2024)؛
  - المصادقة على مخرجات مرحلة ما قبل الدراسات الهندسية التفصيلية (Pre-FEED)ورئاسة لجنة تتبّع العقد؛
  - الشروع في مفاوضات اتفاقية الدراسات المتقدمة (FEED) تمهيداً للتوقيع؛
  - انتقاء ستة مشاريع إضافية للشروع في التفاوض حول عقود تمهيدية لحجز العقار.

تشجيع ودعم الاستثمار

- **التقدم في إحداث المرصد الوطني للاستثمار والاقتراب من إطلاق منصته الرقمية بشكل تدريجي، من أجل تتبع أداء الاستثمار وكذا مناصب الشغل المحدثة حيث تم خلال سنة 2025 :**
  - تعزيز الشراكات المؤسساتية للمرصد الوطني للاستثمار، وتُعدّ الشراكة مع المندوبية السامية للتخطيط الشراكة المحورية لسنة 2025، حيث تم التوقيع مؤخرا على اتفاقية الشراكة بين الوزارة والمندوبية السامية للتخطيط؛
  - تثبيت المنهجيات المعتمدة لقياس حجم الاستثمار الخاص ومناصب الشغل، في أفق استقرارها النهائي بعد التوقيع والشروع في تقديم النتائج والمؤشرات ذات الصلة؛
- الانخراط الفعال في إنجاح خارطة الطريق من أجل التشغيل 2026 من خلال تسريع تنفيذ اليات الميثاق الوطني للاستثمار، لاسيما عبر تفعيل دعم المقاولات الصغيرة جدا و الصغرى والمتوسطة باعتبارها رافعة اساسية في خلق مناصب الشغل.

تشجيع ودعم الاستثمار

- تفعيل مقتضيات القانون رقم 22.24 بهدف تعزيز صلاحيات المراكز الجهوية للاستثمار وتكريس الحكامة الجديدة لمنظومة الاستثمار، بجانب التنزيل العملي لخارطة طريق المواءمة الاستراتيجية للمراكز الجهوية للاستثمار مع الأهداف الوطنية للاستثمار، نذكر منها :
  - بدء اللاتمركز في معالجة اتفاقيات الاستثمار المتعلقة بالمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها الإجمالية 250 مليون درهم ؛
  - اعتماد آلية جديدة للقيادة والتنسيق تحت إشراف الوزارة ؛
  - إحداث آلية جديدة للطعن تعزز الشفافية والنجاعة في اتخاذ القرار ؛
  - إعادة هيكلة المراكز ونظام تدبير الموارد البشرية ؛
  - تطوير المنصة الرقمية CRI Invest ودمج الوظائف المرتبطة بالمستجدات القانونية.

تحسين مناخ الأعمال

- المساهمة في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال خلال الفترة 2023-2026، وتتبع إنجاز المشاريع المندرجة ضمنها.
- أما فيما يخص منجزات هذه الخارطة سنة 2025 فيمكن تلخيصها كما يلي:
  - تغيير وتتميم النصوص التنظيمية المحددة للوائح القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار،
  - إصدار المرسوم المحدد للمؤهلات المطلوبة لمزاولة مهام السنديك والأتعاب المستحقة عن هذه المهام في مساطر صعوبات المقاولة،
- مواصلة إنجاز الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر خلال كل المراحل، بالتعاون والتنسيق مع مختلف الفاعلين؛

تحسين مناخ الأعمال

- تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال بجهتي الداخلة-وادي الذهب وسوس-ماسة بالتنسيق مع المراكز الجهوية للاستثمار المعنية، وذلك في إطار تعزيز مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار على المستوى الترابي؛
- الشروع في إعداد استبيانٍ موحَّد ورقمي لتقييم أثر إصلاحات مناخ الأعمال على الاستثمار الخاص، بالاستناد إلى أفضل الممارسات الدولية والوطنية؛
- تتبع التصنيفات العالمية للمغرب فيما يخص مناخ الأعمال؛
- إطلاق، بشراكة مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، سلسلة لقاءات دورية للحوار والتشاور وتبادل الخبرات بين مختلف الفاعلين، وخاصة القطاع الخاص، حيث تم تنظيم اللقاء الأول تحت عنوان "الإنجازات والتحديات والفرص في مجال تحسين مناخ الأعمال بالمغرب، مع تسليط الضوء على مسار المستثمر".

التقائية وتقييم السياسات العمومية

التقائية وتقييم السياسات العمومية – المحاور الاستراتيجية

عملت الوزارة على التنزيل الفعلي لورش التقائية وتقييم السياسات العمومية عن طريق بلورة خارطة طريق تهدف إلى تعزيز التقائية الإستراتيجيات والبرامج القطاعية وتطوير ونشر ثقافة تقييم السياسات العمومية، وترتكز على محورين استراتيجيين :

- التعزيز المؤسساتي لالتقائية وتقييم السياسات العمومية عبر وضع **إطار معياري وطني لالتقائية السياسات العمومية وآخر خاص بتقييمها.**
- التعزيز العملياتي لالتقائية وتقييم السياسات العمومية عبر **مواكبة القطاعات الوزارية في بلورة وتنفيذ وتقييم بعض السياسات العمومية.**

التعزيز المؤسساتي لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

عملت الوزارة في إطار التعزيز المؤسساتي لالتقائية وتقييم السياسات العمومية على :

- استكمال إعداد الإطار المعياري الوطني لالتقائية السياسات العمومية بإشراك جميع القطاعات الوزارية.
- إعداد دليل مرجعي لتطبيق هذا الإطار، يشمل مجموعة من الأدوات التقنية والمناهج العملية لتسهيل تدبير السياسة العمومية في مختلف مراحل دورة حياتها : من التصميم إلى التقييم مرورا بالتنفيذ والتتبع.
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة 86 من ممثلي القطاعات الوزارية (مسؤولين وأطر) لتوضيح طرق ومنهجيات توظيف هذا الاطار في ممارستهم التدبيرية للسياسات العمومية ؛.
- التحضير لاعتماد النسخة الجديدة من مدونة الحكامة الجيدة للمقاولات، وذلك بتعاون مع جميع هيئات التقنين المكونة للجنة الوطنية لحكامة المقاولات.

- مواكبة القطاعات الوزارية في مختلف مراحل دورة حياة بعض السياسات العمومية ذات الأهمية، ونخص بالذكر:
  - ✓ **الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛**
  - ✓ **الخطة الحكومية للمساواة.**

التعزيز العملياتي لالتقائية وتقييم السياسات العمومية

- إعداد برامج تكوينية لنشر ثقافة التقييم داخل القطاعات الوزارية.
- نظمت الوزارة في التاسع عشر من نونبر 2025 يوما دراسيا حول موضوع تقييم السياسات العمومية بمشاركة عدد من الفاعلين والخبراء الوطنيين والدوليين.
- المشاركة في ورشات لتبادل الخبرات تجمع مختلف الفاعلين في منظومة التقييم الوطنية : المجلس الأعلى للحسابات والمندوبية السامية للتخطيط والمفتشية العامة للمالية.

تدبير الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات

إرساء هيكلة تنظيمية جديدة للوزارة

تمت المصادقة على مرسوم بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.21.992 (9 فبراير2022) بتحديد اختصاصات وتنظيم الوزارة، أملته الحاجة لمواكبة المستجدات المرتبطة بالاستثمار ومناخ الأعمال، لا سيما تقوية حكامة الاستثمار، وتثمين الأدوار الجديدة المنوطة بالمراكز الجهوية للاستثمار ومواكبة التحول الرقمي للوزارة. وقد تم ما يلي:

- تعزيز اختصاصات الوزارة بمواكبة وتنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار، وإرساء نظام للرصد والتتبع في مجال الاستثمار، بجانب تتبع إعداد نظم المعلومات الخاصة بالاستثمار والسهر على تفعيلها وتطويرها، بالإضافة إلى إعداد مخطط التحول الرقمي للوزارة والسهر على تنفيذه؛
- تأهيل هيكلتها الإدارية، خاصة بإحداث مديرية مواكبة وتنسيق عمل المراكز الجهوية للاستثمار، ومديرية نظم المعلومات والرقمنة.
- اعداد قرار جديد يحدد اختصاصات وتنظيم الأقسام والمصالح التابعة للمديريات المركزية للوزارة.

تدبير الموارد المالية والبشرية

- إعداد البرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات (2026 – 2028) ومشروع الميزانية ومشروع نجاعة الأداء برسم سنة 2026، وإعداد الحساب الإداري لسنة 2024؛
- تنزيل توصيات تقرير افتحاص نجاعة الأداء برسم السنة المالية 2023 ؛
- مواصلة تعزيز الرأسمال البشري للوزارة بأطر وكفاءات مؤهلة ؛
- إعداد مخطط متكامل للتكوين المستمر لثلاث سنوات 2026-2028؛
- تمكين أطر الوزارة من برامج التكوين ودعم القدرات في عدة مجالات، كالتدبير والحكامة والرقمنة وتقنيات الإعلام والتواصل.

التحول الرقمي ونظم المعلومات

- إحداث مديرية نظم المعلومات والرقمنة ضمن الهيكلة الجديدة المعتمدة لمواكبة دينامية التحول الرقمي ؛
- مواصلة واتمام تنفيذ الجدول الزمني للتدابير المستخلصة من افتحاص أمن نظم معلومات الوزارة والتدابير من أجل الامتثال للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات؛
- تطوير وصيانة المنصة الرقمية «CRI-Invest» لتحسين وظائفها وتجويد تجربة المستخدمين؛
- الشروع في تصميم وتطوير "المنصة المعلوماتية الخاصة بالمرصد الوطني للاستثمار ومناخ الأعمال"، والتي تعتمد على تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي ؛
- الاستفادة من بعض الخدمات الرقمية المطورة من طرف وكالة التنمية الرقمية.

التواصل والتعاون الدولي والشراكات

التعاون الدولي والشراكات والتواصل

- **المفاوضات وأشغال اجتماعات التعاون الثنائي والجهوي في مجالات اختصاص الوزارة :**
  - اللجن الثنائية للتعاون الاقتصادي ومنتديات الأعمال : المغرب-البرازيل، المغرب-فرنسا، المغرب-كوت ديفوار...؛
  - اجتماع لمجموعة العمل المغربية-الهنغارية حول التجارة والاستثمار؛
  - الاجتماع التحضيري للدورة الثالثة لمجلس الشراكة المغرب-بريطانيا؛
  - المشاركة في الفعاليات المرتبطة بالجالية المغربية بالخارج.

- **لقاءات وتظاهرات ذات طابع دولي :**
  - **منظمة التعاون؛**
  - **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛**
  - المشاركة في عدد من اللجان والمبادرات ضمن أشغال المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس 2025) ؛
  - الاجتماعات على المستوى الوزاري والوفود القادمة من دول شريكة (البحرين والسعودية وألمانيا...).

- شراكات في مجال التعاون الدولي:
  - البنك الإفريقي للتنمية؛
  - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
  - البنك الدولي؛
  - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
- الشراكات المؤسساتية :
  - الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).

التعاون الدولي والشراكات والتواصل

- **في مجال التواصل :**

✓ وضع استراتيجية محتوى منسجمة ومتكاملة، من خلال التحيين المنتظم لمحتوى الموقع الإلكتروني للوزارة، وكذا الصفحات الرسمية للوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي.

✓ إعداد نظام لليقظة الإعلامية حول منظومة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية، إلى جانب رصد التوجهات الاقتصادية على المستوى الدولي.

✓ تتبع ومواكبة تطوير البوابة الإلكترونية المخصصة لنشر بيانات المرصد الوطني للاستثمار.

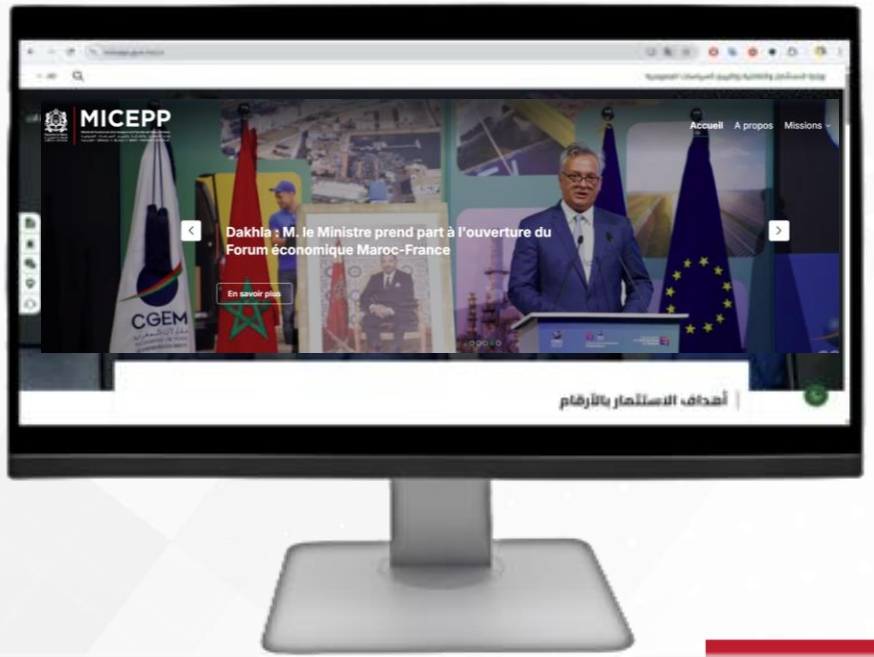

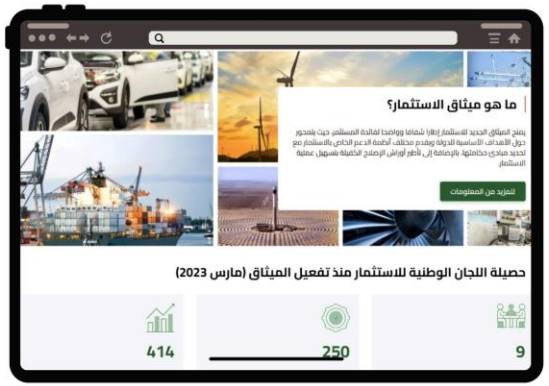

رئيس الحكومة
ⵜⴰⵍⵍⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵍⴰⵡⵉⵜ
CHEF DU GOUVERNEMENT

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵜⵔⵉⵜ ⵜⵉⵎⴰⵡⴰⵙⵉⵏ
MINISTÈRE DE L'INVESTISSEMENT, DE LA CONVERGENCE ET DE L'ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES

المحور الثاني

برنامج العمل لسنة 2026

تشجيع ودعم الاستثمار

- استكمال إصدار وتنزيل النصوص التطبيقية لتفعيل ميثاق الاستثمار، لاسيما :
  - تحيين المرسوم المتعلق بنظام الدعم الأساسي ونظام الدعم الخاص الموجه للمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، الذي دخل حيز التنفيذ في مارس 2023؛
  - مواصلة العمل على إصدار القرار المحدد لكيفيات استرجاع المنح الممنوحة في إطار النظام الرئيسي للميثاق؛
- مواصلة تفعيل آليات الحكامة التي ينص عليها ميثاق الاستثمار الجديد وتعزيز التنسيق والتتبع لضمان نجاعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية؛
- التفعيل الكامل للمرصد الوطني للاستثمار سنة 2026 ونشر أولى لوحات القيادة الموحدة الخاصة بالاستثمار الخاص ومناصب الشغل؛
- مواصلة الترويج للعرض المغربي وطنيا ودوليا لاستقطاب وتنويع المستثمرين؛
- مواصلة التنزيل العملي لخارطة الطريق المتعلقة بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار؛
- العمل على مواكبة المستثمرين وتنزيل مشاريعهم، وذلك من خلال تعبئة كل المؤسسات العمومية التابعة للوزارة، وكذا حل المشاكل التي تحول دون تحقيق استثماراتهم.

تحسين مناخ الأعمال

- مضاعفة الجهود وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين من أجل بلوغ أهداف خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال في أفق سنة 2026، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال؛
- إنجاز وتقييم خارطة الطريق لمناخ الأعمال 2023-2026، بإشراك جميع الجهات المعنية، خاصة على المستوى الجهوي بالتنسيق مع القطاع الخاص والقطاع البنكي؛
- مواصلة تنزيل الورش المتعلق بتحسين وتبسيط مسارات المستثمر، بالتعاون الوثيق مع الفاعلين المعنيين، من خلال تكثيف التواصل حول المسارات المبسطة (نشر الدلائل على نطاق واسع خاصة بالوسائل الرقمية)؛
- تفعيل اللجان الجهوية لمناخ الأعمال في بقية الجهات وإدماج بُعد مناخ الأعمال كرافعة لتعزيز جاذبية الأقاليم والعمالات وتقليص الفوارق الترابية؛
- مواصلة تنظيم وعقد لقاءات دورية تهم مواضيع مختلفة متعلقة بمناخ الأعمال، مع إشراك القطاعين العام والخاص.

التقائية وتقييم السياسات العمومية

- **ستعمل الوزارة على تعزيز توظيف الإطار العام لالتقائية وتقييم السياسات العمومية من خلال:**
  - ✓ تنزيل الإطار الوطني لالتقائية السياسات العمومية، حيث سيتم تفعيل مضامينه على السياسة العمومية قيد الصياغة، على أن يتم مواكبة باقي القطاعات من أجل إنجاح مرحلة تنزيله؛
  - ✓ إعداد منهجيات ودلائل مرجعية لتوحيد المعايير والمناهج الوطنية للتقييم الذاتي للسياسات العمومية من طرف القطاعات الوزارية.
- **مواصلة وضع الخبرة اللازمة رهن إشارة القطاعات الوزارية لمواكبتها في بلورة وتنزيل بعض السياسات العمومية،**
- **مواصلة نشر ثقافة التقييم من خلال تنظيم دورات تكوينية ولقاءات وطنية ودولية لتبادل الخبرات في هذا المجال مع جميع الفاعلين المعنيين،**
- **مواصلة اليقظة الاستراتيجية من أجل استقصاء أفضل الممارسات في مجالي التقائية وتقييم السياسات العمومية، واستكشاف سبل ملاءمتها مع الإطار الوطني.**

تدبير الموارد المالية والبشرية

- مواصلة التعيين في مناصب المسؤولية الشاغرة ومواصلة عمليات التوظيف تماشيا مع الهيكلة التنظيمية الجديدة؛
- تنزيل مخطط التكوين للثلاث سنوات عبر البدء في تنفيذ برنامج تكويني شامل برسم سنة 2026، الذي سيشمل دورات تدريبية مخصصة لمجالات حيوية تلبي احتياجات كل الفئات الوظيفية. هذه البرامج ستساهم في تعزيز مهارات الموظفين وتطوير أدائهم بما يتماشى مع أهداف الوزارة ؛
- الشروع في اعتماد مقاربة التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات من أجل ترشيد وعقلنة تدبير الموارد البشرية للوزارة؛
- اعتماد منهجية التدبير عن طريق الأهداف لضمان نجاعة أداء الموارد البشرية.

مواكبة التحول الرقمي وتدبير نظم المعلومات

- استكمال تأهيل البنية التحتية لتكنولوجيا ونظم المعلومات الخاصة بالوزارة وتعزيز أمنها السيبراني؛
- إعادة هيكلة شاملة للمنصة الرقمية الخاصة بتدبير ملفات المشاريع الاستثمارية «CRI-Invest»؛
- الشروع في استغلال المنصة المعلوماتية الخاصة بالمرصد الوطني للاستثمار ومناخ الأعمال والعمل على صيانتها ؛
- إرساء نظام إدارة أمن المعلومات (SMSI) وفق المعايير الدولية (ISO 27001) ، وإحداث مركز العمليات الأمنية (SOC) لتتبع التهديدات والهجمات المعلوماتية على مدار الساعة (24/7) ؛
- مواصلة الاستفادة من الخدمات المعلوماتية المطورة من طرف وكالة التنمية الرقمية والموضوعة رهن إشارة الإدارات والمؤسسات العمومية، وذلك بهدف تحديث أدوات التدبير.

التعاون الدولي والشراكات والتواصل

- **في مجال التعاون الدولي والشراكات:**
  - تحضير أشغال الاجتماعات المبرمجة خلال سنة 2025، المتعلقة باللجان المشتركة للتعاون، ومنتديات الأعمال؛
  - المساهمة في مفاوضات الاتفاقيات المتعلقة بتيسير وتشجيع الاستثمار، والاتفاقيات والملاحق المرتبطة بآليات تسوية المنازعات في مجال الاستثمار؛
  - المشاركة في تظاهرات المؤسسات والهيئات الدولية والإقليمية، خاصة المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) والمنظمة العالمية للتجارة (OMC) والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية (PNUD) والبنك الدولي (BM) والبنك الإفريقي للتنمية (BAD)...
  - إبرام شراكات جديدة واعتماد برامج لتعزيز القدرات في مجال اختصاصات الوزارة ، خاصة في مجالات التقائية وتقييم السياسات العمومية.

- **في مجال التواصل :**
  - مواصلة العمل على الترويج لعرض "المغرب الآن" ؛
  - مواصلة تطوير الموقع الالكتروني للوزارة والمواقع الالكترونية التابعة لها وتحيين محتواها؛
  - تعزيز تواصل الوزارة في كل القنوات المتاحة.

المحور الثالث:

الرأسمال البشري للوزارة

الرأسمال البشري للوزارة

الرأسمال البشري في أرقام

مجموع موظفي الوزارة 140 موظف موزعين على الشكل التالي

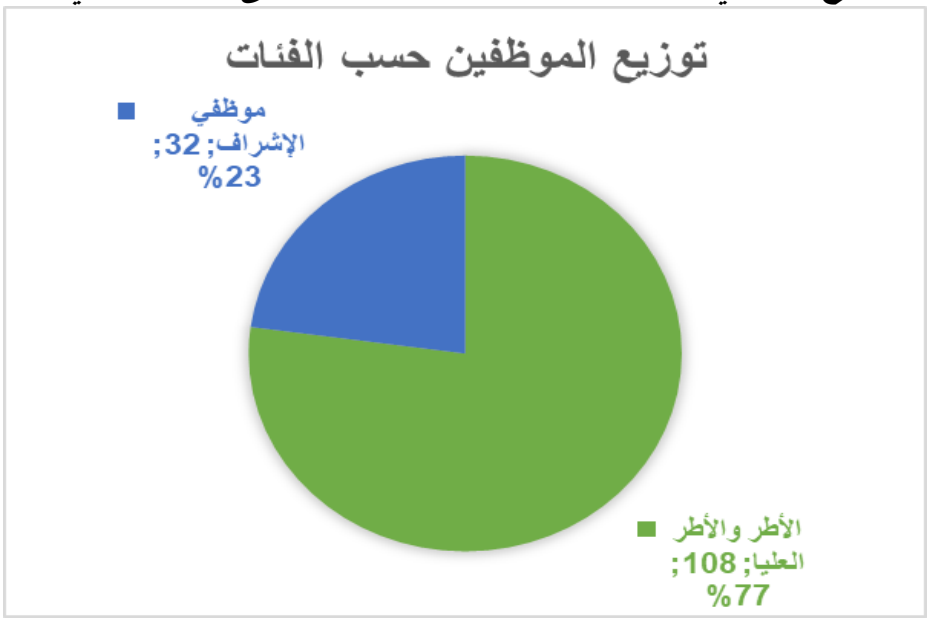

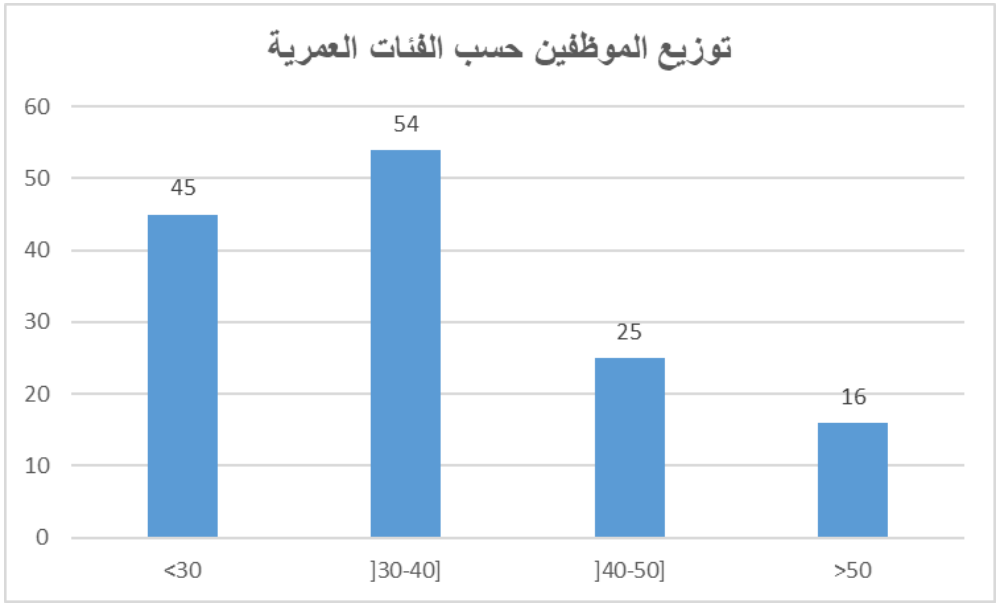

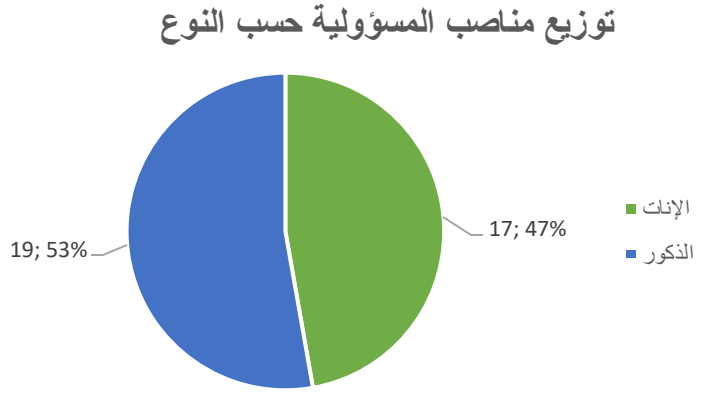

معدل تأطير جد مهم (77%) وتوزيع للموظفين يستجيب لمقاربة النوع كما يمثل الموظفون دون سن 40 سنة حوالي (70%) من مجموع الموظفين

تطور المناصب المالية

	قانون المالية لسنة 2025	مشروع قانون المالية لسنة 2026
المناصب المالية	30	30

تدبير المناصب المالية

- إتمام عملية التوظيف برسم سنة 2025 (مناصب مسؤولية ومباراة توظيف أطر)؛
- إعداد برنامج استعمال المناصب المالية المقررة برسم سنة 2026.

المحور الرابع:

الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2026

ميزانية التسيير لسنة 2026

ميزانية التسيير

الفصل	قانون المالية لسنة 2025	مشروع قانون المالية لسنة 2026	نسب توزيع ميزانية التسيير	نسبة تطور الميزانية
فصل الموظفين	33.745.000,00	39.555.000,00	10%	17%
فصل المعدات والنفقات المختلفة MDD	353.710.000,00	354.586.000,00	90%	0,25%
• ميزانية المعدات والنفقات المختلفة MDDالخاصة بالوزارة	102.510.000,00	87.386.000,00	22%	-15%
•إعانة التسيير لفائدة الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات AMDIE	0	0		
•إعانة التسيير للمراكز الجهوية للاستثمار CRI	251.200.000,00	267.200.000,00	68%	6%
المجموع	**387.455.000,00**	**394.141.000,00**	**100%**	**2%**

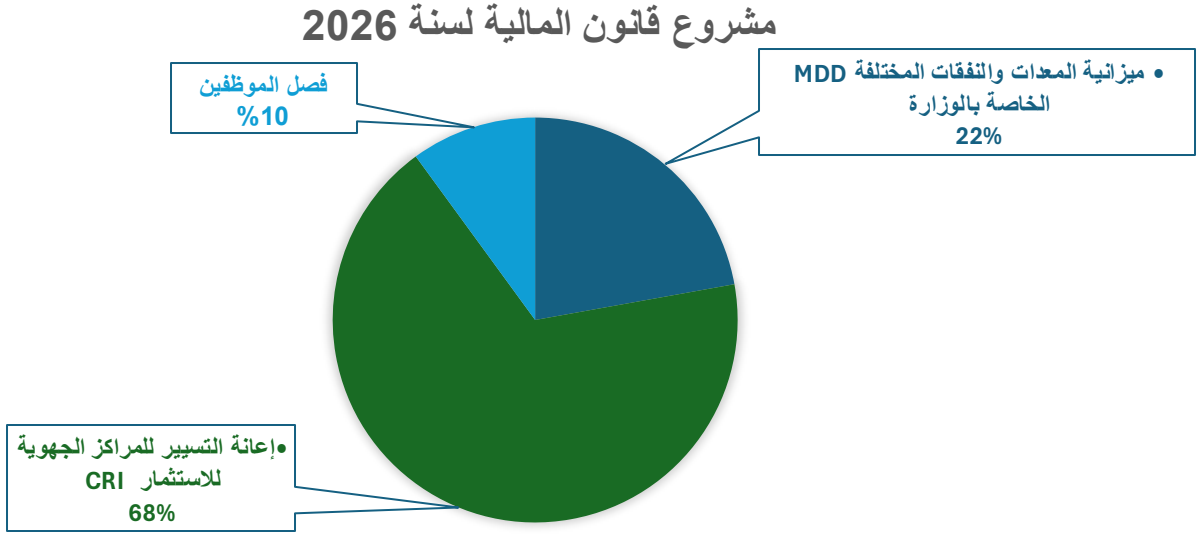

تطور ميزانية التسيير ما بين 2026-2025

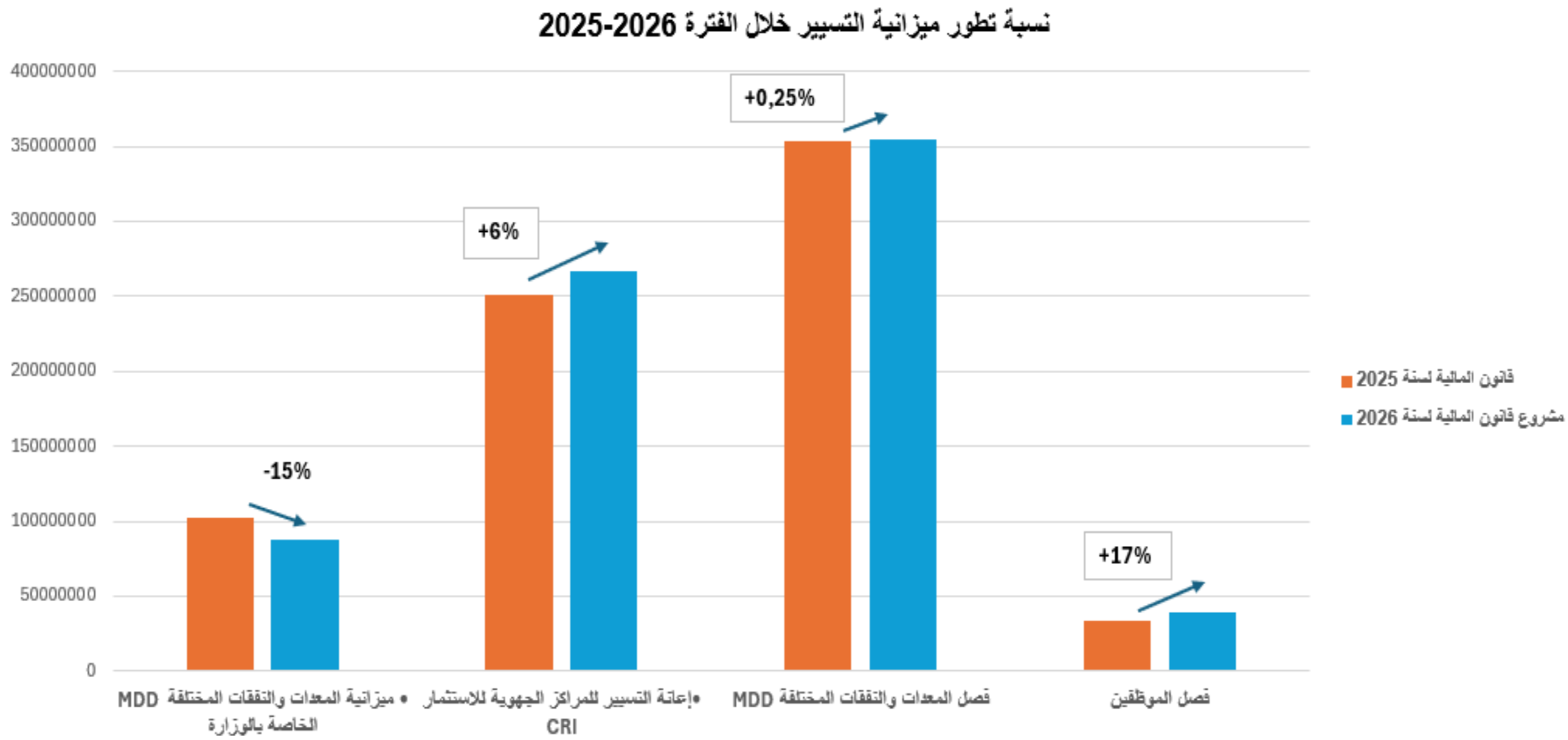

ميزانية الاستثمار لسنة 2026

ميزانية الاستثمار (اعتمادات الأداء)				
	مشروع قانون المالية لسنة 2025	مشروع قانون المالية لسنة 2026	نسب توزيع ميزانية التسيير	نسبة تطور الميزانية
الميزانية الخاصة بالوزارة (اعتمادات الأداء)	18.213.000,00	15.000.000,00	0,43%	-18%
دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار المصاريف المتعلقة بإنعاش الاستثمارات	2.000.000.000,00	2.000.000.000,00	58%	0%
دفع لفائدة صندوق إنعاش الاستثمارات في إطار دعم المنظومات الصناعية	1.353.000.000,00	1.353.000.000,00	39%	0%
إعانة التجهيز لفائدة المراكز الجهوية للاستثمار	100.000.000,00	84.000.000,00	2%	-16%
المجموع	**3.471.213.000,00**	**3.452.000.000,00**	**100%**	**-0,55%**

ميزانية الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2026 (اعتمادات الأداء)

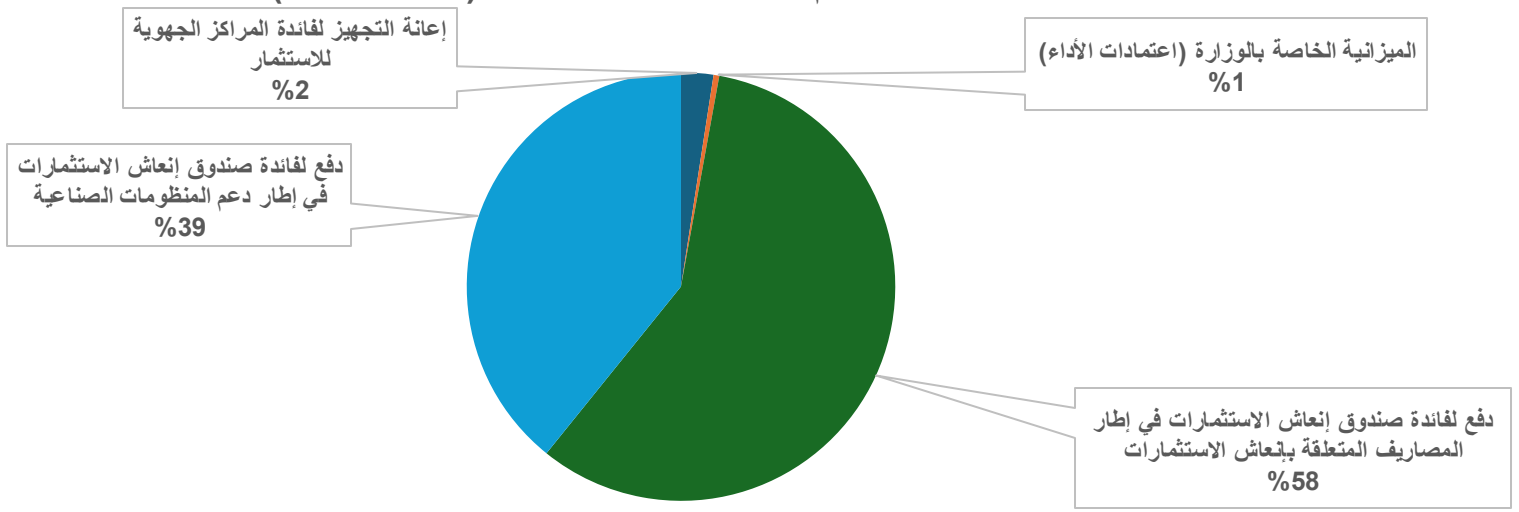

ميزانية الاستثمار (اعتمادات الالتزام) :

2.000.000

نفس الغلاف المالي لسنة 2025

تطور ميزانية الاستثمار ما بين 2025-2026

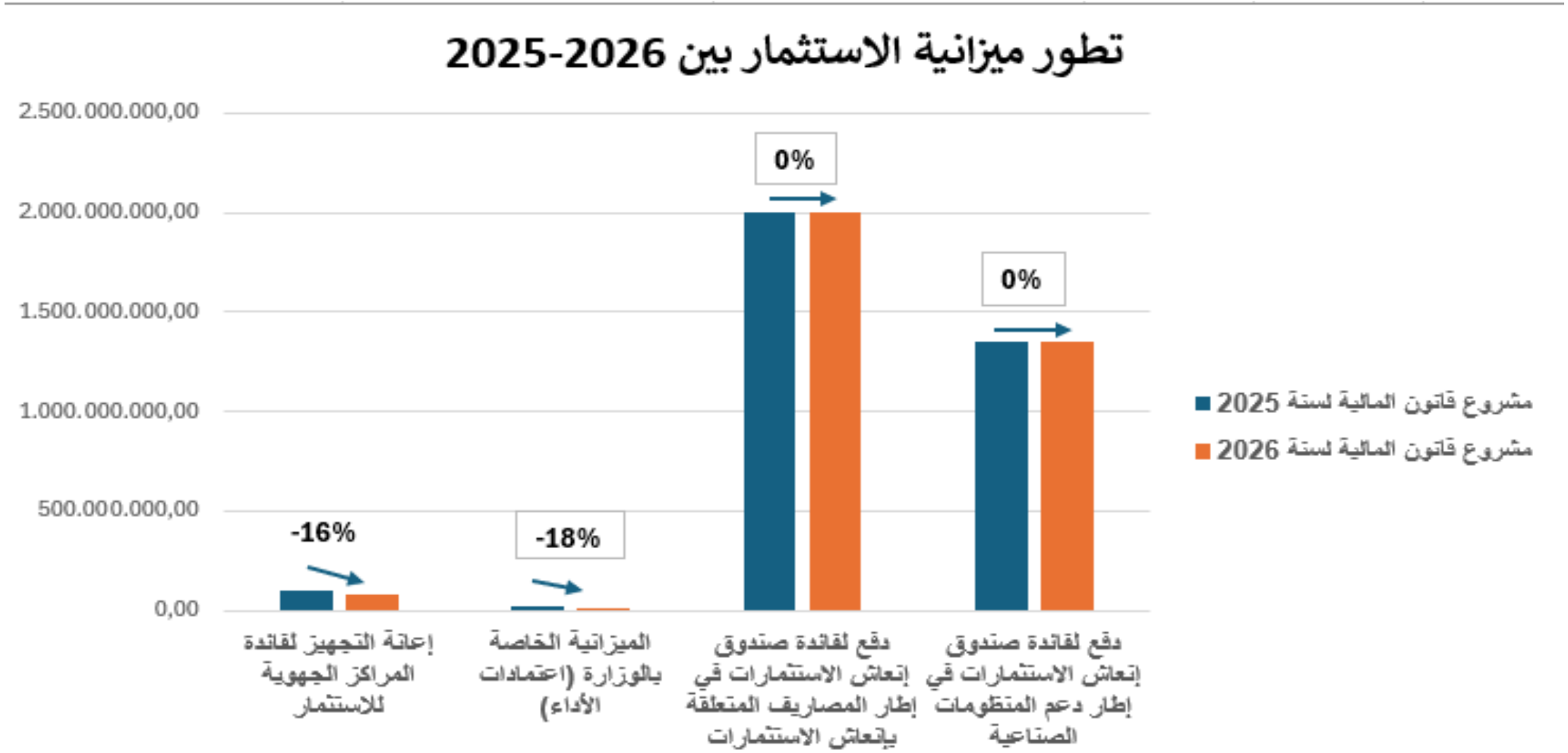

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ROYAUME DU MAROC

رئيس الحكومة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
CHEF DU GOUVERNEMENT

وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵏⴼⵉ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⵓⵙⵙⵉⵍⵜ
MINISTÈRE DE L'INVESTISSEMENT, DE LA CONVERGENCE ET DE L'ÉVALUATION DES POLITIQUES PUBLIQUES

شكراً على تتبعكم

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 على الساعة السادسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 22h30 إلى 18h00	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 14
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : 3h30	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 11
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 25	عدد المعتذرين: 1

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

- ادبا الشيخ أحمد ف البلم

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 على الساعة السادسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 25 نونبر 2025 على الساعة السادسة مساء

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية برسم السنة المالية 2026

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عزيز بوسليخن	CGEM	
عبد الرحمان الوفا	PAM	
[illegible]	UCMDS	
[illegible]	RNI	
محمد التلوري	RNI	
محمد [illegible]	RNI	
عبد الكريم [illegible]	PAM	
[illegible]	الفريق الاستقلالي	
المصطفى الدحماني	RNI	
لحسن نازهي	CDT	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة
للمندوبية السامية للتخطيط

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكور في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ 27 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد شكيب بنموسى المندوب السامي للتخطيط.

في البداية، أشاد السيد المندوب السامي للتخطيط بالموقف التاريخي لمجلس الأمن الداعم للمبادرة المغربية للحكم الذاتي، واعتبار القرار رقم: 2797 الذي اعتمده مجلس الأمن الدولي، قرارا يدعم مبادرة الحكم الذاتي على الأقاليم الصحراوية للمملكة تحت السيادة المغربية، انتصارا وطنيا تاريخيا وتأكيدا على الدور المحوري لجلالة الملك محمد السادس في ترسيخ الوحدة الترابية والسيادة الوطنية.

وقد تضمن عرض السيد المندوب السامي أهم الأنشطة التي ميزت برنامج عمل سنة 2025، مذكرا أن هذه الفترة تميزت بتواصل التوترات الدولية وانعكاساتها على سلاسل الإنتاج والتسويق ونقص في الموارد المائية، وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني، كما تزامنت وطنيا مع مواصلة تنزيل عدة أوراش أهمها ورش النموذج التنموي الجديد، وورش تعميم الجهوية المتقدمة وتنزيل مشروع الحماية الاجتماعية.

واعتبر السيد المندوب السامي أن الأشغال التي تم إنجازها سنة 2025، وتلك التي تعتزم المندوبية إنجازها برسم سنة 2026 تندرج ضمن البرنامج الاستراتيجي الذي تم إعداده للفترة 2022-2026، والذي يتضمن عدة محاور تشمل مواكبة تنزيل النموذج التنموي الجديد واعتماده كمرجعية لقياس مدى إنجاز أهداف التنمية المستدامة ببلادنا وإنجاز

البرنامج الوطني للبحوث الدائمة والبنيوية الذي سيعتمد أولا على تحليل المعطيات المستسقاة من الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى.

كما تضمن عرض السيد المندوب السامي للتخطيط محورين أساسين:

- المحور الأول: حصيلة سنة 2025؛
- المحور الثاني: برنامج العمل لسنة 2026.

وقد تطرق في المحور الأول إلى عدة منجزات ميزت حصيلة عمل المندوبية لسنة 2025 أهمها على مستوى التحول الرقمي والإشعاع الدولي:

- تنظيم اليوم العالمي للإحصاء أكتوبر (2025) بشراكة مع بنك المغرب والأمم المتحدة؛
- إطلاق مراجعة دولية للنظام الإحصائي الوطني بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) والمكتب الإحصائي الأوروبي.

ومن أجل الاستثمار الأمثل لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، عملت المندوبية، على:

- إعداد تقارير وطنية وجهوية حول التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية؛
- إنتاج خرائط وأطالس تفاعلية رقمية.

كما استحضر البحوث التي انجزتها المندوبية وتهم جميع المجالات الحيوية ، منها:

- البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر (2022-2023)؛
- البحث الوطني حول القطاع غير المهيكل (2023-2024)؛
- البحث الوطني حول قطاع المقاولات والاستثمارات العمومية؛
- التحضير لبحثين جديدين حول العائلة المغربية (2025) ومستوى معيشة الأسر (2025-2026).

وبخصوص موضوع التشغيل، أكد أن المندوبية انخرطت في ورش إصلاحي كبير لتحديث البحث الوطني حول التشغيل بغية تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، خاصة في ظل الثورة الرقمية وتغير أنماط العمل والاستهلاك.

كما أفاد أن المندوبية أعدت سلسلة الحسابات الوطنية النهائية لسنة 2022 وشبه النهائية لسنة 2023 والمؤقتة لسنة 2024 وذلك وفقا لمعايير نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 مع احترام برنامج النشر المعتمد وفق المعيار الدولي الخاص بنشر المعطيات.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل المندوبية المستقبلي، أوضح أن المندوبية السامية للتخطيط، ستواصل في أفق سنة 2026 ترسيخ التحول الرقمي والمؤسساتي، وتعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في النظام الإحصائي الوطني من خلال تنفيذ مشاريع مهيكلة تهدف إلى بناء نظام إحصائي ذكي ومندمج أهمها:

- إنجاز البحث الوطني حول استعمال الوقت؛
- مواصلة تحيين منظومة البحوث والحسابات الوطنية؛
- تعزيز التكامل الإحصائي بين القطاعات العمومية.

وأضاف أن المندوبية ستواصل الاضطلاع بدورها كفاعل في إنتاج المعرفة والتحليل الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي من خلال إنجاز دراسات اقتصادية واجتماعية معمقة تواكب التحولات التنموية الكبرى، وتتبع أهداف التنمية المستدامة ومواكبة الجهوية المتقدمة وكذا الاهتمام بالتعاون الوطني والدولي وتطوير التكوين والبحث، والاهتمام بالموارد البشرية وتوسيع وعاء الموارد المالية، ومن أهم هذه الإنجازات:

- إعداد التقرير السنوي حول التنمية البشرية 2025؛
- إصدار التوقعات الاقتصادية لسنتي 2025 و2026 بمعدل نمو يقارب 4,4%؛
- تحديث الإسقاطات السكانية (2000-2024) ودراسات حول تمكين المرأة، والخصوبة، والهجرة، والتنمية القروية؛
- إعداد التقرير الوطني السادس حول أهداف التنمية المستدامة (2024)؛
- تعميم إعداد التقارير الجهوية بشراكة مع وكالات الأمم المتحدة؛
- المساهمة في التقرير القاري لتنفيذ أجندة إفريقيا 2063؛
- دعم المديريات الجهوية وتفعيل اللجان الجهوية للتنسيق الإحصائي؛
- إصدار تقارير جهوية حول الإحصاء العام 2024 وسوق الشغل؛
- إعداد تقارير خاصة حول الأقاليم الجنوبية بمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء.

- توقيع اتفاقيات مع عدة مؤسسات وطنية (بنك المغرب، وزارات، هيئات رقابية ...)؛
- شراكات دولية مع البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة؛
- انضمام المغرب إلى اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة سنة 2025؛
- تطوير مؤسستي المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات؛
- إدماج الذكاء الاصطناعي وأخلاقيات البيانات في المناهج؛
- تكوين أكثر من 300 خريج خلال سنة 2025؛
- مواصلة تحديث التدبير القائم على النتائج والكفاءة؛
- تنفيذ برامج التكوين المستمر.

كما أوضح السيد المندوب السامي أن الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2026 بلغت 622,9 مليون درهم موزعة على النحو التالي:

- رواتب وأجور الموظفين: 389,0 مليون درهم؛
- المعدات والنفقات المختلفة: 210,3 مليون درهم؛
- الاستثمار: 23,6 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض **مناقشتهم** لمشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالعمل المهم الذي تقوم به المندوبية باعتبارها مؤسسة وطنية محورية تعتبر العقل الاحصائي للدولة ومصدرا للمعرفة التي يقوم عليها التخطيط العمومي، وتوجيه القرار وتقييم السياسات في تحليل الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية، والقيام بإنتاج المعطيات الإحصائية والحسابات الوطنية بما في ذلك انجاز دراسات إحصائية وموضوعاتية مهمة وتتبع أثرها على المعيش اليومي للمواطنين.

مؤكدين في نفس السياق على بروزها كفاعل مؤسساتي استراتيجي، تضطلع بمسؤولية وطنية في إنتاج المعرفة الإحصائية وتحليل التحولات المجتمعية وتقييم أثر السياسات العمومية بموضوعية واستقلالية.

كما تم التنويه بالمكانة العلمية المتميزة على الصعيد الوطني والدولي للمندوبية والأنشطة المكثفة لتطوير الشراكة والتعاون للنهوض بعملها ودورها الحيوي والاستراتيجي كمؤسسة مشهود لها بالكفاءة والخبرة العلمية في مجالات متنوعة كإنتاج المعلومة الإحصائية، البحوث الإحصائية الدائمة، البحث الوطني حول الظرفية لدى الاسر، البحث الوطني حول التشغيل.

وفي نفس السياق، تمت الإشادة بالمجهودات التي تبذلها المندوبية فيما يخص الدراسات والأبحاث السوسيو-اقتصادية والديمغرافية، وتتبع وتقييم أهداف التنمية المستدامة والسياسات العمومية، والدراسات حول التوقعات الاقتصادية والاستشرافية، والآفاق الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، والدراسات والأبحاث حول ظروف معيشة السكان.

ومن جهة أخرى، ثمن المتدخلون الإنخراط الإيجابي للمندوبية لمراجعة شاملة للبحث الوطني حول التشغيل وتطوير أدوات الرصد وفقا لأحدث المعايير الدولية تماشيا مع التغيرات المتسارعة التي يشهدها سوق الشغل الوطنية والدولية.

وبخصوص حصيلة عمل المندوبية، أشاد المتدخلون بنجاح تنظيم عملية الإحصاء العام للسكان والسكنى في ظروف مهنية وتقنية، عززت مصداقية المعطيات الديمغرافية والاجتماعية وإصدار تقارير وتحليلات قطاعية ودورية حول مؤشرات التشغيل والفقر والنمو الاقتصادي، وكذا تطوير منظومة الإحصاء الجهوي في انسجام مع ورش الجهوية المتقدمة، بما يسمح بتوجيه السياسات الترابية بشكل أكثر دقة وتعزيز التعاون المؤسسي مع القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية في مجال تبادل البيانات وتحليلها، ومواصلة تحديث المنظومات المعلوماتية واعتماد المقاربات الرقمية في جمع وتحليل المعطيات، مما ينسجم مع التحول الرقمي الذي تعرفه البلاد.

ومن جانب آخر، دعا المتدخلون الى رفع ومراجعة التعويض الممنوح للعاملين بعمليات الإحصاء الوطني واعتبار مبلغ 100 درهم لليوم غير كافي.

وفي نفس الاتجاه، نوه السادة المستشارون بالعمل الدؤوب لكافة الموارد البشرية والاطر العاملة بالمندوبية بمختلف شرائحهم، مؤكدين أنه ما كان لهذه المؤسسة أن تحتل هذه المكانة لو لا وجود عنصر بشري فعال، وكفاءات تتفانى وتتفاعل مع الاحداث المتسارعة في حينها.

كما دعا المتدخلون الى ضرورة تعزيز المؤسسة بالموارد البشرية خاصة وأن عدد المستخدمين المحالين على التقاعد ما بين سنة 2021 و2025 هو 436 مستخدم في حين أن عدد المناصب المحدثة خلال نفس الفترة لم يتجاوز 195 منصبا.

هذا، إضافة الى ان الذين سيحالون على التقاعد ما بين الفترة 2026 و2028 سيبلغ عددهم 307 مستخدم الشيء الذي يؤكد حجم الخصاص المهول الذي ستعاني منه هذه المؤسسة على بعد سنتين فقط، داعين في نفس الإطار الى تدارك الإشكال.

كما تمت الدعوة لدعم هذا الرأسمال البشري والاهتمام به، والحفاظ عليه، وتثمينه، وتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والمهنية باعتباره القيمة المضافة للمندوبية، والتأكيد أن إصلاح المنظومة الإحصائية الوطنية لم يعد خيارا، بل ضرورة ملحة لضمان نجاح النموذج التنموي الجديد، فالمندوبية رغم خبرتها لن تستطيع القيام بدورها الاستراتيجي ما لم يتم تخصيص موارد مالية وبشرية وتقنية تعكس حجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها، معتبرين أن الاستثمار في الإحصاء هو أساس القرار العمومي الرشيد ومحرك العدالة المجالية وشرط لدولة حديثة قائمة على المعرفة .

وفي نفس السياق، طالب المتدخلون بوضع نظام أساسي محفز للموارد البشرية العاملة في هذا المجال الاستراتيجي قصد تحفيزها واستقطاب كفاءات من قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى تعزز عملها.

كما تمت الدعوة الى ضرورة تسريع اكبر لرقمنة قاعدة المعطيات الإحصائية الوطنية وتوسيع نطاق الإحصاءات القطاعية والجهوية، وكذا تحسين المؤشرات الاجتماعية بصفة دورية لتقييم اثر البرامج العمومية على الفئات الهشة، خصوصا في مجالات التعليم والصحة والتشغيل وإدماج البعد الديمغرافي للشباب في التحليلات المستقبلية، وإعطاء أهمية أكبر للبعد البيئي ضمن منظومة الإحصاء الوطني، بالنظر الى التحديات المناخية التي تواجه البلاد ومشاريعها الاستراتيجية والطاقات المتجددة.

كما تمت المطالبة بتطوير الذكاء الاصطناعي والتحليل التنبئي وتعزيز الشراكات مع بنك المغرب وقطاع المالية والداخلية. وإلى تعزيز اللامركزية الإحصائية ودعم المديريات الجهوية وتطوير منظومة اليقظة.

وقد نوه المتدخلون بعمل السيد المندوب السامي معتبرين أن تعيينه على رأس المندوبية السامية للتخطيط من شأنه أن يعبد بناء أفق جديد للتخطيط من أجل المستقبل بفضل التجربة والرصيد المهني المتنوع الذي يحظى به.

وبخصوص حجم الاعتمادات التي تم رصدها للمندوبية السامية للتخطيط (9, 622 مليون درهم) رغم الزيادة المحدودة والضعيفة التي سجلها مشروع المالية 2026، اعتبروا أنها لا تتناسب وحجم الأدوار التي تقوم بها المندوبية، وتعدد مجالات اشتغالها، كما أنها لا تعكس مستوى الطموحات التي يفرضها الواقع الوطني، ولا الجهود المنتظرة من هذه المؤسسة، خاصة في ظل الدور المركزي الذي يفترض ان تضطلع به المندوبية في تتبع تنزيل النموذج التنموي الجديد، وفي توفير بيانات ترابية دقيقة ومؤشرات حديثة وتحليلات استباقية قادرة على توجيه القرار العمومي.

أما بخصوص الميزانية المخصصة للاستثمار والمتمثلة في 23,6 مليون درهم، اعتبر المتدخلون انها غير كافية لرقمنة حقيقية ولتطوير الذكاء الاصطناعي ولإنتاج بيانات ترابية مفصلة كما يتطلبه النموذج التنموي، داعيين لمزيد من الدعم والاهتمام، ومدها بالموارد الكافية من أجل النهوض بالمهام المنوطة بها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في **جوابه**، تقدم **السيد المندوب السامي** بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم القيمة حول عمل المندوبية السامية، مؤكداً على أهمية المعلومة الإحصائية ودورها في التنمية على الصعيد الوطني، وعلى أثرها في دعم النقاش الديمقراطي المبني على تصورات ومعطيات وإحصائيات رقمية، مع ضمان استقلاليتها.

كما أفاد أن المعطيات الإحصائية التي تُنجزها جهات متعددة تختلف أحياناً في مفاهيمها، مما يستدعي الرجوع إلى خلفيات هذه الأرقام والتساؤل حول مدى بناء الفرضيات على إحصائيات موثوقة وحديثة، وعلى جودة المعلومات المقدَّمة. وأكد أن المنظومات الإحصائية على الصعيد الدولي تضع عدداً من المعايير والمناهج التي يجب احترامها وضبطها في العملية الإحصائية، مشددا على ضرورة ربط هذه المعطيات بأهداف واضحة وبعمل تنموي، وإنجاز بحوث مرتبطة بالسياسات العمومية حتى لا تبقى مجرد أرقام دون أثر، وللاستفادة من الأسباب التي أدت إلى عدم بلوغ النتائج المنتظرة.

في نفس السياق، أكد السيد المندوب السامي أن المندوبية قامت بتوقيع عدة اتفاقيات تعاون مع عدد من الوزارات والمؤسسات الوطنية، بهدف تعزيز التنسيق الإحصائي وتبادل المعطيات عبر منصات رقمية آمنة وحديثة، مع توحيد المفاهيم والمناهج، بما يضمن التكامل بين مختلف الفاعلين الوطنيين في إنتاج المعلومة الإحصائية ومواكبة السياسات التنموية ببلادنا.

كما أفاد أن الذكاء الاصطناعي(AI)، سهّل الولوج إلى عدد كبير من المعطيات، غير أن توجيه هذه المعطيات يكون في كثير من الأحيان نحو اتجاه معين، مما يجعل الأرقام التي يقدمها قابلة للنقاش من حيث جودتها، سواء في المغرب أو على الصعيد الدولي، مؤكداً في هذا السياق على ضرورة ضمان جودة المعطيات ودقتها.

وبخصوص الاستشراف المستقبلي (Foresight / Prospective)، أكد السيد المندوب أنه أسلوب ومنهجية تهدف إلى فهم المستقبل واستباقه قبل وقوعه، ويرتكز على تحليل الاتجاهات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية للعشر سنوات أو أكثر القادمة، مع إعداد سيناريوهات مستقبلية متعددة، واستشارة الخبراء لتوقع التحولات المرتقبة، والاعتماد على البيانات والإحصائيات لدعم القرار، ويهدف هذا النهج إلى إتاحة استباقية أكبر لاتخاذ الوقت الكافي للنقاش، وضمان أن تكون الاختيارات المتخذة موضوعية، بما يسهم في تقليل المخاطر واغتنام الفرص والتوجه نحو مستقبل أكثر استدامة وفعالية.

وبخصوص إصلاح المندوبية، أفاد أن العمل جارٍ لإعداد نص قانوني يؤطر مهام المندوبية بشكل أدق، بما يضمن وضوح أدوارها وتكاملها مع باقي المؤسسات الوطنية التي تتقاسم مهام التقييم والإحصاء، مشددا على ضرورة الحفاظ على استقلالية المندوبية

وحيادها العلمي لضمان مصداقية المعطيات والنقاش العمومي القائم على أسس علمية وموضوعية، مبرزا أن هذا النص سيتم تقديمه للمصادقة عليه من طرف الحكومة والبرلمان.

وبخصوص الموارد البشرية، أكد أن المندوبية عرفت خلال السنوات الخمس الأخيرة إحالة 430 موظفاً على التقاعد مقابل إحداث 195 منصباً جديداً فقط، ويتوقع خلال الفترة 2026–2028 إحالة حوالي 307 موظفين إضافيين على التقاعد، وهو ما يبرز الحاجة إلى استقطاب كفاءات جديدة عالية التخصص، خصوصاً في مجالات الإحصاء التطبيقي والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي، مع ضرورة تحسين الأجور وتوفير التحفيزات لضمان استقطاب هذه الكفاءات والاحتفاظ بها، إذ يُسجَّل أن بعض الأطر تغادر نحو قطاعات أخرى توفر أجوراً أعلى، موضحا أن المندوبية تلجأ، عند الحاجة، إلى تشغيل مستخدمين مختصين للعمل في الميدان لفترات مؤقتة، أو قد تبرم شراكات مع شركات تتكفل بالقيام بهذه المهام.

كما أكد أن المندوبية السامية للتخطيط أطلقت مجموعة من البحوث المتعلقة بظروف العيش (Conditions de vie)، والتي ستعطي صورة دقيقة لسنة 2025، وتمكّن من إنتاج مؤشرات حول مستوى المعيشة، واحتساب تطور معدلات التضخم، وتحليل التفاوتات الاجتماعية على المستوى الجهوي، بما يسمح بفهم أفضل للفوارق المجالية ودعم اتخاذ القرار المبني على المعطيات، على أن تشمل هذه البحوث دراسة حول الهجرة الداخلية ومعطيات ديموغرافية حول الدواوير، فضلاً عن نشر مجموعة من المونوغرافيات الجهوية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الترابيين.

أما على مستوى الحوار الاجتماعي، أكد أنه يعد من الأسس الجوهرية للعمل داخل المندوبية السامية للتخطيط، مشيراً إلى استعداده الكامل للانخراط في جميع الدورات والاجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين.

أما بخصوص الماء الصالح للشرب، أكد السيد المندوب أن عمل المندوبية كان يتركز سابقاً على المستوى الوطني والجهوي فقط، غير أنها ستعمل مستقبلاً على المستوى الإقليمي من أجل جمع معطيات أكثر دقة لدعم السياسات العمومية في هذا الموضوع الذي يحظى بأولوية داخل البرامج الحكومية، مضيفا أن الإحصائيات المتعلقة بالماء ستشمل

الجماعات والهوامش، من خلال إنجاز بحوث تكميلية على صعيد المندوبيات الجهوية، مع ضرورة تعزيز التعاون بين المندوبية والقطاعات الحكومية، لما تتطلبه هذه البحوث من موارد مالية لضمان مواكبتها وإنجازها بالشكل المطلوب.

وفي الأخير، أكد السيد المندوب السامي، على أن المندوبية السامية للتخطيط تبقى مؤسسة مستقلة، علمية، ومرجعية وطنية في إنتاج المعطيات والتحليل الموضوعي، وستواصل تطوير أدواتها البحثية والإحصائية لتكون في صلب دعم القرار العمومي وتحقيق التنمية المستدامة.

عرض
السيد المندوب السامي للتخطيط

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

الكلمة التقديمية

للسيد المندوب السامي للتخطيط

بمناسبة تقديم مشروع الميزانية الفرعية

للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

مجلس المستشارين

الخميس 27 نونبر 2025

السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

أيها الحضور الكريم؛

أود، في مستهل هذا اللقاء أن أعبر عن عميق مشاعر الاعتزاز والفخر بالمنعطف التاريخي الذي شهدته قضية وحدتنا الترابية بعد القرار الذي اعتمده مجلس الأمن والقاضي بدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي باعتبارها الحل الأمثل لإنهاء النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وهي مناسبة متميزة للإشادة بحكمة جلالة الملك، حفظه الله، وبرؤيته المتبصرة والاستباقية في تدبير هذا الملف والتي كان عنوانها الحزم والواقعية والنجاعة، تأكيدا للحق وللشرعية، ولعدالة قضيتنا الوطنية. كما أغتنم الفرصة لأهنئ كافة مواطنينا بكل ربوع المملكة بهذا الحدث التاريخي الذي جاء تتويجا لمسار طويل من النضال والتضحيات الوطنية والمجهودات التنموية، وثمرة عمل استراتيجي ومتكامل للديبلوماسية الرسمية والموازية، أساسه وحدة الصف، والإجماع الوطني، والالتحام حول العرش، ضامن الوحدة والسيادة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

اسمحوا لي أن أعبر لكم عن مدى سعادتي بتجديد اللقاء بكم في إطار تقديم مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026 واستعراض حصيلة منجزاتها لسنة 2025، والتي كانت سنة تعبئة جماعية داخل المندوبية من أجل تصور وصياغة خارطة طريق إصلاح المؤسسة، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية ذات الصلة. وقد تبنت المندوبية في هذا الصدد مقاربة تعتمد الذكاء الجماعي والبناء التشاركي لرؤية إصلاحية ستتعزز بترسانة قانونية وبهيكلة مؤسساتية ملائمة. كما شكلت هذه السنة أيضا محطة متميزة وغنية في مسار تطوير النظام الإحصائي الوطني وتحديث أدوات التخطيط والتحليل، هدفها تعزيز جودة المعلومة الإحصائية وترسيخ دورها في دعم القرار العمومي والتخطيط الاستراتيجي ببلادنا. وتندرج هذه التعبئة في إطار التزامنا المسؤول والاستراتيجي بجعل المندوبية رافعة للتنسيق والبناء المشترك مع كافة المتدخلين.

وسيتناول عرضنا أبرز الإنجازات التي حققتها المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2025 وما تطمح لإنجازه خلال السنة المقبلة من بحوث إحصائية ودراسات موضوعاتية. وقد وضعنا بين أيديكم وثائق وحوامل رقمية تتضمن كافة المعطيات والوثائق المتعلقة بالأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة الجارية وبما هو مبرمج برسم السنة المقبلة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

فيما يخص حصيلة سنة 2025، يمكننا أن نذكر:

1. اليوم العالمي للإحصاء 2025

من أبرز محطات هذه السنة، تنظيم اليوم العالمي للإحصاء يومي 20 و21 أكتوبر 2025، بشراكة مع بنك المغرب وصندوق الأمم المتحدة للسكان، تحت شعار: "قيادة التغيير بإحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع". وقد شكل هذا الحدث محطة أساسية للتأكيد على المكانة المركزية للمعطيات الاحصائية في قيادة التغيير، وعلى التزام المغرب بمبادئ الجودة

والاستقلالية والشفافية. وخلال هذا الحدث، تم الإعلان عن انطلاق عملية مراجعة النظراء للنظام الإحصائي الوطني بشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمكتب الاحصائي الأوروبي بغاية تقييم الأداء وتجويد الحكامة الإحصائية بالمملكة.

كما جسد الاحتفاء باليوم العالمي للإحصاء فرصة سانحة لتحسيس الفاعلين، وخاصة الطلبة والباحثين الشباب بالدور الاستراتيجي للبيانات الإحصائية في الاستشراف، والقيادة، والاستهداف، وتقييم السياسات العمومية ومواكبة التخطيط الترابي وتعزيز الشفافية وترسيخ الثقة.

وقد شددت مخرجات هذا الملتقى على أهمية التعاون والتنسيق بين كافة مكونات المنظومة الإحصائية الوطنية بهدف الارتقاء بعملها وتطوير أدائها في مجال إنتاج واستخدام البيانات، بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تحيين وتحديث الإطار القانوني المؤطر للمنظومة الإحصائية الوطنية باعتباره أولوية قصوى تروم تعزيز حكامة الجهاز الإحصائي وتحسين جودة

الإحصاءات الرسمية ومواءمتها مع متطلبات التنمية ومع الممارسات الفضلى الدولية.

2. الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

بعد النجاح الميداني الذي عرفه الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، خصصت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2025 لاستغلال نتائجه وتحليلها ونشرها في صيغ رقمية وتفاعلية، بما يتيح الاستفادة منها على المستويين الوطني والترابي.

فقد تم إعداد التقرير الوطني حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، إلى جانب أطالس جهوية وخرائط تفاعلية مكنت من تقديم قراءة دقيقة للتحولات المجتمعية والديناميات السكانية عبر مختلف الجهات.

كما أُنجزت دراسات موضوعاتية جديدة همت قضايا محورية، منها حظيرة المساكن وظروف العيش، والتغطية الصحية حسب النوع ووسط الإقامة، وفك العزلة عن العالم القروي، وظاهرة الزواج المبكر وتحليل التفاوتات

المجالية والاجتماعية، إلى جانب دراسة حول الهجرة الداخلية ومعطيات ديموغرافية حول الدواوير إضافة إلى نشر مجموعة من المونوغرافيات الجهوية ووضعها رهن إشارة الفاعلين الترابيين. كما تعتزم المندوبية، قبل نهاية هذه السنة، نشر دراسة حول التوزيع المهني والقطاعي للسكان النشيطين.

وفي إطار استدامة البرنامج الإحصائي الوطني، قامت المندوبية بإعداد العينة الرئيسية للفترة 2025–2035، والتي تم تقاسمها مع كل القطاعات المعنية باعتبارها ستُشكّل الإطار المرجعي الموحد لكل البحوث الوطنية لدى الأسر خلال العقد المقبل. وقد ساهم استخدام نظام المعلومات الجغرافية لإنجاز هذه العملية في تحقيق دقة أكبر في التغطية الميدانية، وتقليص مدة إنجازها وترشيد الموارد البشرية والمالية.

3. البحوث الإحصائية البنيوية والدائمة

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2025 تنفيذ واستغلال عدد من البحوث الإحصائية البنيوية التي تشكل العمود الفقري للنظام الإحصائي الوطني. ومن أبرزها:

- البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر(2022–2023)، الذي شمل عينة من 18.000 أسرة، وقدم قراءة دقيقة لتطور القدرة الشرائية والفوارق الاجتماعية، وأسهم في تحيين سلة الاستهلاك وقياس مؤشرات الفقر والهشاشة؛
- البحث الوطني حول القطاع غير المنظم (2023–2024)، الذي أبرز الوزن الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع في خلق فرص الشغل والإنتاج؛
- البحث البنيوي لدى المقاولات، الذي قدم معطيات تفصيلية حول النسيج المقاولاتي الوطني، خاصة في قطاعي الصناعة التحويلية

والبناء والخدمات، كما سيمكن من تجديد سنة الأساس للحسابات الوطنية باعتماد سنة 2022 بدل 2014؛

- البحث حول الاستثمارات العمومية، الذي يهدف إلى تقييم حجم الاستثمار في قطاع الإدارات العمومية والجماعات الترابية وشركات التنمية المحلية، وتحليل مصادر تمويله واتجاهاته.

كما أطلقت المندوبية التحضيرات لبحثين جديدين سيشكلان رافعة رئيسية لتطوير الإحصاء الاجتماعي والديموغرافي وهما:

- البحث الوطني حول العائلة 2025، الذي يرصد تحولات البنيات الأسرية وشبكات التضامن العائلي؛
- والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2025–2026، الذي سيمكن من تحديث المؤشرات المرجعية المتعلقة بالاستهلاك والإنفاق، وتطوير منهجيات قياس الفقر النقدي ومتعدد الأبعاد، بالإضافة الى تحيين السلة المرجعية ومعاملات الترجيح للرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك.

وقد عملت المندوبية السامية للتخطيط، من خلال منظومة البحوث الإحصائية الدائمة والتي تشمل البحث الوطني حول التشغيل، والبحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر، والبحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات، إلى جانب البحوث المتعلقة بالأسعار والإنتاج والتجارة الخارجية، على توفير المعطيات الأساسية التي من شأنها أن تمكن من رصد تطور النشاط الاقتصادي عبر مختلف القطاعات، وتتبع أوضاع الأسر والمقاولات، وتوفير مؤشرات آنية حول الإنتاج والأسعار والتضخم، وتغذية منظومة التوقعات الاقتصادية الفصلية والسنوية.

وتُساهم هذه البحوث والدراسات التي تشكل البنية الأساسية لمصداقية الإحصاء الوطني، في بناء قاعدة بيانات متينة تُغذي الحسابات الوطنية، وتُمكّن من تتبع تنفيذ النموذج التنموي الجديد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

4. إصلاح البحث الوطني حول التشغيل

تُعدّ المنظومة الإحصائية الخاصة بسوق الشغل من بين الدعائم الأساسية التي ترتكز عليها السياسات العمومية في مجالات التشغيل، والتكوين، والحماية الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، وبغية تعزيز قدرة النظام الإحصائي الوطني على استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا، خاصة في ظل الثورة الرقمية وتغير أنماط العمل والاستهلاك، انخرطت المندوبية في ورش إصلاحي كبير لتحديث البحث الوطني حول التشغيل.

يهدف الإصلاح العميق للبحث الوطني حول التشغيل إلى تجديد إطاره المفاهيمي والمنهجي بما يتماشى مع التحولات التي يعرفها سوق الشغل الوطني والدولي، ومع التوصيات الحديثة للمؤتمرات الدولية لخبراء إحصاءات العمل التي تعقد تحت إشراف منظمة العمل الدولية. ويتضمن هذا الإصلاح أربعة محاور أساسية:

- **أولا**: تحديث المفاهيم والتصنيفات المعتمدة في قياس النشاط والبطالة والشغل الناقص، لاستيعاب الأنماط الجديدة للعمل، كالشغل عبر المنصات الرقمية والعمل المرن والعمل المستقل؛
- **ثانيا**: مراجعة منهجية المعاينة وتوسيع العينة من90.000 إلى 132.000 أسرة، لضمان تمثيلية أدق على المستويات الجهوية والإقليمية، مع اعتماد نظام دوران ربع سنوي وسنوي جديد؛
- **ثالثا**: توسيع التغطية الموضوعاتية لتشمل مواضيع مستجدة، مثل هجرة اليد العاملة، التشغيل غير الرسمي، كفاءات الشباب، والفوارق بين الجنسين في سوق الشغل؛
- **رابعا**: الرقمنة الشاملة لعمليات جمع المعطيات ومعالجتها باستخدام التطبيقات الذكية وتقنيات الحوسبة السحابية Cloud computing، بما يسمح بالحصول على بيانات آنية وتحليلية عالية الجودة.

وخلال سنة 2025، تم تنفيذ بحث ميداني تجريبي موازٍ للبحث الحالي لتقدير أثر هذه التغييرات على المؤشرات المعتمدة، بهدف ضمان استمرارية السلاسل الزمنية وجودة المقارنات الإحصائية.

وسيُطلق البحث في صيغته الجديدة رسميًا في الربع الأول من سنة 2026، ليشكل جيلًا جديدًا من الإحصاءات حول التشغيل والبطالة يعكس بشكل أكثر واقعية دينامية سوق الشغل المغربي، ويستجيب لحاجيات الحكومة والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في تتبع تطورات سوق العمل وتقييم السياسات العمومية ذات الصلة.

5. إعداد الحسابات الوطنية

خلال سنة 2025، وفي إطار مهامها كمؤسسة مرجعية في إعداد ونشر الحسابات الوطنية، أعدت المندوبية السامية للتخطيط سلسلة الحسابات الوطنية النهائية لسنة 2022، وشبه النهائية لسنة 2023، والمؤقتة لسنة 2024، وذلك وفقًا لمعايير نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008، مع احترام برنامج النشر المعتمد وفق المعيار الدولي الخاص لنشر المعطيات.

كما تم إعداد الحساب التابع للسياحة لسنة 2024، في أفق نشره قريبا، والذي يبرز مساهمة هذا القطاع الحيوي في النمو الوطني، إلى جانب مواصلة الأشغال المتعلقة بالحسابات الاقتصادية البيئية، خاصة الحساب التابع لقطاع الماء، وإدماج الاقتصاد الرقمي في الإطار المحاسبي الوطني.

وعلى المستوى الجهوي، أصدرت المندوبية الحسابات الجهوية لسنة 2023، التي مكّنت من تحديد الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي ونفقات الاستهلاك حسب الجهات، وتوزيع القيمة المضافة حسب الفروع الاقتصادية، مما يشكل مرجعًا أساسياً لقياس الأداء الاقتصادي الترابي وتعزيز العدالة المجالية في السياسات العمومية.

أما على المدى القصير، فقد استمرت المندوبية في إنتاج الحسابات الفصلية للناتج الداخلي الإجمالي بالحجم والأسعار الجارية، مع توزيعها حسب فروع الأنشطة الاقتصادية ومكونات الطلب الكلي، بما يتيح تحيين المؤشرات الاقتصادية في آجال لا تتعدى 90 يوماً بعد نهاية كل فصل.

وفي إطار تحديث سنة الأساس للحسابات الوطنية، باشرت المندوبية خلال سنة 2025 إعداد الحسابات وفق سنة الأساس الجديدة 2022 بدل 2014، بما ينسجم مع التوصيات الدولية ومع التغيرات البنيوية التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال العقد الأخير.

وقد تم في هذا السياق استغلال نتائج البحوث البنيوية حول المقاولات والقطاع غير المنظم والاستثمارات العمومية، إلى جانب تحضير الملفات التقنية للتحميل في البرنامج المعلوماتي المعتمد دولياً لإنتاج الحسابات الوطنية، وستعتمد السنة الاساس الجديدة 2022، بصفة رسمية، خلال سنة 2028، بحيث سنعمل على نشر سلسلة جميع الحسابات الوطنية المتعلقة بالفترة (2022- 2027).

وفيما يخص برنامج العمل بالنسبة للنظام الإحصائي خلال سنة 2026:

ستواصل المندوبية السامية للتخطيط، في أفق سنة 2026، ترسيخ التحول الرقمي والمؤسساتي وتعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في النظام الإحصائي

الوطني، من خلال تنفيذ مشاريع مهيكلة تهدف إلى بناء نظام إحصائي ذكي ومندمج.

وسيتم في هذا الإطار تنفيذ البحث الوطني حول استعمال الوقت 2026، الذي سيمكن من قياس توزيع الوقت بين الأنشطة المأجورة وغير المأجورة، وتقدير قيمة العمل المنزلي ضمن الحسابات الوطنية.

كما ستعمل المندوبية على مراجعة وتحيين منظومة البحوث لدى المقاولات ولدى الأسر، بالإضافة إلى إصدار النتائج الأولية للبحث الوطني حول التشغيل في نسخته الجديدة ومواصلة الأشغال المتعلقة بتحيين الحسابات الوطنية وفق سنة الأساس الجديدة 2022.

وستواصل المندوبية كذلك إنجاز ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة، وتجميع ومعالجة ونشر الإحصائيات الإدارية التي توفرها مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية وشبه العمومية والخاصة، وذلك من أجل تعزيز التكامل الإحصائي على الصعيد الوطني وتوحيد مصادر البيانات وتحسين جودتها.

6. الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية

تواصل المندوبية السامية للتخطيط الاضطلاع بدورها كفاعل في إنتاج المعرفة والتحليل الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي، من خلال إنجاز دراسات معمقة تواكب التحولات التنموية الكبرى.

فعلى المستوى الاقتصادي، أعدت المندوبية الدراسة المتعلقة بالميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2025 والميزانية الاستشرافية لسنة 2026، اللتين أبرزتا استمرار انتعاش النمو الوطني، مع تسجيل معدل نمو يناهز 4,4% سنة 2025 وتحسن متوقع بـ 4% سنة 2026، مدعوماً بانتعاش الأنشطة غير الفلاحية وارتفاع الطلب الداخلي.

وفي مجال تحليل الظرفية الاقتصادية، أصدرت المندوبية أربع مذكرات فصلية تناولت تطور الإنتاج، والطلب الداخلي والخارجي، والأسعار، وتمويل الاقتصاد.

أما في المجال الديموغرافي والاجتماعي، فقد تم إعداد جدول الوفيات لسنة 2024، وتحيين الإسقاطات السكانية للفترة 2024–2060 على المستويين

الوطني والجهوي، إلى جانب دراسات نوعية حول مساهمة السياسات العمومية في التمكين الاقتصادي للنساء، وحول الإدماج الاقتصادي للمرأة القروية بالإضافة إلى دراسات تتصل بالخصوبة، والرأسمال الديموغرافي كرافعة للتنمية الاقتصادية.

7. التقارير حول أهداف التنمية المستدامة

طبقا للمرسوم المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، والذي ينيط بالمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، قامت مؤسستنا بإعداد التقرير الوطني السادس حول هذه الأهداف برسم سنة 2024، والذي تم رفعه لهذه اللجنة قصد المصادقة عليه.

وبخصوص التقارير الجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، وبعد تجربة جهتي طنجة–تطوان–الحسيمة والدار البيضاء–سطات، انخرطت باقي المديريات الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط في إعداد تقارير جهوية حول هذه الأهداف. وهكذا، فقد تم خلال سنة 2025 إطلاق الاستشارات

على المستوى الجهوي وإحداث نقاط الارتكاز وتعبئة الشركاء، وذلك بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسف. وستهم هذه العملية، في مرحلة أولى قبل تعميمها، جهات الرباط–سلا–القنيطرة وسوس–ماسة والشرق وفاس مكناس ومراكش أسفي وكلميم واد نون وبني ملال خنيفرة. ومن جهة أخرى، شرعت جهة طنجة–تطوان–الحسيمة في تطوير لوحات قيادة تفاعلية للمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على مستوى الجهة.

وفي إطار تتبع تنزيل الخطة الثانية للأجندة الإفريقية 2063، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز التقرير الخامس برسم سنة 2025 كمساهمة من بلادنا في إعداد التقرير القاري حول تنفيذ هذه الأجندة.

وخلال سنة 2026، ستواصل المندوبية السامية للتخطيط تتبع تنزيل أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والجهوي من خلال إعداد التقرير الوطني السنوي حول أهداف التنمية المستدامة لسنة 2025، وتحيين التقرير حول مؤشرات التنمية البشرية.

8. مواكبة الجهوية المتقدمة

واصلت المندوبية السامية للتخطيط تنزيل تصميمها المديري للاتمركز الإداري للفترة 2025-2027 وذلك من خلال مواصلة تدعيم قدرات مصالحها اللاممركزة وتمكينها من القيام بالمهام الموكولة إليها. وقد تميزت سنة 2025 بتنظيم ورشات تدريبية لفائدة الأطر التابعة للمصالح اللاممركزة، شملت، على الخصوص، استعمال الرقمنة في تجميع وتحليل ونشر المعطيات الإحصائية، وإحصاءات النوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، واصلت مصالحنا اللاممركزة تحيين وإغناء قواعد المعطيات الجهوية وشرعت في إعداد هذه القواعد بجهتي بني ملال خنيفرة ودرعة تافيلالت بغية تعميم هذه العملية على كافة مديرياتها الجهوية. كما تم، خلال هذه السنة، تفعيل اللجان الجهوية للتنسيق الإحصائي بمختلف الجهات.

وبخصوص تحليل ونشر نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 على المستوى الجهوي والمحلي، قامت مصالحنا اللاممركزة بإعداد تقارير ودراسات موضوعاتية شملت الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للساكنة حسب الجهات والأقاليم والجماعات، وبوضعها رهن إشارة الفاعلين الترابيين ومختلف المستعملين على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي.

كما واصلت مصالحنا اللاممركزة جهودها من أجل تحليل ونشر نتائج البحوث الإحصائية الدائمة عبر إصدار مذكرات شهرية حول تطور الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك ومذكرات فصلية حول وضعية سوق الشغل على الصعيد الجهوي وتقارير حول الحسابات الجهوية بالإضافة إلى نشرات إحصائية ومونوغرافيات جهوية وإقليمية.

وبمناسبة الذكرى الخمسين للمسيرة الخضراء المظفرة، أعدت المندوبية السامية للتخطيط تقريرين، حول الأقاليم الجنوبية للمملكة، شمل التقرير الأول أهم المعطيات والخصائص المتعلقة بالوضعية الديموغرافية، فيما

هم التقرير الثاني الدينامية السوسيو اقتصادية بهذه الأقاليم. وقد تم نشر هذين التقريرين خلال الفصل الأخير من سنة 2025.

9. التعاون الدولي والشراكات

واصلت المندوبية السامية للتخطيط، خلال سنة 2025، تعزيز مكانتها كشريك مؤسساتي موثوق على المستوى الوطني والدولي في مجالات الإحصاء والتخطيط والتنمية، من خلال توسيع شراكاتها الاستراتيجية، في انسجام مع أولويات الإصلاح المؤسساتي والتحول الرقمي الذي تعرفه المندوبية.

فعلى الصعيد الوطني، تم توقيع عدة اتفاقيات تعاون مع العديد من المؤسسات الوطنية وذلك بهدف تعزيز التنسيق الإحصائي وتبادل المعطيات عبر منصات رقمية آمنة وحديثة، بما يضمن التكامل بين مختلف الفاعلين الوطنيين في إنتاج المعلومة الإحصائية ومواكبة السياسات التنموية ببلادنا.

أما على الصعيد الدولي، فقد تم توطيد التعاون مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ومنظومة الأمم المتحدة بالمغرب ومكاتب الإحصاء في فرنسا

والدانمارك، من خلال مشاريع مشتركة تهدف إلى تطوير القدرات الإحصائية وتحسين جودة البيانات والنمذجة الاقتصادية.

وعلى مستوى التعاون جنوب–جنوب، تنخرط المندوبية في مواكبة العديد من الدول الشقيقة، نذكر من بينها السينغال ومالي والكاميرون وسلطنة عمان والعراق وغيرها، وذلك في إطار تبادل الخبرات والاستفادة من التجربة المغربية في إعداد الحسابات الجهوية ونظم المعلومات الإحصائية المندمجة، كما شاركت المندوبية في برامج إقليمية إفريقية وعربية وأورومتوسطية في مجالات التحول الرقمي والإحصاءات البيئية والطاقة والنوع الاجتماعي والتشغيل.

11. مؤسسات التكوين بالمندوبية السامية للتخطيط

تولي المندوبية السامية للتخطيط أهمية خاصة لتكوين الأطر وإعداد الكفاءات الوطنية المتخصصة في مجالات الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات، من خلال مؤسستيها للتكوين، المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ومدرسة علوم المعلومات، اللتين تضطلعان بدور

استراتيجي في إعداد الموارد البشرية القادرة على مواكبة التحول الرقمي والذكاء الإحصائي في بلادنا.

وقد واصلت المؤسستان خلال السنة الجامعية 2024–2025 جهودهما من أجل توسيع العرض التكويني وتطوير المناهج التعليمية لتواكب متطلبات مهن الغد.

12. تدبير الموارد البشرية والمالية

واصلت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2025 جهودها الرامية إلى تحديث تدبير الموارد البشرية والمالية. وعليه، فقد جعلت المندوبية من التكوين المستمر ركيزة أساسية لتطوير كفاءات أطرها وتعزيز قدراتهم التقنية والإدارية، بما يواكب التطورات الوطنية والدولية ويُمكّن الأطر من أداء مهامها.

كما تم إدماج الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات كأداة لتدبير المسارات المهنية والتخطيط للموارد، مما يعزز الشفافية والإنصاف في التوظيف والترقية والتكوين.

أما على مستوى التدبير المالي والإداري، فقد واصلت المندوبية انخراطها الفعّال في إصلاح النظام الميزانياتي القائم على التدبير بالنتائج، من خلال تحسين آليات إعداد المشاريع والتقارير السنوية لنجاعة الأداء، والحرص على تفعيل توصيات المفتشية العامة للمالية كأداة لتجويد الحكامة وتصحيح المسارات.

وتجدر الإشارة إلى أن المندوبية عرفت خلال السنوات الخمس الأخيرة إحالة 430 موظفاً على التقاعد مقابل إحداث 195 منصباً جديداً، ويتوقع خلال الفترة 2026–2028 إحالة حوالي 307 موظفين إضافيين على التقاعد، مما يبرز الحاجة إلى استقطاب كفاءات جديدة عالية التخصص، خصوصاً في مجالات الإحصاء التطبيقي والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي.

إن نجاح التحول البنيوي للمندوبية السامية للتخطيط رهين بقدرتها على تعبئة طاقاتها البشرية، وتطوير مهاراتها، واستقطاب كفاءات من الجيل الجديد، بما يضمن استدامة الأداء ويعزز دورها كفاعل وطني محوري في دعم القرار العمومي عبر المعلومة والمعرفة والبيانات الإحصائية.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن سنة 2025 كانت سنة تعبئة وإنتاج ومردودية. وستكون السنة المقبلة، سنة ترسيخ لهذا التحول وتعميق للإصلاح وبناء المؤسسة المرجعية المنفتحة القادرة على خدمة ومواكبة التنمية والعدالة المجالية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

إذا سمحتم، سنقدم أمام مجلسكم الموقر المعطيات التفصيلية لمشروع الميزانية الفرعية، من خلال هذا العرض.

المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2026

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

مجلس المستشارين

الخميس 27 نونبر 2025

ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2025

بلغت الاعتمادات المخصصة للمندوبية السامية للتخطيط برسم القانون المالي لسنة 2025 ما مجموعه 617,8 مليون درهم موزعة كما يلي:

	قانون المالية 2025		
	الاعتمادات بمليون درهم	النسبة %	نسبة الالتزام
رواتب وأجور الموظفين	403,4	% 65,3	% 92,4
المعدات والنفقات المختلفة	190,8	% 30,9	% 94,9
الاستثمار	23,6	% 3,8	% 70,8
المجموع	617,8	% 100	

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط برسم سنة 2026

بلغت الاعتمادات التي خصصها مشروع القانون المالي لسنة 2026، **622,9** مليون درهم موزعة على النحو التالي:

	مشروع قانون المالية 2026		
	الاعتمادات بمليون درهم	النسبة %	مقارنة مع 2025
رواتب وأجور الموظفين	389,0	**% 62,4**	**% -3,6**
المعدات والنفقات المختلفة	210,3	**% 33,8**	**% +10,2**
الاستثمار	23,6	**% 3,8**	**% 0,0**
المجموع	**622,9**	**% 100**	**% +0,8**

- **انخفاض كتلة أجور الموظفين** برسم سنة 2026 بنسبة 3,6% راجع أساسا إلى ارتفاع عدد الموظفين المحالين على التقاعد لبلوغ حد السن القانوني **(99 موظف سنة 2025 و119 موظف مرتقب برسم سنة 2026)**؛
- **ارتفاع الميزانية الخاصة بالمعدات و النفقات المختلفة** بنسبة % 10,2، لتغطية النفقات المتعلقة أساسا بتوسيع عينة البحوث الإحصائية.
- الإبقاء على **نفس اعتمادات ميزانية الاستثمار** المفتوحة برسم سنة 2025، علما بأن هذه الاعتمادات تبقى ضعيفة مقارنة مع سنة 2019 حيث كانت تناهز 30 مليون درهم.

وضعية المناصب المالية المحدثة للتوظيف لفترة (2021-2025) وتوقعات الفترة (2026-2028)

الفترة 2021-2025			الفترة 2026-2028	
عدد الموظفين المحالين على التقاعد	عدد المناصب المالية المحدثة للتوظيف	الفرق	عدد الموظفين الذين سيحالون على التقاعد خلال الفترة 2026-2028	الحاجيات المتوقعة من المناصب المالية لفترة 2026-2028
430	195	- 235	307	323

- بلغ عدد الموظفين المحالين على التقاعد خلال الفترة 2021-2025، ما مجموعه 430 موظفًا، في حين لم يتجاوز عدد المناصب المحدثة، خلال نفس الفترة، 195 منصبًا فقط، مما أسفر عن **عجز قدره 235 منصبًا**
- حدد **عدد المناصب المالية المحدثة برسم مشروع ميزانية 2026 في 60 منصبا ماليا**. وهو عدد غير كافي لسد الحاجيات المتوقعة من المناصب المالية لفترة 2026-2028، والتي تقدر ب **323 منصب مالي**؛

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط 2026 موزعة على المديريات

	اعتمادات الاستثمار	اعتمادات التسيير	المجموع	النسبة %
المديريات المركزية	12,5 مليون درهم	136,3 مليون درهم	**148,8** مليون درهم	% 63,7
المصالح المسيرة بصفة مستقلة	8,7 مليون درهم	26,0 مليون درهم	**34,7** مليون درهم	% 14,8
المديريات الجهوية	2,4 مليون درهم	48,0 مليون درهم	**50,4** مليون درهم	% 21,5
المجموع	23,6 مليون درهم	210,3 مليون درهم	**223,9** مليون درهم	% 100

مواصلة تنزيل سياسة اللاتمركز من طرف المندوبية ، من خلال إسناد اختصاصات جديدة لمصالحها اللاممركزة والرفع من ميزانية التسيير المخصصة للمعدات والنفقات التي انتقلت من4,9% فقط سنة 2018 ، لتصل الى **21,5% في مشروع الميزانية لسنة 2026**.

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط 2026 حسب البرامج

الأرقام بمليون درهم

البرامج	المعدات والنفقات المختلفة	الاستثمار	المجموع	النسبة %
150 : القيادة والدعم	72,4	13,3	85,7	36,6%
126 : إنتاج المعلومة الإحصائية والحسابات الوطنية	110,7	5,3	114,2	48,8%
127 : الدراسات والأبحاث السوسيو اقتصادية والديموغرافية والدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التوقعات المستقبلية	4,3	1,1	4,5	2 ,4%
128 : تكوين الأطر في مجال الإحصاء والاقتصاد التطبيقي وعلوم المعلومات	22,9	5,7	28,6	12,2%
المجموع	210,3	23,6	233,9	100%

شكرا على حسن تتبعكم

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 15h00 إلى 17h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 6
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : ساعتان	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 5
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 11	عدد المعتذرين: 1

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة UNTM	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 27 نونبر 2025 على الساعة الثالثة بعد الزوال

موضوع الاجتماع: -دراسة مشروع الميزانية للمندوبية السامية للتخطيط برسم السنة المالية 2026

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
لحسن نازهي	منسق مجموعة التكوين الثة الديمقراطية الاشتعل	
عبد الرحيم التمسا	اس فريق الاحرار والعمارة	
عبد الرحمن الوفا	فريق الاحرار والعمارة	
فاطمة الحساني	RNI	
مبارك الساعي	التجمع الحركي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

باسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشـــرفني أن أعرض أمام أنظار المجلس الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2026.

فقد تدارســت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصــادية مشــروع الميزانية المذكورة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 28 نونبر 2025، برئاســة الســيد مولاي مســعود أكناو رئيس اللجنة، وبحضـور السـيد عبد القادر عمارة، رئيس المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي.

وقد شــكلت دراســة مشــروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصــادي والاجتماعي والبيئي فرصـة للوقوف على مضـامين الآراء والتقارير والدراسـات المعدة من قبل هذه المؤسـسـة الدسـتورية ذات الأهمية الكبرى، خلال سـنة 2025، وعلى مشـاريعها خلال السـنة القادمة، وكذا التوصـيات الصـادرة عنها في مجالات مختلفة تحظى باهتمام المؤسـسـة التشـريعية، كما كانت الفرصـة سـانحة للوقوف عند أبرز محطات التعاون بين مجلس المسـتشـارين والمجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي خلال سـنة 2025، والتي كانت محل إشـــادة من قبل الســـيد رئيس المجلس، وأعضـــاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

وقد كانت هذه الفرصـة مناسـبة سـانحة لتأكيد السـيد رئيس المجلس على أهمية التعاون مع مجلس المسـتشـارين، والذي تناول عددا من المواضـيع الأسـاسـية خلال السـنة الجارية، تجسـد أبرزها في إصـدار المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي لتقريرين هامين بناء على إحالة من مجلس المستشارين، وكذا مشاركته في لقاء دراسي

نظم بمجلس المستشارين حول الرأي الصادر عنه بشأن مشروع القانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

قدم السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مشروع ميزانية المجلس عبر عرض أبرز مجالات عمل المجلس وحصيلة منجزاته برسم ممارسة مهامه خلال سنة 2025، سواء ما يهم منها الآراء والتقارير والدراسات الصادرة عن المجلس، أو التعاون الدولي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع المجالس المماثلة، وكذا عرض الخطوط العريضة لمشروع ميزانية المجلس خلال السنة المالية 2026، حيث أشار السيد الرئيس إلى المحطة المتميزة المتمثلة في التعيين الملكي السامي الذي ناله من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله كرئيس للمجلس، بتاريخ 24 مارس 2025.

وأوضح السيد الرئيس أن المجلس اشتغل خلال السنة على جيل جديد من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الأثر المباشر على حياة المواطن والمقاولة، مؤكدًا أن المجلس شارك في تطوير الدينامية الجديدة لعلاقات التعاون والتنسيق مع الحكومة والبرلمان، مشددا على أهمية ترسيخ وتثمين الدينامية الإيجابية القائمة بين المجلس وشركائه المؤسساتيين.

وفي هذا السياق، أبرز السيد الرئيس أن المجلس تناول مجموعة من القضايا ذات راهنية اقتصادية وبيئية، منها آلية تعديل الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الصادرات المغربية، والأمن السيبراني، فضلاً عن متابعة موضوعات

التكيف مع الكوارث الطبيعية، وضياع وهدر المواد الغذائية، وحماية التنوع البيولوجي.

وأكد على اهتمام المجلس بتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء والشباب والأشخاص المسنين، ودعم اقتصاد الرعاية، إضافة إلى متابعة مجالات النقل القروي، والتكوين المهني، والمقاولات الصغيرة، والبحث العلمي والابتكار، والصناعة الغذائية والسيادة الغذائية.

واستحضر السيد الرئيس مشاركة المجلس مع الشركاء المؤسساتيين في دراسة مشاريع قوانين أساسية، من قبيل مشروع القانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون المسطرة الجنائية.

وفي محور خاص بالشباب، اعتبر أن هذه الفئة تظل في صلب اهتمام المؤسسة منذ تأسيسها، مؤكّدًا أن سنة 2025 عرفت تعزيز الانفتاح على الشباب والإنصات إليهم عبر لقاءات دورية مع طلبة الجامعات وممثلي المجتمع المدني الشبابي داخل المغرب وخارجه.مضيفا أن المجلس استقبل عدداً من المتدربين المغاربة والأفارقة، وأحدث لجنة مؤقتة لدراسة التحولات التي تعرفها الديناميات الشبابية الجديدة، في أفق وضع مقاربة مبتكرة للمشاركة المواطنة تجعل المجلس فضاءً للتعبير المسؤول ومؤسسة وسيطة موثوقة.

وعلى الصعيد الخارجي، أشار السيد الرئيس إلى أن المغرب رسّخ خلال سنة 2025 دوره الريادي في القارة الإفريقية من خلال رئاسة اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا. موضحًا أن المجلس ساهم في تعزيز الإطار المؤسسي والدولي للاتحاد، عبر المصادقة على اتفاق المقر واحتضان ببلادنا للمقر الدائم للاتحاد بتاريخ 19 أكتوبر 2025، وحصول الاتحاد على صفة عضو ملاحظ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

وفي السياق ذاته، تطرق إلى توسيع قاعدة العضوية والتمثيلية بضم مجلس زيمبابوي، ودعم انضمام مجلس غينيا الاستوائية، ومواصلة الجهود لمواكبة إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية في دول وسط إفريقيا وإفريقيا الجنوبية. مضيفًا أن

المجلس عمل على تطوير الشراكات الإقليمية والدولية، من خلال التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية لإعداد تقارير مشتركة حول العمل المناخي ودعم السياسات التنموية المستدامة، والانخراط في المبادرة الملكية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي، وتوقيع اتفاق تعاون مع برلمان مجموعة CEMAC لدعم التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون جنوب–جنوب.

كما أشار السيد الرئيس إلى زيارة عمل قام بها المجلس إلى جمهورية الصين الشعبية في شتنبر 2025 لتعميق التعاون وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة والتكامل الإفريقي–الآسيوي. مبرزًا أن الجانب الصيني أشاد بدور الاتحاد الإفريقي للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، وبالدور الريادي للمغرب في توسيع شبكات التعاون الإفريقي، كما تم الاتفاق على مواصلة التنسيق لبلورة شراكات عملية بين الاتحاد والمجلس الصيني في مجالات التنمية والحوار المؤسساتي.

وعلى الصعيد الدولي، أفاد أنه تم انتخاب المجلس عضوًا في مكتب اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية للفرنكوفونية(UCESIF) ، وإعداد وثيقة مرجعية بعنوان «تعزيز حكامة الماء من خلال مقاربة النكسوس في مجالات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية»، تحت إشراف المجلس واعتمادها بأبيدجان في 26 ماي 2025.

وأشار السيد الرئيس أن المجلس عزز تفاعله مع المؤسسة التشريعية خلال سنة 2025 من خلال استلام ثلاث إحالات من مجلس النواب، مؤكدًا أنه تم تقديم مخرجات عدد من أراء المجلس أمام اللجان البرلمانية الدائمة والموضوعية المعنية بشأن عدد من مشاريع القوانين.

كما ذكر السيد الرئيس بتنظيم المجلس، بالتعاون مع مجلس المستشارين، الدورة التاسعة للمنتدى البرلماني الدولي التاسع للعدالة الاجتماعية حول موضوع «الإطار العام لمنظومة الحماية الاجتماعية بالمغرب وتحديات ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة »، في 17 فبراير 2025.

وفيما يخص القضايا المعروضة على المجلس، أوضح السيد الرئيس أن المؤسسة اشتغلت على مجموعة من الإحالات المرتبطة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من بينها: تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدًا في المغرب :النمو و التحديث و التطوير ، ومساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية التنافسية الاقتصاد الوطني، إلى جانب مواضيع حول ضياع وهدر المواد الغذائية، واقتصاد الرعاية، والنقل القروي المستدام، والتكوين المستمر، والسلوك المدني في الفضاء العام والأماكن العامة ، والتنوع البيولوجي، بالمغرب والتعاون بين الجماعات في خدمة التنمية الجهوية.

كما أكد السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن المجلس واصل إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير التي يطلقها عبر الاستشارات المواطنة، من خلال المنصة الرقمية التفاعلية "أشارك" .(ouchariko.ma) وأفاد أن المجلس نظم زيارات ميدانية من لدن لجانه الدائمة أثناء إعداد مشاريع آرائه، للاستماع إلى مختلف الفاعلين وطنياً ومحلياً، بهدف تعزيز التوطين الترابي لأعمال المجلس. مبرزا في السياق ذاته إلى إعداد بحوث ميدانية لرصد آراء وتجارب المواطنات والمواطنين حول بعض القضايا التي يشتغل عليها المجلس، ومواصلة الانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين من خلال تنظيم ورشات مواطنة مشتركة تجمع أعضاء المجلس مع ممثلين عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي مجال النهوض بالتواصل والترافع المؤسساتي حول توصيات المجلس، أشار السيد الرئيس إلى تنظيم لقاءات وورشات تواصلية لتقديم مخرجات الآراء والدراسات أمام الفاعلين المعنيين وممثلي البرلمان، مع فتح هذه اللقاءات أمام عموم المواطنين عبر المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي. وتمت مواكبة هذا التوجه بتوظيف أدوات رقمية حديثة. كما شهدت سنة 2025 تنظيم دورات تكوينية في مجال الذكاء الاصطناعي والتواصل الرقمي لفائدة موظفي المجلس.

أما فيما يتعلق بتقوية الحكامة الداخلية والأمن السيبراني، فأكد أنه تم إصدار منشور داخلي لتطبيق التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، وتعزيز الموارد

البشرية بأطر متخصصة في الأمن السيبراني ، إلى جانب مواصلة تهيئة فضاءات العمل والتحول الرقمي للمساطر الإدارية. كما حرص المجلس على تطوير مناهج التدبير وتحيين جرد ممتلكاته، ووضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفاءات.

وفي عرضه لبرنامج عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2026، أكد السيد رئيس أن المجلس سيعمل على مواصلة دراسة مجموعة من المواضيع في إطار الإحالات والإحالات الذاتية التي تم الشروع فيها خلال سنة 2025. منها الاشتغال على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، المتعلقة بانخفاض المعدل الكلي للخصوبة. وكذا دراسة موضوع الديناميات الجديدة للشباب وموضوع الصناعة الغذائية والسيادة الغذائية إلى جانب مواصلة دراسة الأمن السيبراني بالمغرب من خلال تحليل الرهانات والتحديات ،فضلا عن برمجة مواضيع جديدة خلال سنة 2026.

وفي ختام عرضه، أشار السيد الرئيس إلى أن مشروع ميزانية المجلس برسم سنة **2026** بلغ ما قدره **150.245.000**درهم، وأن توزيع الميزانية شمل تعويضات الأعضاء التي حافظت على استقرارها في حدود **30.000.000**درهم، وأجور الموظفين التي سجلت ارتفاعًا طفيفًا بنسبة **1,71%**لتصل إلى **4.155.000**5درهم، وتم تخصيص حوالي **52.090.000**درهم لنفقات المعدات والمصاريف المختلفة ، كما تم تخصيص مبلغ **14.000.000**درهم لميزانية الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

شكلت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس فرصة عبر خلالها السيدات والسادة المستشارون عن اهتمام كبير بأدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والبيئي، بوصفه أحد اللبنات الرئيسية في صرح المؤسسات الدستورية بالمملكة، وجسرا حقيقيا بين الدولة والمجتمع، وبين الحاضر والمستقبل.

فقد ثمن المتدخلون المجهودات المبذولة من قبل المجلس، مؤكدين على أهمية الآراء والدراسات والتقارير الصادرة عنه، باعتبارها مرجعية أساسية بالنسبة إلى أعضاء مجلسي البرلمان وبالنسبة للحكومة أيضا، خاصة في ما يتعلق بإعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية، وكذا ممارسة المهام التشريعية والرقابية لأعضاء البرلمان.

وفي هذا الصدد، ركزت عدد من المداخلات على ضرورة تثمين الآراء والدراسات والتقارير الصادرة عن هذه المؤسسة الدستورية واستثمارها بشكل جيد، بالنظر لما تتسم به، وما يتسم به المجلس، من مصداقية، ومهنية وموضوعية واستقلالية وفعالية.

وتوقفت مختلف المداخلات عند قضايا أساسية همت بشكل خاص: مآل التوصيات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ومدى إلزامها وتأثيرها، وبعض المواضيع ذات الراهنية التي تحتاج إلى تقديم المجلس لآراء ودراسات بشأنها، وانفتاح المجلس على مختلف مكونات المجتمع المدني والشرائح الاجتماعية، لاسيما فئة الشباب، وإمكانياته التواصلية، وكذا الاعتمادات المالية المرصودة للمجلس، إلى جانب قضايا أخرى، مع تقديم عدد من الاقتراحات الأساسية.

وهكذا، تساءلت عدد من المداخلات عن الآليات المعتمدة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتتبع مآل التوصيات الصادرة عنه، والتي تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لعدد من القضايا، مؤكدة على ضرورة إرساء آلية للمتابعة الدورية لمآل التوصيات الصادرة عن المجلس؛ على اعتبار أن إهمال هذه التوصيات، على أهميتها، يعتبر تبديدا للجهود الكبيرة المبذولة من قبل المجلس، كما طرحت عدة مداخلات حدود الإلزام القانوني لتلك التوصيات لا سيما بالنسبة للجهات التي صدرت الآراء بناء على إحالة منها.

وارتباطا بذلك، تمت إثارة بعض القضـــايا الأخرى المتصـــلة بتوصـــيات المجلس، همت تأثير توقيت الإحالة وصـدور الرأي، وبالتالي التوصـيات المضـمنة فيه، على مآل قضـية اقتصـادية أو اجتماعية أو بيئية معينة، كما كان الشـأن، على سـبيل المثال بالنســبة إلى الرأي المتعلق بمشــروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمســطرة الجنائية، الذي جاءت الإحالة بشــأنه متأخرة للتجاوب مع النقاش المجتمعي الواسع الذي أثارته بعض مقتضياته.

لذلك، أكدت إحدى المداخلات على أنه من المهم أن تصدر الآراء المتعلقة بمشاريع ومقترحات القوانين في توقيت مناسـب ومبكر بالنسـبة إلى المسـطرة التشـريعية، حتى يتمكن أعضاء مجلسي البرلمان من أخذها في الاعتبار قبل الشروع في مناقشة مشاريع النصوص القانونية.

وعلى صـــعيد تأثير التوصـــيات الصـــادرة عن المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي، أكدت مختلف المداخلات على أهمية الاســـتراتيجية التواصـــلية للمجلس في هذا الشـأن، وعلى ضـرورة صـياغة المجلس لأرائه وتوصـياته بلغة يمكن قراءتها بشـكل متطـابق من قبـل الجميع، وبشـــكل مفهوم ومنســـجم، حتى لا تكون هنـاك بعض القراءات غير الســـليمة، ومن أمثلة على ذلك، أشـــارت إحدى المداخلات إلى موقف المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي من المادة 03 من مشـــروع قانون المســـطرة الجنـائيـة، حيـث أكـد على أهميـة موقف هـذا المجلس، الـذي أكـد على المقـاربـة التشـريعية، التي تبناها المشـرع بشـأنها، من أجل تحصـين المتابعات القضـائية، وليس التضييق على الحق في التبليغ على جرائم المساس بالمال العام.

أما بخصـــوص بعض المواضـــيع ذات الراهنية، التي أكدت عدة مداخلات على ضـــرورة مقاربتها من قبل المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي والبيئي، فقد أجمعت مختلف المداخلات على ضـرورة إيلاء أهمية خاصـة للذكاء الاصـطناعي، ولاسـتخدام اليافعين لوسائل التواصل الاجتماعي وكذا وضعية الشباب بالمغرب.

كما أشارت مختلف المداخلات إلى مواضيع أخرى أساسية، همت ما يلي:

- إصدار رأي استشاري سنوي حول وضعية الشباب المغربي، يسلط الضوء على تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- إدماج المغاربة العائدين من الخارج في سوق الشغل؛
- تنظيم مهنة المؤثر الرقمي وحماية الأطفال من التأثير التجاري؛
- مستقبل العمل عن بعد وتأثيره على المدن المتوسطة والكبرى؛
- سبل عكس اتجاه هجرة الأطباء والكفاءات الطبية.

أما على صعيد المقاربات والمناهج، فقد أكدت مداخلات أعضاء اللجنة على ما يلي:

- تطوير منصة رقمية مفتوحة للاستشارة والمشاركة المباشرة؛
- اعتماد مقاربات استباقية لفهم التحولات المرتبطة بالجيل الجديد، خاصة في سوق الشغل وفي القيم الاجتماعية والثقافية.

إلى جانب ذلك، قدمت إحدى المداخلات اقتراحات أساسية للنهوض بأدوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على غرار إلزام الإدارات الحكومية بإشراك المجلس في مرحلة تصميم السياسات وليس فقط عرض مشاريع القوانين، وذلك ما يمكن أن يتم عبر اتفاقيات إطار مع القطاعات الحكومية، وكذا إحداث وحدة تواصل وتنسيق تعنى بمرافقة مشاريع السياسات منذ بدايتها.

كما تمت المطالبة بتحقيق أكبر قدر ممكن من الانفتاح في عملية التشاور مع المجتمع المدني والباحثين الشباب والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وممثلي الجماعات الترابية. إلى جانب العمل على تطوير صياغة التوصيات وتقديمها في شكل خريطة طريق متكاملة عوض الصياغة العامة؛ وجعل تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي شرطا أوليا في كل رأي أو تقرير يصدره المجلس؛ وإحداث آلية متابعة سنوية لمآل آراء المجلس.

أما في ما يخص انفتاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد ثمنت جميع المداخلات مقاربة المجلس في ما يخص انفتاحه على المجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وعلى الإعلام الذي يعتبر شريكا أساسيا في نشر ثقافة الحكامة والنزاهة.

كما ثمنت مداخلات أخرى انفتاح المجلس على فئة الشباب بشكل خاص، ونوهت إحدى المداخلات على انفتاحه على مختلف المركزيات النقابية، وعلى توسيعه للنقاش بشأن مختلف المسائل المعروضة عليه.

أما في ما يخص الميزانية المرصودة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2026، فقد أكدت مختلف المداخلات على ضرورة الرفع من الاعتمادات المرصودة له، لا سيما من أجل تطوير موارده البشرية التي تضطلع بمهام وأدوار أساسية وكذا النهوض بالخدمات الاجتماعية المخصصة لهم، وكذا من أجل الدفع باستراتيجية عمل المجلس في الجانب المتعلق بالتعاون الدولي.

وإلى جانب هذه العناصر الأساسية، توقفت مداخلات السيدات والسادة أعضاء اللجنة عند أهمية تعزيز التواصل والتنسيق بين مجلس المستشارين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعزيز الطبيعة التشاورية والتشاركية للآراء الصادرة عنه، وقدرته على الوصول بالمعلومة إلى مختلف الشرائح الاجتماعية عبر استثمار وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، ونشر القصاصات باللغة الأمازيغية.

وفي الختام، تم التأكيد على جاهزية اللجنة للتعاون مع المجلس من أجل عقد لقاءات أو ندوات مشتركة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك، كما تم التساؤل عن خطط المجلس المستقبلية بشأن الآراء التي قطعت مراحل متقدمة للمصادقة على غرار التقرير المتعلق بهدر الغذاء، وكذا عن آلية المصادقة على التقارير.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في سياق تفاعله مع مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد عبد القادر عمارة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أنه رغم كون توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي هي توصيات استشارية غير ملزمة، إلا أن الحكومة

كثيرا ما تأخذ ببعض التوصيات الصادرة عنه، في مراحل مختلفة، مؤكدا على أن هنالك انفتاحا مهما من البرلمان على آراء وتوصيات المجلس، معبرا عن أمله في تعزيز مكانتها.

كما بين السيد عبد القادر عمارة، أن اهتمام المجلس بآليات الديمقراطية التشاركية وانفتاحه على محيطه، يأتي في إطار أدواره المكملة لباقي المؤسسات الدستورية الأخرى ويسعى إلى تجويد عمل المجلس وإغناء آرئه وتوصياته، كما أكد على أن هذا الانفتاح يتكامل مع وسائل الديمقراطية ولا يتعارض معها.

لذلك، أكد على أن طبيعة البناء الديمقراطي للمملكة المغربية تجعل أن الحكومة هي صاحبة المبادرة في ما يخص السياسات العمومية وهي التي تتحمل مسؤولية القرارات الصادرة عنها ومسؤولية السياسات التي تتولى تنزيلها.

وطبيعة البناء الديمقراطي نفسه هو ما يخول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي أفرد له الدستور بابا خاصا، وهو الباب الحادي عشر منه، دورا استشاريا، وليس سلطة استشارية، وعليه فإن المجلس لا يمكن ان يلزم الحكومة بتوصياته وآرائه، بل إن مهمته تنحصر في الدور الاستشاري وهذا مهم للغاية بالنسبة للبناء الديمقراطي لبلادنا.

وفي ما يخص الانفتاح والتشاور، أبرز السيد الرئيس أهمية الأدوات التي يتوفر عليها المجلس، خاصة المنصة الرقمية التشاركية oucharikо.ma، التي تتيح التشاور مع المواطنات والمواطنين بخصوص مختلف القضايا المعروضة على المجلس، كما أبرز الجهود المبذولة على مستوى الاستماع للشباب واستقبالهم وتعزيز النقاش معهم، دون أن يخفي طموحه لتوسيع وتطوير الآليات المتاحة لإنشاء قنوات تواصل أكثر تقدما مع المجتمع المدني ومع مختلف الفاعلين، على غرار ما هو عليه الأمر في بعض التجارب المقارنة.

وأكد أيضا على أن هناك تفكيرا لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لأجل تطوير أنوية أو خلايا جهوية، من أجل تعزيز قدرته على التعامل مع مختلف المعطيات على مستوى الجهات والنهوض بمهامه بالشكل الأمثل، منبها إلى أن هذه

المسألة تتطلب تعديلا على مستوى القانون التنظيمي للمجلس، وأنها غير مطروحة على المدى القريب، لكنها تمثل طموحا في طور البلورة.

وفي ما يخص آراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي التي تهم مشاريع ومقترحات القوانين، أبرز السيد الرئيس أن المجلس يسعى إلى تقديم رأيه، متى تم عرض الأمر عليه، مع اتخاذ المسافة الكافية من العملية التشريعية ودون أن يكون له تأثير عليها، منبها إلى أن أهمية تلك الآراء تتجسد في دورها في تقديم استشارة إلى أعضاء البرلمان والحكومة وأنهم هم المعنيون فقط بالمبادرة والمسطرة التشريعية.

أما في ما يخص بعض القضايا المعروضة على المجلس، أشار إلى المجهودات التي تم بذلها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لفهم ظاهرة التعبيرات الشبابية، مثل GenZ، وإلى أهمية الإسهام الذي قام به المجلس لأجل استيعاب وفهم هذه الظاهرة، وكذا لفت الانتباه إلى وضعية الشباب الذين لا يتابعون تعليما ولا تكوينا لا يتوفرون على عمل، والذين يشكل التعامل معهم والنهوض بأوضاعهم تحديا حقيقيا.

كما أفاد أن المجلس سيعمل عما قريب على تقديم رأيه المتعلق بضياع وهدر المواد الغذائية.

وبخصوص اعتماد التقارير والآراء من قبل الجمعية العمومية للمجلس، أوضح السيد الرئيس أن الجمعية العامة تصادق على الآراء والتقارير بعد مناقشتها وبعد اعتماد ملاحظاتها التي تطلبها من اللجنة المختصة، لا سيما التشاور والعودة إلى الفئات الممثلة بالمجلس، وأنه عندما يكون التقرير جاهزا يحال من قبل مكتب المجلس على الجمعية العامة للتصويت عليه، وأن هذا التصويت غالبا ما يكون بالإجماع على المستوى العملي، بالنظر لمستوى التوافق الكبير داخل المجلس.

أما فيما يعود إلى تتبع التوصيات الصادرة عن المجلس، أشار السيد الرئيس إلى أن المجلس بصدد العمل على تطوير آلية لتتبع التوصيات الصادرة عنه، وأن المشروع في مراحله الأولى وسوف يتم تقديمه وعرضه عند استكماله.

وبشـــأن ميزانيـة المجلس، أوضـح السـيد الرئيس بـأن المجلس الاقتصـادي والاجتماعي والبيئي لا يواجه تحديات على هذا المسـتوى، وأن الموارد المرصـودة له كافية، وأنه لو تطلبت أعماله الرفع من موارده البشـرية في المسـتقبل، فإن الحكومة تتجاوب مع المطالب المتعلقة بهذا الجانب.

وفي الختام، أكد السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على انفتاح المجلس لعقد لقاءات وحوارات مع مكونات مجلس المستشارين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما وأن المجلسين تجمعهما اتفاقية تعاون.

عرض السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵡ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵙⵉ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⵅ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

تقديم مشروع ميزانية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم سنة 2026

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

- مجلس المستشارين -

الجمعة 07 جمادى الآخرة 1447 الموافق لـ 28 نونبر 2025

عناصر العرض

- تذكير بالإطار المرجعي لعمل المجلس وأجهزته وطريقة اشتغاله
- حصيلة إصدارات المجلس منذ تأسيسه وخلال سنة 2025
- إضاءة على عمل المجلس في مجالي المشاركة المواطنة والديناميات الشبابية
- انخراط المجلس في الدينامية الدولية
- مشروعا برنامج عمل وميزانية المجلس برسم سنة 2026

إننا بتنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، نعطي دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، التي أطلقناها ، منذ تولينا أمانة قيادة شعبنا الوفي؛ في تلازم بين الديمقراطية الحقة، والتنمية البشرية والمستدامة.

[...]

ومن هنا، فإننا لن نقبل بتحويل هذا المجلس إلى غرفة ثالثة. كلا ، إننا نريده فضاء جديدا واسعا، يعزز ما توفره دولة المؤسسات، التي نحن لها ضامنون، من هيآت للحوار البناء، والتعبير المسؤول، والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع وأجياله؛ تجسيدا لنهجنا الراسخ في إشراك القوى الحية للأمة في إيجاد إجابات جماعية وخلاقة، للقضايا التنموية الكبرى، التي تحظى بسامي عنايتنا.

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي ألقاه جلالة الملك خلال تنصيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 21 فبراير 2011

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⴰⵜⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵔⵓⴱⵉⵏ

Conseil Economique, Social et Environnemental

تذكير بالإطار المرجعي لعمل المجلس وأجهزته وطريقة اشتغاله

الإطار المرجعي لعمل المجلس

1. الدستور: الباب الحادي عشر

الفصل 151 : يحدث مجلس اقتصادي واجتماعي وبيئي.

الفصل 152 : للحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين أن يستشيروا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في جميع القضايا، التي لها طابع اقتصادي واجتماعي وبيئي.
يدلي المجلس برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة.

الفصل 153 : يحدد قانون تنظيمي تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتنظيمه، وصلاحياته، وكيفيات تسييره.

2. القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المادة 2 : ... يضطلع المجلس بمهام استشارية لدى الحكومة ومجلس النواب ومجلس المستشارين.
ولهذا الغرض، يعهد إليه القيام (...) بما يلي:
- الإدلاء برأيه في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة وفي جميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بالجهوية المتقدمة؛
- تحليل الظرفية وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والجهوية والدولية وانعكاساتها؛
- تقديم اقتراحات في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- تيسير وتدعيم التشاور والتعاون بين الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمساهمة في بلورة ميثاق اجتماعي؛
- إنجاز الدراسات والأبحاث في الميادين المرتبطة بممارسة صلاحياته.

المادة 3 : باستثناء مشاريع قوانين المالية، للحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين، كل في ما يخصه، أن يستشير المجلس، حول:
أ) مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
ب) المشاريع المرتبطة بالاختيارات الكبرى للتنمية ومشاريع الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسة العامة للدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المادة 4 : يمكن للحكومة ولمجلس النواب ولمجلس المستشارين استشارة المجلس أيضا بخصوص : مشاريع ومقترحات القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولا سيما الرامية منها إلى تنظيم العلاقات بين الأجراء والمشغلين وإلى سن أنظمة للتغطية الاجتماعية، وكذا كل ما له علاقة بسياسة عمومية ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي.

الإطار المرجعي لعمل المجلس

3. النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

النظام الداخلي الأول للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2011 استنادا إلى القانون التنظيمي 09-60 الصادر في عام 2010.

تمت مراجعته في 2015 وفقا للقانون التنظيمي 12-128 الصادر في 2014.

نُقح في 2024 ليعكس الرؤية الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

- وضع دليل للمساطر الداخلية وميثاق للأخلاقيات؛

- تنظيم جلسات حوار تفاعلية عبر منصات إلكترونية تابعة للمجلس، من أجل تمكين المواطنات والمواطنين من الإسهام في مناقشة القضايا المعروضة على أنظار المجلس؛

- تنظيم ورشات عمل تفاعلية خاصة، بتنسيق مع الجهات والهيئات الجهوية الاستشارية المحدثة لدى مجالس الجهات.

مكونات المجلس

يتألف المجلس، علاوة على الرئيس، من 105 عضوا، تم تعيينهم لولاية مدتها 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، باستثناء أعضاء فئة الشخصيات التي تمثل الهيئات والمؤسسات المعينة.
ويتوزع أعضاء المجلس على 5 فئات (الباب الثالث المواد 11 إلى 17 من القانون 128.12)

فئة المجتمع المدني: 16 عضوا

يمثلون هيئات وجمعيات نشيطة في الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعوي، يتم اختيارهم اعتبارا لمساهمتهم في هذه الميادين، وعددهم 16 عضوا، من بينهم 8 أعضاء يعينهم رئيس الحكومة، و4 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و4 أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين.

فئة ممثلي : 24 عضوا

ممثلو النقابات الأكثر تمثيلا للأجراء بالقطاعين العام والخاص، من بينهم 12 عضوا يعينهم رئيس الحكومة، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين، وذلك باقتراح من النقابات التي تنتدبهم بناء على التجربة والخبرة والمؤهلات العلمية.

فئة الهيئات والجمعيات المهنية: 24 عضوا

يمثلون المقاولات والمشغلين في عدد من الميادين، من بينهم 12 عضوا يعينهم رئيس الحكومة، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس النواب، و6 أعضاء يعينهم رئيس مجلس المستشارين، وذلك باقتراح من الهيئات والجمعيات المهنية التي تنتدبهم بناء على التجربة والخبرة والمؤهلات العلمية.

فئة الخبراء:

يعينهم جلالة الملك اعتبارا للكفاءات الخاصة والخبرة والتجربة التي يتوفرون عليها وعلى مؤهلاتهم العلمية أو التقنية.

فئة الشخصيات التي تمثل المؤسسات والهيئات التالية :

- المندوب السامي للتخطيط؛
- والي بنك المغرب؛
- الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- رئيس مؤسسة الوسيط؛
- رئيس مجلس الجالية المغربية بالخارج؛
- رئيس المجموعة المهنية للأبناك بالمغرب؛
- المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- مدير الصندوق المغربي للتقاعد؛
- الرئيس المدير العام للصندوق المهني المغربي للتقاعد؛
- مدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي؛
- رئيس المرصد الوطني للتنمية البشرية؛
- رئيس المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- رئيس المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛
- رئيس الهيأة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز؛
- المدير العام لمكتب التكوين وإنعاش الشغل؛
- مدير الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

أجهزة المجلس

يتكون المجلس من الأجهزة التالية:

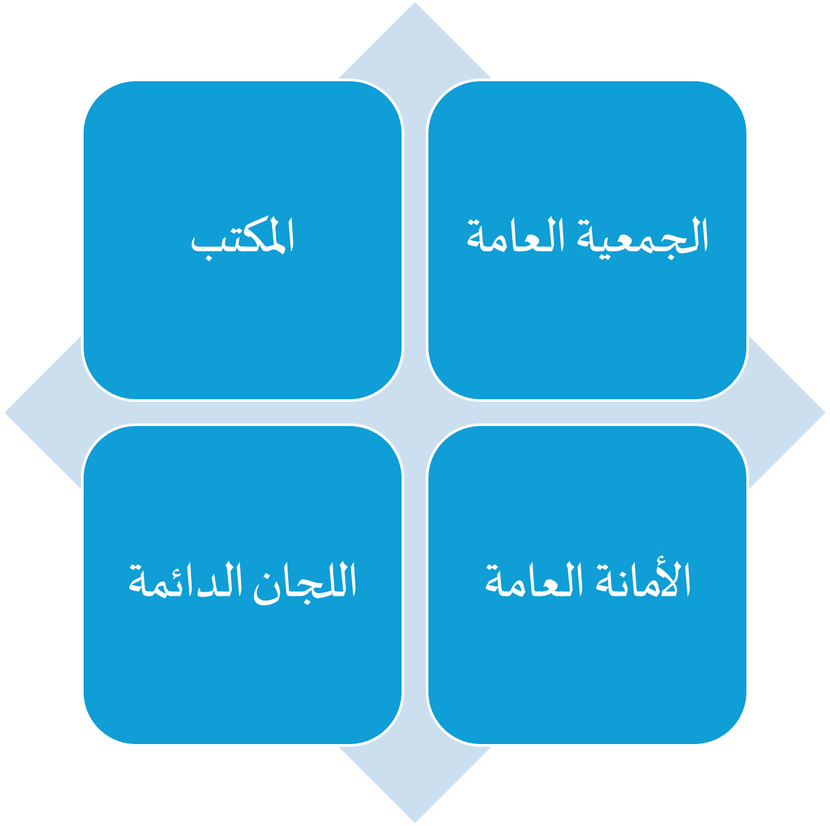

ويمكن له أن يحدث، عند الاقتضاء، لجانا مؤقتة أو مجموعات عمل خاصة لدراسة موضوع معين يدخل ضمن صلاحياته.

اللجان الدائمة واختصاصاتها (1/2)

1- لجنة القضايا الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية

- السياسات الاقتصادية والمالية
- قضايا التنمية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- التنافسية ومناخ الأعمال
- المشاريع الاستراتيجية
- السوق الداخلية
- حماية المستهلك
- العلاقات الاقتصادية الخارجية للمغرب

2- لجنة التشغيل والعلاقات المهنية

- الشغل وسياسة إنعاش التشغيل
- الحماية الاجتماعية للأجراء
- الإدماج المهني وإدماج الشباب وتوجيههم
- تنظيم الشغل ومضمونه وجودته
- شروط الشغل وحقوق المأجورين وغير المأجورين
- تطبيق التشريع الوطني والمعايير الدولية للعمل
- تحديث عالم الشغل وتنمية الرأسمال البشري
- تيسير التشاور والتعاون بين الفرقاء الاجتماعيين بتنسيق مع اللجان الدائمة الأخرى المعنية

3- لجنة القضايا الاجتماعية والتضامن

- قضايا الأسرة والمرأة والأطفال
- قضايا الشباب
- الأشخاص في وضعية إعاقة
- قضايا المسنين
- قضايا الهجرة
- الحماية الاجتماعية والصحة
- التضامن والعمل الاجتماعي
- حماية حقوق الفئات الهشة

4- لجنة البيئة والتنمية المستدامة

- حماية وتثمين البيئة
- التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي
- البحر والمحيطات
- الطاقات المتجددة والاقتصاد الأخضر
- البرامج الاستراتيجية المرتبطة بالطاقات
- الوقاية من المخاطر البيئية وتدبيرها
- جودة السكنى والعمارة الإيكولوجية
- إنتاج الماء وتدبيره

اللجان الدائمة واختصاصاتها (2/2)

5- لجنة مجتمع المعرفة والإعلام

- تكنولوجيات المعلومات والاتصال
- إنتاج المعرفة وتطويرها ونشرها
- الابتكار والتطور التكنولوجي
- الاقتصاد الرقمي
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتقدم التكنولوجي
- المعرفة العلمية والإنسانية وتقاسمها
- المحافظة على التراث وتثمينه
- الأنشطة الفنية والرياضية والترفيهية

6- لجنة تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

- السياسات الاقتصادية والمالية
- السياسات ذات الطابع الالتقائي
- الحكامة والرأسمال المؤسساتي
- الإعلام الاقتصادي والمالي
- بنك المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- إعداد الجزء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من التقرير السنوي
- إنجاز تقرير موضوعاتي حول قضايا راهنة

7- لجنة الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية

- الجهوية واللامركزية واللاتمركز
- تنمية العالم القروي
- تنمية الجماعات الترابية والتنمية الجهوية
- التنظيم الترابي وإعداد التراب والتعمير والسكن
- تنمية التجهيزات الجهوية والجماعية
- النقل والاتصالات
- تنظيم ورشات عمل تفاعلية مع الجهات والهيئات الاستشارية الجهوية

نوعية إصدارات المجلس

الإحالات	الإحالات الذاتية	التقرير السنوي	دراسات موضوعاتية	إصدارات أخرى
واردة من الحكومة أو مجلس النواب أو مجلس المستشارين	يمكن للمجلس أن يقوم بمبادرة منه، بالإدلاء بآراء أو تقديم اقتراحات أو إنجاز دراسات أو أبحاث في مجالات اختصاصه	<u>يتكون من ثلاثة أقسام:</u> - تحليل للحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلاد - موضوع خاص من موضوعات الساعة يكتسي راهنية خاصة - حصيلة أنشطة المجلس خلال الفترة التي يشملها التقرير	يمكن أن يعد المجلس دراسات وأبحاث تتعلق بمواضيع تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لحاضر البلاد ومستقبلها	- نقاط يقظة (Alerte-CESE) - مذكرات موضوعاتية - مذكرات تفكير - إضمامات ودفاتر - بلاغات...

مسار إنجاز الإحالات والإحالات الذاتية

المنهجية

- **الإنصات** إلى مختلف الفاعلين المعنيين بالموضوع (فاعلون مؤسساتيون، القطاع الخاص، منتخبون، خبراء، أكاديميون، ممثلو المجتمع المدني،...).
- إطلاق **استشارات مواطنة** لاستقاء آراء ومقترحات وتمثلات المواطنات والمواطنين حول الموضوع، وذلك من خلال المنصة الرقمية "أشارك" التي وضعها المجلس لهذا الغرض انطلاقا من سنة 2022.
- **دراسة وتحليل الوثائق** والمعطيات والأدبيات المتوفرة للجنة حول الموضوع.
- **دراسة مقارنة للتجارب الدولية** والممارسات الفضلى.
- القيام **بزيارات** ميدانية عند الاقتضاء.
- تنظيم **ورشات مواطنة** على صعيد المجالات الترابية.
- **النقاش** وتعبئة الذكاء الجماعي (على مستوى اللجنة أو من خلال إشراك باقي الأعضاء من مختلف الفئات).

الجهاز الإداري المواكب لعمل المجلس

التنظيم

رئاسة المجلس

الأمانة العامة

البنيات الإدارية:

- الشؤون الإدارية والمالية
- الدعم والدراسات
- المشاركة المواطنة
- التعاون الدولي
- نظام المعلومات
- التواصل

آليات الاشتغال

دليل المساطر الداخلية :
- يؤطر مسار إعداد آراء وتقارير المجلس
- يحدد طبيعة التفاعلات بين الأعضاء والجهاز الإداري
- يوضح مختلف المسؤوليات

آلية اختيار مواضيع الإحالات الذاتية: المعايير ونمط الانتقاء والمصادقة

آلية الرصد واليقظة : لتيسير اختيار المواضيع وإغناء مسلسل الإعداد بالمعطيات

الدليل المنهجي لإعداد التقارير والآراء وفق منهجية السردية (Storytelling)

مسلسل التدقيق والجودة

الحكامة

- استعمال كلي للمناصب المالية
- نسبة التأطير 75 في المائة
- إعمال مقاربة النوع الاجتماعي في صفوف الموارد البشرية بنسبة 46 في المائة
- نسبة النساء في مناصب المسؤولية 53 في المائة
- ترقية نظامية منتظمة، مع إعطاء الأولوية لموظفي المجلس في التعيين في مناصب المسؤولية
- مواصلة التحول الرقمي لعدد من المساطر الإدارية
- وضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفاءات بالمجلس

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⴰⵔⵜⴰⵡⴰⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵙⵙⵏⴰⵏ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

حصيلة إصدارات المجلس منذ تأسيسه وخلال سنة 2025

منذ تأسيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

منذ إحداثه سنة 2011، أنجز المجلس حوالي 146 إصدارا ما بين تقارير موضوعاتية وتقارير سنوية وآراء ودراسات في عدد من المجالات المندرجة ضمن نطاق اختصاصه:

المجالات	الإحالات	الإحالات الذاتية	التقارير السنوية
المجال الاقتصادي	9	13	
المجال الاجتماعي	12	20	
مجال التشغيل والعلاقات المهنية	5	10	
المجال البيئي والتنمية المستدامة	4	15	
مجال المعرفة والإعلام	2	9	
المجال الثقافي	-	8	
مجال الجهوية المتقدمة والتنمية القروية والترابية	2	11	
الدراسات العرضانية (بما فيها المنجزة بتكليف ملكي سامٍ)	7	5	
المجموع: 146	41 (22 منها حول مشاريع قوانين) - 06 من رئاسة الحكومة - 16 من مجلس النواب - 19 من مجلس المستشارين	91	14

أبرز التقارير التي كان لها صدى إعلامي ومجتمعي (1/2)

أبرز التقارير التي كان لها صدى إعلامي ومجتمعي (2/2)

بخصوص حصيلة سنة 2025 (1/2)

❖ **إصدارات المجلس برسم سنة 2025: آراء، تقارير ودراسات**

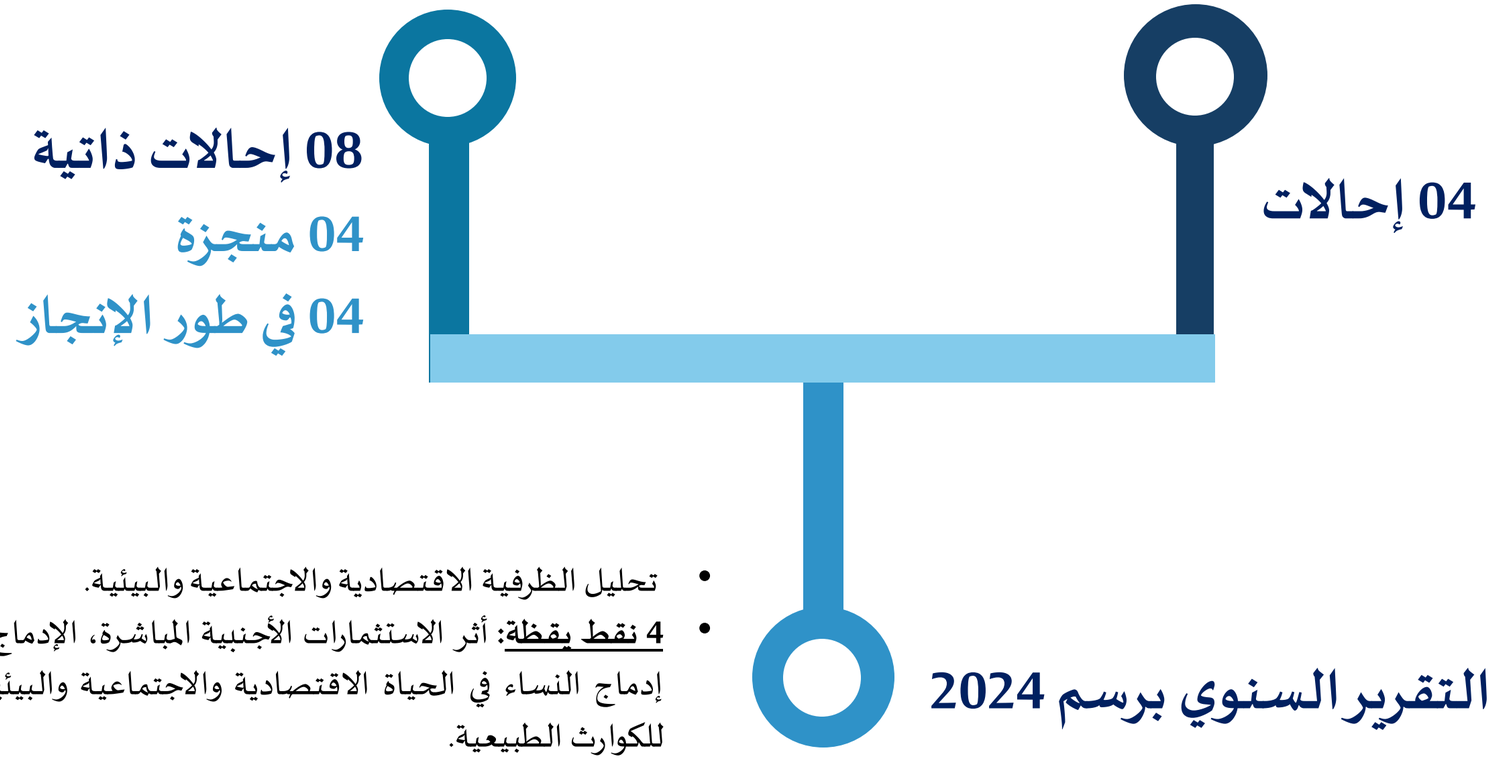

- تحليل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- **4 نقط يقظة**: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب، إدماج النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التزايد المطرد لتعرض المغرب للكوارث الطبيعية.
- **الموضوع الخاص للتقرير السنوي**: الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المسنين.
- أنشطة المجلس.

بخصوص حصيلة سنة 2025 (2/2)

❖ إصدارات المجلس برسم سنة 2025: آراء، تقاريرودراسات

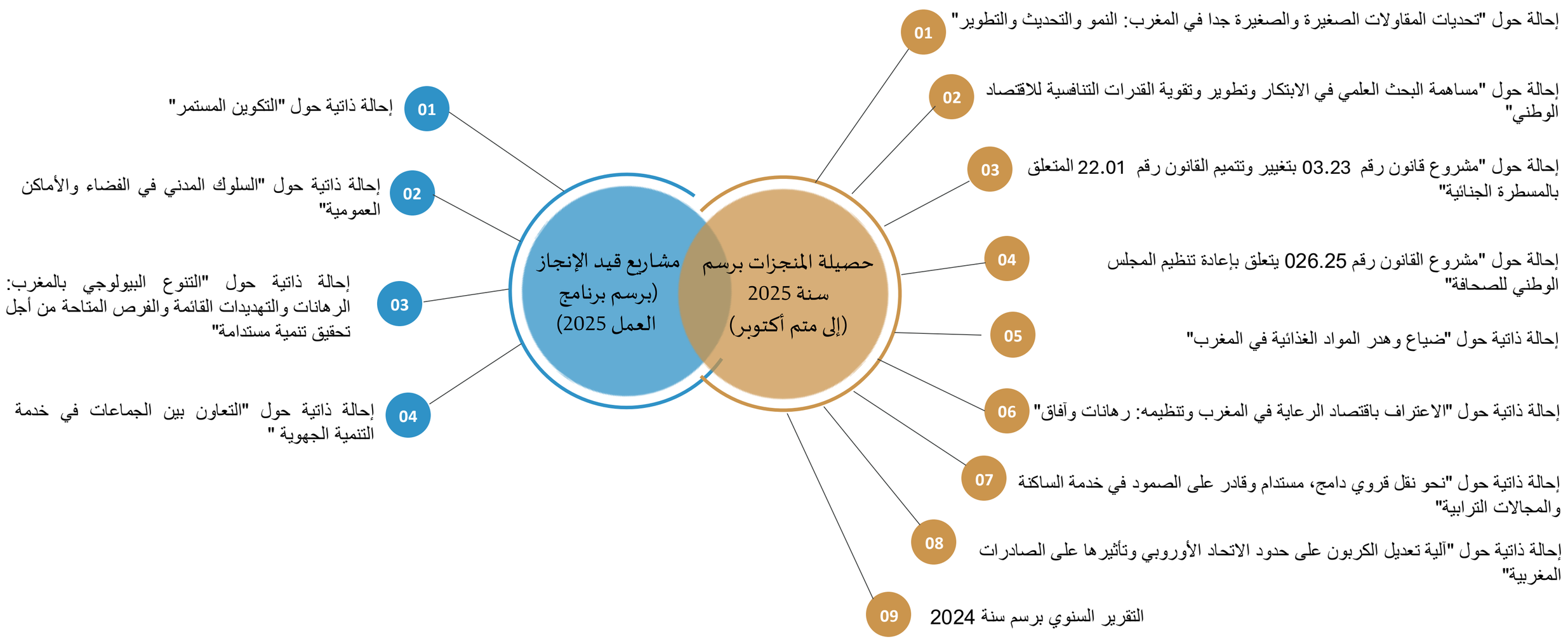

مقتطفات من أبرز مخرجات آراء وتقارير المجلس برسم سنة 2025

في المجال الاقتصادي

- استصدار "قانون الأعمال الصغيرة" وتفعيل نظام التمويل والمواكبة الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى لتعزيز صمودها ونموها وتحديث وحداتها الإنتاجية (رأي : تحديات المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في المغرب، بطلب من مجلس المستشارين).
- تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والنهوض بدينامية إحداث مناصب الشغل من خلال تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعكاساتها الإيجابية تجاه النسيج الوطني. (نقطة يقظة بالتقرير السنوي 2024 : تعزيز أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة).
- بلورة وتنفيذ استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار، تتسم بالتجانس والاندماجية، وتنسجم مع أولويات بلادنا. ويشمل ذلك على الخصوص ضمان تمويل مستدام وقوي للبحث العلمي والابتكار لتحقيق نسبة 3% من الناتج الداخلي الإجمالي كنفقات سنوية بحلول عام 2030، ووضع الآليات اللازمة لتحويل نتائج البحث إلى حلول مبتكرة قابلة للتسويق (رأي : مساهمة البحث العلمي في الابتكار وتطوير وتقوية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، بطلب من مجلس المستشارين).
- اعتماد مقاربة مندمجة ومنسّقة، تُمكّن من تعزيز جاهزية المصدّرين الوطنيين بشكل فعّال للمتطلبات التي تفرضها آلية تعديل الكربون على الحدود الأوروبية، وتسريع إزالة الكربون من القطاعين الطاقي والصناعي في إطار الاستراتيجية الوطنية منخفضة الكربون في أفق 2050 (رأي : آلية تعديل الكربون على حدود الاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الصادرات المغربية).

مقتطفات من أبرز مخرجات آراء وتقارير المجلس برسم سنة 2025

في المجال الاجتماعي

- إرساء **استراتيجية وطنية شاملة لفائدة الشباب**، ترتكز على مقاربة متكاملة وتشاركية، مع الحرص على ضمان انسجام هذه الاستراتيجية مع السياسة التشغيلية، وتكاملها مع رؤية أشمل ومتعددة الأبعاد تشمل الجوانب التربوية والاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية والإقليمية (نقطة يقظة بالتقرير السنوي 2024 : الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب).

- إرساء مقاربة وطنية شاملة **لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، قائمة على رؤية متكاملة تدمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تشمل هذه المقاربة تحديد هدف طموح لرفع معدل نشاط النساء إلى 45٪ بحلول 2035، تطوير برامج مندمجة لدعم التكوين وفرص الشغل، إضفاء الطابع المهني على مهن الرعاية، تقليص الفوارق في الأجور، وتيسير ولوج النساء ذوات الكفاءات العالية إلى مناصب المسؤولية (نقطة يقظة بالتقرير السنوي 2024 : النهوض بإدماج النساء في الحياة العامة :تَحَدٍّ استراتيجي من أجل التنمية).

- تسريع تنفيذ **خطة العمل الوطنية للنهوض بالشيخوخة النشيطة** 2023-2030، وتعزيز الاندماج بين محاورها وإجراءاتها وبرامجها، مع اعتماد قانون إطار يحدد المعالم والأهداف والالتزامات الأساسية للفعل العمومي في مجال الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين (الموضوع الخاص للتقرير السنوي 2024 : الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المسنين بالمغرب).

مقتطفات من أبرز مخرجات آراء وتقارير المجلس برسم سنة 2025

في المجال الاجتماعي

- مراجعة قانون المسطرة الجنائية **ضمن إطار سياسة جنائية شمولية**، تستند إلى إصلاح أوسع لمنظومة العدالة، على أن يُنجز الإصلاح وفق برمجة وآجال محددة، وتُرصد له الموارد الضرورية لتنزيله، مع ضمان الالتقائية مع السياسات العمومية التي من شأنها معالجة الجذور الاجتماعية والاقتصادية للجريمة وتجفيف منابع الانحراف والجنوح (رأي المجلس بخصوص مشروع القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.10 المتعلق بالمسطرة الجنائية، بطلب من مجلس النواب).

- إطلاق مسلسل تشاوري موسع من أجل بلورة **إصلاح شامل ومتوافق عليه لمجموع النصوص القانونية المشكلة لمدونة الصحافة والنشر** (القانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، القانون المتعلق بالصحافة والنشر، القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين) (رأي المجلس حول مشروع القانون رقم 026.25 يتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني للصحافة، بطلب من مجلس النواب).

مقتطفات من أبرز مخرجات آراء وتقارير المجلس برسم سنة 2025

في المجال البيئي

- تسريع تفعيل «عرض المغرب» في مجال الهيدروجين الأخضر، باعتباره فرصة استراتيجية لدفع مسار الانتقال الطاقي، عبر:
  - تعبئة التمويلات الضرورية؛
  - الإسراع في إنشاء محطات تحلية مياه البحر؛
  - ضمان الولوج إلى تكنولوجيات متقدمة وفعّالة؛
  - دعم تطوير مشاريع الإنتاج الذاتي من الطاقات المتجددة؛
  - استثمار اكتشافات الغاز الطبيعي بما يساهم في تقليص البصمة الكربونية للاقتصاد الوطني (التقرير السنوي 2024 : الانتقال الطاقي، ديناميةٌ يُحرِّكها تسريع مشاريع الطاقات المتجددة وإطلاق "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر).

- اعتماد مقاربة استباقية ومندمجة لتعزيز تدبير المخاطر والأزمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية، لا سيما على المستوى الترابي، من خلال **إعداد قانون إطار يُعرّف الكوارث الطبيعية ويصنّفها ويحدد التوجهات الاستراتيجية للدولة** لكل مرحلة من مراحل التدخل (الوقاية، الاستجابة، إعادة البناء) مع توضيح أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين، بالإضافة إلى تحيين الإطار القانوني المتعلق بالساحل والإعداد الترابي والتعمير والإسكان، لدمج أبعاد تدبير المخاطر والأزمات المرتبطة بالكوارث الطبيعية (نقطة يقظة بالتقرير السنوي 2024 :تعرض متزايد لمخاطر الكوارث الطبيعية، نحو ضرورة اعتماد تكيُّف شمولي).

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵎ ⵓⵏⵜⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

إضاءة على عمل المجلس في مجالي المشاركة المواطنة والديناميات الشبابية برسم سنة 2025

في مجال المشاركة المواطنة

- **الاستشارات المواطنة** : مواصلة إشراك المواطنات والمواطنين في دينامية التفكير التي يطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من خلال استشارات مواطنة عبر المنصة الرقمية التفاعلية «أشارك» (oucharikо.ma).

- **تنظيم زيارات ميدانية** من لدن اللجان الدائمة للمجلس بمناسبة إعداد مشاريع آراء المجلس : الإنصات إلى مختلف الفاعلين، وطنيا ومحليا، سواء المؤسساتيين أو المنتخبين، أو الجمعويين أو الخبراء، بهدف تعزيز التوطين الترابي لعمل المجلس.

- **إعداد بحوث ميدانية** لرصد آراء وتمثلات المواطنات والمواطنين حول بعض القضايا التي يشتغل عليها المجلس.

- **مواصلة الانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين:** تنظيم ورشات مواطنة مشتركة تجمع أعضاء من المجلس وممثلين عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفاعل المجلس مع الديناميات الشبابية (1/2)

- اهتمام المجلس بقضايا الشباب ليس وليد اليوم، فمنذ تأسيسه سنة 2011، وضع هذه القضايا في صلب اهتماماته وأعماله. فقد خصص أحد أولى تقاريره لموضوع "تشغيل الشباب"، ليكون ذلك منطلقا لسلسلة تضم أكثر من عشرة إصدارات، بين آراء وتقارير، أُنجزت خصيصا لمعالجة القضايا المرتبطة بهذه الفئة من المجتمع.
- تفاعلا مع التعبيرات الشبابية التي شهدها عدد من مدن المملكة مؤخرا، قام المجلس **بإحداث لجنة مؤقتة مكلّفة بدراسة التحولات التي تعرفها الديناميات الشبابية الجديدة**.
- وسيتم الحرص، انطلاقا من اختصاصاته الدستورية والقانونية، على وضع منهجية مبتكرة للمشاركة المواطنة، ترسّخ مكانة المجلس كفضاء للتعبير المسؤول والتفاعل الإيجابي مع تطلعات الشباب، وكمؤسسة وسيطة موثوقة.
- **وفي هذا الإطار سيتم:**

1. الرصد الموضوعي والفهم المعمق للتحولات الجارية، لا سيما من خلال الإنصات المباشر إلى الفعاليات الشبابية، باعتبارها في مقدمة الأطراف المعنية.
2. تعبئة الذكاء الجماعي في بلورة مسالك العمل والإصلاح الممكنة من أجل تطوير الإمكان الشبابي ببلادنا وتحسين العرض العمومي الموجه إلى هذه الفئة بما يعزز مساهمتهما الفاعلة في مسار المغرب الصاعد.
3. المساهمة في إرساء سردية جديدة حول الشباب وبمشاركتهم، من فئة يُنظر إليها أحياناً من زاوية التحديات أو الصعوبات إلى فئة يعترف بها كقوة اقتراح وتغيير في المجتمع، تشكل ركيزة أساسية في بناء مغرب أكثر إدماجاً وابتكاراً وإنصافاً.

تفاعل المجلس مع الديناميات الشبابية (2/2)

❖ **تعزيز الانفتاح على الشباب والإنصات إليهم**

- تنظيم لقاءات دورية مع طلبة المؤسسات الجامعية وأعضاء المجتمع المدني الشبابي النشيط في عدة مجالات، من مختلف جهات المملكة ومن خارج المغرب:

1. إطلاعهم على اختصاصات ومهام ومنهجية اشتغال المجلس؛
2. فتح النقاش معهم وتقاسم الأفكار وتبادل الاقتراحات حول الأولويات التنموية لبلادنا، مع التركيز خصوصا على القضايا التي تهمهم وتهم إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتهم المواطنة في تدبير الشأن العام ومسلسل اتخاذ القرار.

- استقبال المجلس على مدار السنة لعدد مهم من المتدربين، شباب مغاربة ومنتمين لبلدان إفريقيا جنوب الصحراء، في مختلف مصالحه، يتم الحرص على تأطيرهم ومواكبتهم من أجل انفتاح أفضل على الحياة المهنية، وتملك القضايا والرهانات التنموية التي يشتغل عليها المجلس.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵎ ⵓⵏⵎⵓⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵉ ⴰ ⵙⵍⵓⵄ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

انخراط المجلس في الدينامية الدولية

❖ تعزيز الدور الريادي للمغرب عبر اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية

الهدف العام:

ترسيخ الدور الريادي للمملكة المغربية في القارة الإفريقية من خلال تقوية دور وتموقع اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بإفريقيا، الذي يرأسه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية.

1. تعزيز الإطار المؤسساتي والدولي للاتحاد

- المصادقة على اتفاق المقر واحتضان المملكة المغربية للمقر الدائم للاتحاد (19 أكتوبر 2025).
- حصول الاتحاد على صفة عضو ملاحظ لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC اعترافاً بدوره المتنامي المطرد على الصعيد القاري.

- **توسيع قاعدة العضوية والتمثيلية**
  - انضمام مجلس زيمبابوي وإطلاق دعم انضمام مجلس غينيا الاستوائية.
  - مواصلة الجهود لمواكبة إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية بعدد من بلدان وسط إفريقيا وإفريقيا الجنوبية.

3. تطوير الشراكات الإقليمية والدولية

- استقبال فخامة رئيس جمهورية غينيا الاستوائية لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية بصفته رئيسا لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في إفريقيا (UCESA). وقد أشاد فخامة الرئيس خلال هذا اللقاء بالدور الفاعل الذي يضطلع به المجلس المغربي في تعزيز الاندماج الإقليمي، وكذا بمساندته ودعمه لانضمام المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لغينيا الاستوائية إلى الاتحاد.
- التعاون مع البنك الإفريقي للتنمية لإعداد تقارير مشتركة حول العمل المناخي ودعم السياسات التنموية المستدامة.
- الانخراط في المبادرة الملكية لتمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي.
- توقيع اتفاق تعاون مع برلمان مجموعة CEMAC لدعم التكامل الإقليمي وتعزيز التعاون جنوب - جنوب.

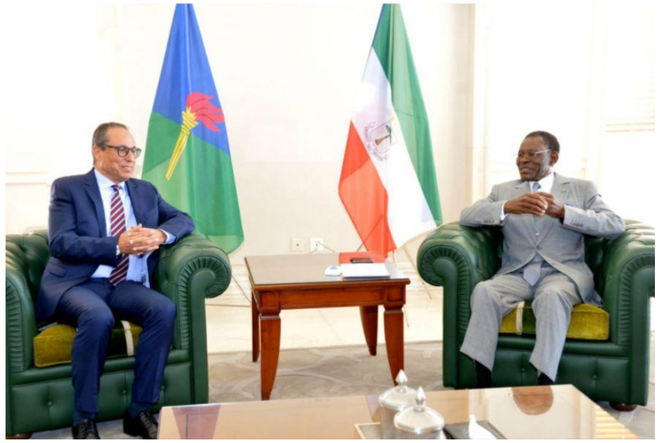

مع الجمهورية الفرنسية

❖ إعطاء دفعة جديدة للتعاون الاستراتيجي بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي ونظيره الفرنسي

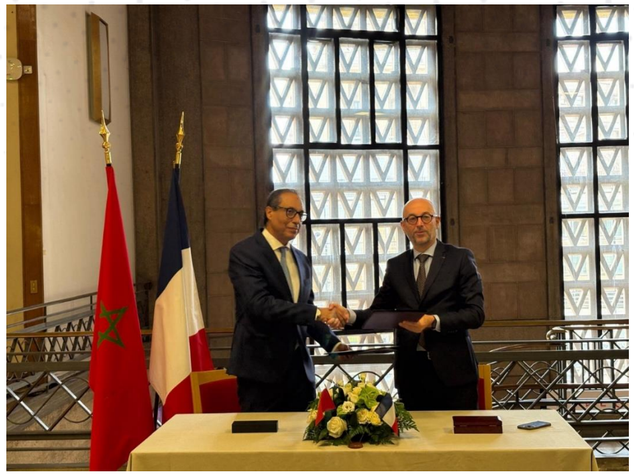

- **زيارة مؤسساتية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي من 24 إلى 26 نونبر 2025**، تم في إطارها:

- التوقيع على وثيقة توجهية في 26 نونبر 2025، بقصر إينا، تهدف إلى إعطاء دفعة جديدة للتعاون الاستراتيجي بين المؤسستين، وتحدد محاور التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بما يتماشى مع أولويات كل منهما.

- الاتفاق على التعاون في مجموعة من المجالات، لا سيما المتعلقة بتعزيز القدرات، والمشاركة المواطنة، وتعزيز دور المؤسستين داخل اتحادات المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الإفريقية والفرنكفونية التي تنتميان إليه.

- مشاركة رئيس المجلس في أشغال الجلسة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الفرنسي المنعقدة بقصر إينا يوم 26 نونبر 2025، حيث ألقى كلمة أبرز فيها متانة العلاقات الثنائية بين المجلسين، مذكّراً بأن هذه الدينامية تُجسّد امتداداً للشراكة القوية والمتميزة التي تجمع المملكة المغربية بالجمهورية الفرنسية، والتي تمثل اليوم رافعة للعمل، وعاملاً لتعزيز الاستقرار، ومحركاً لتحقيق الازدهار المشترك والتنمية المستدامة.

- **لقاءات سابقة في إطار تعزيز التعاون بين المجلسين:**

تقاسم التجارب والممارسات حول المواضيع والمجالات التالية :

- آليات المشاركة المواطِنة المعتمدة في إعداد الآراء والتقارير؛

- تحليل القضايا الخلافية وتدبير الاختلاف، مع التركيز على إدراج هذه القضايا ضمن الأعمال الاستشارية؛

- تقييم وتتبع السياسات العمومية.

فضاءات أخرى للشراكة والتعاون

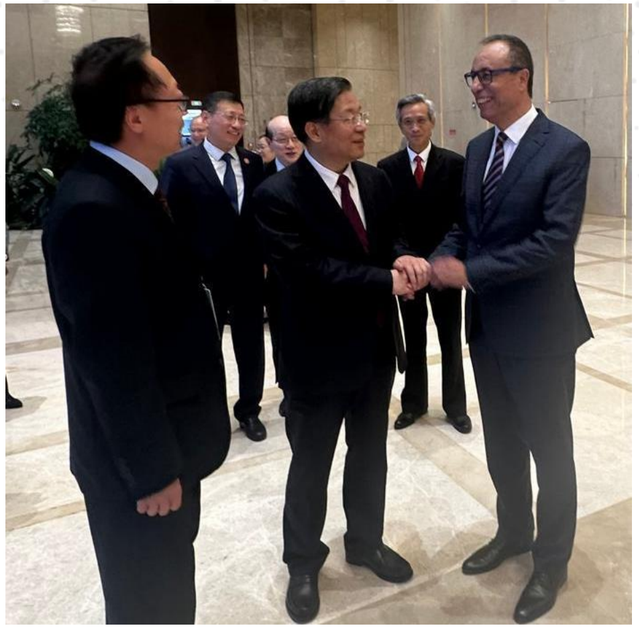

الانفتاح على التجربة الآسوية

- زيارة عمل إلى جمهورية الصين الشعبية (شتنبر 2025) لتعميق التعاون وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة والتكامل الإفريقي–الآسيوي.
- إشادة الجانب الصيني بدور الاتحاد الإفريقي للمجالس الاقتصادية والاجتماعية وبالدور الريادي للمغرب في توسيع شبكات التعاون الإفريقي.
- الاتفاق على مواصلة التنسيق لبلورة شراكات عملية بين الاتحاد والمجلس الصيني في مجالات التنمية والحوار المؤسساتي.

تعزيز التعاون مع المجالس الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي

- المشاركة في أشغال الجمعية العامة للرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية AICESIS المنعقدة في كوراساو، يومي 30 و31 أكتوبر 2025.
- الاتفاق بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لكوراساو، بصفته عضوا في شبكة المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة بأمريكا اللاتينية والكاريبي CESISALC، على تعزيز التعاون المؤسساتي بينهما من خلال توقيع مذكرة تفاهم تروم تبادل الخبرات وتطوير مبادرات مشتركة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الديناميات الإقليمية والدولية الأخرى

- انتخاب المجلس **عضواً في مكتب** اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية للفرنكوفونية UCESIF .
- تم تعيين المجلس في إطار اتحاد (UCESIF) **مقررا لموضوع حكامة المياه** في الفضاء الفرنكوفوني. وفي هذا الإطار أعد المجلس وثيقة مرجعية بعنوان *"تعزيز حكامة الماء من خلال مقاربة النكسوس في مجالات الماء والطاقة والغذاء والنظم البيئية"* ، وتم اعتمادها بأبيدجان (26 ماي 2025).
- تعزيز موقع المجلس داخل الرابطة الدولية AICESIS بمشاركته في إعداد ورقة قُدمت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، **ورئاسته لمجموعة عمل إفريقية–لاتينية**.
- المشاركة في أشغال القمة الأورو-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة (EuroMed)، التي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية حول موضوع **"الميثاق الجديد من أجل المتوسّط"**، والمنعقدة يومي 23 و24 يونيو 2025 بمدينة إسطنبول بتركيا.
- المشاركة في أشغال المجلس الإداري والجمعية العامة لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها UAESCSI، المنعقدة بالعاصمة الجزائرية يومي 22 و23 أكتوبر2025.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵔⴰⵎ ⵓⵏⵜⵓⵍ ⵏ ⵜⵓⵎⵓⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ

Conseil Economique, Social et Environnemental

مشروعا برنامج عمل المجلس والميزانية برسم سنة 2026

الإحالات والإحالات الذاتية

2025

متابعة دراسة المواضيع في إطار الإحالات والإحالات الذاتية لسنة 2025

1. إحالة حول "نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024 المتعلقة بانخفاض المعدل الكلي للخصوبة "
2. إحالة ذاتية حول "الديناميات الجديدة للشباب "
3. إحالة ذاتية حول "الصناعة الغذائية والسيادة الغذائية"
4. إحالة ذاتية حول "الأمن السيبراني بالمغرب: الرهانات والتحديات"

2026

برمجة مواضيع جديدة برسم سنة 2026

مشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026

(بملايين الدراهم)

	ميزانية المجلس لسنة 2025	مشروع ميزانية المجلس لسنة 2026	نسبة التطور
تعويضات الأعضاء	30 000 000,00	30 000 000,00	0,00%
أجور الموظفين	53 245 000,00	54 155 000,00	1,71%
المعدات والنفقات المختلفة	48 460 000,00	52 090 000,00	7,49%
الاستثمار	14 000 000,00	14 000 000,00	0,00%
المجموع	145 705 000,00	150 245 000,00	3,12%

- الرفع من الغلاف المالي الإجمالي لمشروع ميزانية المجلس برسم سنة 2026 بنسبة 3,12 % مقارنة بميزانيته لسنة 2025.
- تمكين المجلس من 10 مناصب مالية من أجل دعم موارده البشرية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⵜⵓⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⵙⵉ ⴰ ⵙⵏⵎⵓⵔ

CONSEIL ECONOMIQUE, SOCIAL ET ENVIRONNEMENTAL

شكرا على حسن الإصغاء

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 28 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من Bhoo إلى 10hoo	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 6
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : 3 س و 1 د	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 3
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 9	عدد المعتذرين: لا أحد

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

RNI

المصطفى الدحماني

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 28 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة و المعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة و التعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة UNTM	

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الجمعة 28 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي برسم السنة المالية 2026

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
خلوب لبنى	UNTM	
عبد الرحيم الحس	PAM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حـول

مشروع الميزانيـــة الفرعيـة للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

برسم السنة المالية 2026

رئيس اللجنة

السيد مولاي مسعود أكناو

مقرر اللجنة

السيد عابد بادل

الأمانة العامة

مديرية التشريع والمراقبة

قسم اللجان

مصلحة لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

الولاية التشريعية 2021 – 2027

السنة التشريعية 2025 – 2026

دورة أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2026.

تدارست اللجنة مشروع الميزانية المذكورة في الاجتماع الذي عقدته بتاريخ الأربعاء 26 نونبر 2025، برئاسة السيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة.

في البداية، تم تقديم عرض تناول محاور همت المرجعيات القانونية والتنظيمية المؤطرة لعمل الهيئة، وآليات التعاون والحكامة كأدوات لتعزيز أدائها وموقعها المؤسساتي، وتشخيص وضعية الفساد استناداً إلى مؤشرات وأرقام، واستعراض المشاريع ذات الأولوية، فضلاً عن تقديم مشروع ميزانية الهيئة لسنة 2026.

كما تم التطرق الى المرجعيات القانونية والتنظيمية التي تؤطر عمل الهيئة، تتجسد في الخطب الملكية السامية، الوثيقة الدستورية للمملكة، القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة، إضافة إلى نظامها الداخلي الجديد، مع التأكيد في السياق ذاته على أهمية المرجعيات الدولية لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

وتم استحضار المحطات الرئيسية لتطور سياسات محاربة الفساد في المغرب، بدءاً من توجيه الرسالة الملكية إلى الندوة الوطنية حول الأخلاقيات العامة، والتي شكلت الانطلاقة الرسمية لترسيخ قيم النزاهة والشفافية في يونيو 1999، وإحداث اللجنة الوطنية لمحاربة الرشوة في شتنبر 1999، إطلاق أول مخطط حكومي لمحاربة الرشوة سنة 2005، دسترة الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها سنة

2011، والمصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2015، إصدار مرسوم إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2017، وصولاً إلى مصادقة البرلمان على القانون رقم 46.19 سنة 2021 ودخوله حيز التنفيذ سنة 2022، ثم صدور النظام الداخلي للهيئة بالجريدة الرسمية سنة 2025.

وفيما يخص الحكامة والتعاون، تمت الإشارة الى أن مجلس الهيئة يمارس إلى جانب الصلاحيات المخولة له بموجب القانون رقم 46.19، مجموعة من الاختصاصات الإضافية تشمل البرمجة والتخطيط، الاستشارة والمواكبة التشريعية، الإشراف والمصادقة على أدوات الحكامة الداخلية، فضلاً عن التقييم والتطوير والتعاون.

وفي هذا الصدد، تم التذكير بأن مجلس الهيئة عقد منذ إحداثه 25 اجتماعاً، وأصدر 60 قراراً موزعة على النحو التالي: 13 قراراً يتعلق بتقارير وآراء الهيئة، و20 قراراً يتعلق باتفاقيات ومذكرات التعاون، و18 قراراً يتعلق بالأجهزة والنصوص المرجعية والتنظيمية للهيئة، و9 قرارات تتعلق بالميزانية وبرامج عمل الهيئة ولجانها الدائمة.

كما تم التأكيد على أن اللجان الدائمة المحدثة لدى المجلس تتولى دراسة واقتراح التوجهات ومواكبة تطوير العمل في المواضيع الموكولة لها صراحة من المجلس، بالإضافة إلى إمكانية اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن بعض القضايا بتفويض من المجلس، على أن يعود الاختصاص النهائي لاتخاذ القرار للمجلس نفسه.

وفي هذا الإطار، تم إبراز دور مرصد الهيئة في القيام بالدراسات والأبحاث الميدانية بهدف تشخيص مظاهر الفساد وتقييم درجة تطورها وآثارها، وتتبع فعالية وتأثير الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته.

وخلال عرض منجزات الهيئة خلال السنوات الخمس الأخيرة، تمت الإشارة إلى أن الهيئة أصدرت مجموعة من الدراسات والتقارير الموضوعاتية الدورية التي تساهم في إنتاج المعرفة وتحسين اتخاذ القرار العمومي في مجال الوقاية من الفساد أبرزها

دراسات حول الالتزام المواطن ودوره في الوقاية من الفساد، الإثراء غير المشروع مدخل للوقاية والردع، بالإضافة إلى تقارير تتناول دور المجتمع المدني والوسائط الاجتماعية. فضلا عن إبداء الرأي حول مسودات ومشاريع القوانين، من قبيل مسودة مشروع قانون يتعلق بتنازع المصالح، ومسودة مشروع قانون حول التصريح الإجباري بالممتلكات، وكذا مشروع إصلاح قانون المسطرة الجنائية.

وعلى الصعيد الدولي، ومن أجل تعزيز محاربة الفساد، تم التوضيح بأن الهيئة تعمل على إبرام اتفاقيات تعاون بما يعزز قدراتها في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، تشمل التعاون مع جهاز الإمارات للمحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، والوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد، وغيرها من الشركاء الدوليين. أما على الصعيد الوطني، يتم التعاون مع المؤسسات الوطنية من قبيل قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بنك المغرب، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وبخصوص تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني، تمت الإشارة الى أن المؤشرات تؤكد على استمرار الوضع غير المرضي لمستوى تفشي الفساد ببلادنا. مع التأكيد في السياق ذاته على أن تحسين وضعية المغرب في هذه المؤشرات يستوجب تعبئة وطنية شاملة، إرادة سياسية قوية وآلية تنسيق وطنية قادرة على تتبع الإصلاحات وقياس نتائجها بشكل دوري، توحيد الجهود الحكومية والمؤسساتية، وكذا تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات.

هذا، وقد تمت التذكير بانضمام المغرب في سنة 2025 لتوصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة العامة، والتي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان التوافق مع المعايير الدولية، وترسيخ موقع المغرب كرائد إقليمي، ودعم اتخاذ القرار العمومي المبني على الأدلة والمعطيات الموثوقة.

من جانب آخر، تم التأكيد أن من بين المشاريع ذات الأولوية التي تعمل عليها الهيئة حالياً إعداد استراتيجيتها الخماسية للفترة 2025 - 2030، والتي ستشمل

مختلف مجالات عملها كما هو منصوص عليه في القانون رقم 46.19، من خلال بلورة مشاريع استراتيجية تهدف إلى الانتقال من التخطيط إلى الإنجاز، وتحويل الرؤية إلى آثار ملموسة.

وفي هذا الصدد، تمت الإشارة الى أن هذه الاستراتيجية ستركز على تطوير منظومة وطنية متكاملة لقياس النزاهة وتتبع مؤشرات الفساد، وتعزيز المعرفة عبر دراسات وتقارير دورية لدعم القرار العمومي في مجال الوقاية من الفساد، إلى جانب إرساء نظام وطني فعال للتبليغ الآمن عن الفساد، وتنفيذ مبادرات ميدانية موجهة لترسيخ ثقافة النزاهة والانفتاح على الشباب والمجتمع المدني والإعلام، إحداث وتفعيل التمثيليات الجهوية لتعزيز القرب والإنصات الترابي، فضلا عن تعزيز التعاون الدولي والشركات الاستراتيجية متعددة المستويات لمكافحة الفساد.

وبخصوص ميزانية الهيئة لسنة 2026 بلغت ما قدره 155.178.000 موزعة على النحو التالي: ميزانية للتسيير موزعة بين 000 .000. 70 درهم لنفقات الموظفين و .46 350 .000 درهم للمعدات والنفقات المختلفة، أما ميزانية الاستثمار فتم تخصيص اعتمادات أداء بقيمة 28.828 مليون درهم واعتمادات التزام قدرها 10.000 مليون درهم.

وفي الختام، تم التأكيد على ضرورة اعتماد استراتيجية واضحة ترتكز على تقييم ومراجعة السياسات العمومية بشكل دوري، وتعزيز البرمجة والتخطيط المحكم للمشاريع ذات الأثر الملموس والقابل للقياس، مع ترسيخ حكامة مندمجة تعبئ مختلف الفاعلين، بهدف إحداث تحول فعلي ومستدام يؤدي إلى تراجع ملموس وواضح في مستوى الفساد.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

خلال المناقشة أجمع السيدات والسادة المستشارون على أن ظاهرة الفساد تعد من أكثر الظواهر فتكا بأمن الدول واستقرارها، وضربا للمجتمعات، وأن الرشوة ليس مجرد انحراف فردي، بل تعد من أبرز العوائق البنيوية أمام التنمية، لكونها تقوض مجهودات الاستثمار العمومي والخاص، وتخلق شعورا بالإحباط لدى المواطن.

كما أوضح المتدخلون أن الفساد يكبد الاقتصاد الوطني تكلفة ثقيلة تقدر ما بين 2 إلى 6 بالمائة، أ ي حوالي 20 مليار من الناتج الداخلي الخام، مما من شأنه التأثير على الاستثمار والعدالة الاجتماعية، مشيرين إلى أن هذه الظاهرة أصبحت مستشرية في المجتمع المغربي مقارنة مع دول أخرى قريبة من محيطنا، وذلك على الرغم من الترسانة القانونية المهمة التي يتوفر عليها المغرب فيما يتعلق بمحاربة الفساد.

وتساءل المتدخلون عن أسباب تفشي هذه الظاهرة في المجتمع المغربي، إلى حد أن البعض اعتبر استئصالها أصبح مهمة شبه مستحيلة، وذلك رغم الرصيد القانوني المهم، والاستراتيجيات والبرامج المعدة، والميزانية المرصودة.

وقد عزا بعض المتدخلين انتشار الظاهرة إلى غياب الإرادة السياسية والحكامة وعدم الأخذ بمبدأ ربط المسؤولة بالمحاسبة.

هذا ، وقد أبدى جانب من المتدخلين تخوفهم من أن يصبح الفساد جزءا لا يتجزأ من ثقافة مجتمعنا ومظهرا عاديا وطبيعيا يتم التعايش معه بشكل عادي.

في جانب آخر، أبان السيدات والسادة المستشارون عن وعيهم بثقل المسؤولية الملقاة على عاتق الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، لكونها مطالبة بتحقيق نتائج ملموسة، مما يتطلب منها الانتقال من المقاربة العلاجية إلى المقاربة

الوقائية، وهو أمر من شأنه خفض تكلفة الفساد على ميزانية الدولة وعلى المجتمع برمته.

في هذا الإطار، تم التأكيد على أن القوانين تتطلب التطبيق والتفعيل، وأن الإصلاحات ستظل مجرد شعارات إذا لم تواكبها إرادة سياسة صادقة ومراقبة صارمة، وأن المدخل الحقيقي لمحاربة الفساد هو تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

فيما يتعلق بحماية المبلغين، أوضح السيدات والسادة المستشارون أن القانون المعمول به لا زال في حاجة إلى مزيد من الضبط والفعالية، كونه يوفر حماية شكلية أكثر منها فعلية، ودعوا في هذا الخصوص إلى مراجعته وتطويره، بما يضمن حماية فعلية ضد أي نوع من أنواع التضييق والتهديد.

كما تمت الإشارة إلى أن التأخر في أداء المبالغ المستحقة للمقاولين الذين قاموا بأعمال لفائدة الدولة، يعرضهم لعمليات ابتزاز، حيث لوحظت ممارسات غير مشروعة في هذا الخصوص، مما ينعكس سلبا على الاستثمار ويفوت فرص الشغل، وبالتالي، ينعكس على المعيش اليومي للمواطنين.

وأجمع المتدخلون على أن محاربة الفساد هي مسؤولية جماعية تتجاوز البعد القانوني وتتطلب إصلاحا ثقافيا ومجتمعيا شاملا، يرتكز على ترسيخ قيم النزاهة وإشراك المجتمع المدني والإعلام، وعلى الخصوص التركيز على التربية عبر المقررات والمناهج الدراسية.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تفاعلا مع تساؤلات السيدات والسادة المستشارين، تم التأكيد على أن الفساد موضوع يهم المجتمع والدولة وكل المؤسسات، وأن التحدي الكبير للقضاء عليه يكمن في التنزيل الفعلي للقوانين، خاصة وأن المغرب يتوفر على ترسانة قانونية مهمة وأكثر تطورا، إلا أن أهمية هذه القوانين تتوقف على مدى تطبيقها الفعلي والعملي، حيث يشكل عدم التنزيل عائقا حقيقيا في تنفيذ السياسات العمومية في هذا الخصوص.

في نفس الإطار، تمت الإشارة إلى قوانين مهمة لم تعرف طريقها إلى التنزيل، ويتعلق الأمر بقانون تبسيط المساطر، الذي يتطلب إجراءات لتنزيله ونشر جميع المساطر لإعمال مبدأ الشفافة مع المواطن. كذلك الشأن بالنسبة لميثاق المرافق العمومية لسنة 2019، والذي يحيل إلى مجموعة من النصوص والمراسيم، والتي لم يتم تنزيلها لحد الآن.

وفيما تعلق بتقييم الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، تمت الإشارة إلى وجود تقييم مرحلي، وأن الهيئة بصدد إنجاز تقييم نهائي في أواخر سنة 2025، مع الإشارة إلى أن هذه الاستراتيجية تعد جد مهمة، لكن تنزيلها وتفعيلها لا يتم بالشكل المطلوب، مما جعل أثرها ضعيفا وغير ملموس. وفي نفس السياق، فإن الهيئة بصدد إعداد استراتيجية خماسية سيتم تقديمها خلال ندوة ستنظم في الأيام المقبلة.

فيما يتعلق بتحديد تكلفة الفساد، هناك صعوبة في تحديد هذه التكلفة، نظرا لغياب مؤشرات علمية، و الهيئة لا تتوفر على تقدير وطني محدد، كما أن هناك تباين في التقديرات الدولية والتي تقدر ما بين 2 إلى 6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، وتقوم الهيئة حاليا بتطوير بارومتر في هذا الخصوص، بتنسيق مع هيئات أخرى.

فيما يتعلق بعمل الهيئة المتعلق بإبداء الرأي، تم إنجاز تقرير إبداء الرأي حول القانون المتعلق بحماية المبلغين، وكذلك قانون الحصول على المعلومة، وتم التأكيد على أهمية تعميم القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الذي سيساهم في تعزيز العلاقة بين المرفق العام والمرتفقين.

هذا، وقد تمت الإشارة إلى أن الهيئة مستعدة للانفتاح على البرلمان وباقي المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي سوف تعمل الهيئة على إعدادها مستقبلا.

في ختام الجواب على تساؤلات السيدات والسادة المستشارين، تم التأكيد على أن محاربة الفساد تهم جميع الفاعلين، كل من موقعه، وأن النجاح في هذه المهمة تطلب تكافل وتفاعل وتظافر بين كل الأفراد والمؤسسات. كما تتطلب التربية على القيم، وأن الهيئة بصدد التواصل مع وزارة التعليم التربية لتقويم المناهج ونشر ثقافة محاربة الفساد واستهداف الأجيال القادمة.

عرض السيد الهيئة الوطنية

للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

الوقاية من الفساد ومكافحته : رافعة أساسية من أجل تنمية متينة، مدمجة ومستدامة

مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026 للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

مجلس المستشارين

الرباط، 26 نونبر2025

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

1 المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة
2 وضعية الفساد، مؤشرات وأرقام
3 الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي
4 الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025
5 تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد
6 المشاريع ذات الأولوية التي تعمل عليها الهيئة
7 مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026

مؤطرات عامة
من مقاومة الفساد إلى بناء منظومة النزاهة

تنطلق رؤية الهيئة من قناعة راسخة مفادها أن بناء منظومة النزاهة هو المدخل الحقيقي لترسيخ الثقة وتعزيز التنمية، وأن مكافحة الفساد لا تنجح إلا برؤية شمولية تجعل الوقاية والثقافة المؤسسية في صميم الفعل العمومي.

- النزاهة هي منظومة قيم وإجراءات تجعل الشفافية والإنصاف والاستحقاق جزءاً من نموذجنا التنموي.
- مكافحة الفساد ليست معركة أخلاقية فحسب، بل معركة من أجل سيادة القانون وكرامة المواطن.
- الانتقال من النصوص إلى الأثر الملموس يتطلب تعبئة جماعية، وإرادة سياسية، و انخراطاً مؤسساتياً شاملاً.
- التطور الحقيقي يُقاس بقدرتنا على تغيير السلوك الإداري وترسيخ ثقافة الإنصاف والشفافية في ممارسة السلطة.
- الهيئة ترى الإصلاح سيرورة دائمة تقوم على التعاون البناء والتكامل بين مختلف الفاعلين.

أولا ـ المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

أولا – المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

مقتطفات من الخطب الملكية

" وإننا لنعتبر أي استغلال للنفوذ والسلطة، إجراما في حق الوطن، لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفي هذا الشأن، نؤكد على الالتزام بروح المسؤولية والشفافية، والمراقبة والمحاسبة والتقويم، في ظل سيادة القانون، وسلطة القضاء، بما هو جدير به من استقلال ونزاهة وفعالية".

مقتطف من خطاب العرش 30 يوليوز2005

" فمحاربة الفساد هي قضية الدولة والمجتمع: الدولة بمؤسساتها، من خلال تفعيل الآليات القانونية لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة، وتجريم كل مظاهرها، والضرب بقوة على أيدي المفسدين.

والمجتمع بكل مكوناته، من خلال رفضها، وفضح ممارسيها، والتربية على الابتعاد عنها، مع استحضار مبادئ ديننا الحنيف، والقيم المغربية الأصيلة، القائمة على العفة والنزاهة والكرامة."

مقتطف من خطاب العرش 30 يوليوز2016

" إن مشكلة الفساد لا يمكن اختزالها فقط في بعدها المعنوي أو الأخلاقي.

فالفساد ينطوي أيضاً على عبء اقتصادي، يُلقي بثقله على قدرة المواطنين الشرائية، لا سيما الأكثر فقراً منهم. فهو يمثل 10 بالمائة من كلفة الإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، يساهم الفساد في الانحراف بقواعد الممارسة الديمقراطية، وفي تقويض سيادة الحق والقانون؛ كما يؤدي إلى تردي جودة العيش، وتفشي الجريمة المنظَّمة، وانعدام الأمن والإرهاب."

مقتطف من رسالة نواكشوط 1 يوليوز2018

أولا – المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

المرجعية الدستورية

يعد الدستور المغربي لسنة 2011 حجر الزاوية في مشروعية تدخلات الهيئة ومجال اشتغالها. فقد خصّ الهيئة بمكانة دستورية متميزة، ونصّ صراحة على إحداثها وعلى اختصاصاتها في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، كما أقرّ مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة كقواعد مؤطرة للتدبير العمومي.

الفصل 36 :"يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح، وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، وكل مخالفة ذات طابع مالي.

على السلطات العمومية الوقاية، طبقا للقانون، من كل أشكال الانحراف المرتبطة بنشاط الإدارات والهيئات العمومية، وباستعمال الأموال الموجودة تحت تصرفها، وبإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها، والزجر عن هذه الانحرافات.

يعاقب القانون على الشطط في استغلال مواقع النفوذ والامتياز، ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخالفة لمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية. تحدث هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها."

الفصل 167: " تتولى الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، المحدثة بموجب الفصل 36، على الخصوص، مهام المبادرة والتنسيق والإشراف وضمان تتبع تنفيذ سياسات محاربة الفساد، وتلقي ونشر المعلومات في هذا المجال، والمساهمة في تخليق الحياة العامة، وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة، وثقافة المرفق العام، وقيم المواطنة المسؤولة."

أولا_ المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

التطور التاريخي

أولا_ المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

المرجعية الدولية

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)

تم توقيعها في 9 دجنبر 2003 والمصادقة عليها في 10 ماي 2007، باعتبارها الوثيقة المرجعية الأساسية التي توفر إطارًا عالميًا شاملًا للوقاية من الفساد ومكافحته، وتُلزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة في مجالي الوقاية.

خضع المغرب لدورتين من التقييم في أطار آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: (تقييم المغرب من طرف جنوب افريقيا / سلوفاكيا ومن طرف فلندا والسنغال، وتقيم المغرب رواندا / سنغافورة)

اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد

تم المصادقة عليها سنة 2022، وهي تُدرج مكافحة الفساد ضمن أولويات التعاون والتنمية في القارة الإفريقية، كما تُلزم الدول الأطراف باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية ترمي إلى تعزيز النزاهة والشفافية داخل المرافق العمومية.

بتاريخ 25 يونيو 2025 قدم المغرب خلال الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي بلوساكا بزامبيا، تقريره الوطني حول تنفيذ الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد، وذلك في إطار آلية الاستعراض بين الأقران التابعة لهذه الاتفاقية.

سلطنة عمان

الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

تمت المصادقة عليها سنة 2010، وتُؤطر التعاون العربي في مجالات تبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة، كما تهدف إلى تعزيز أنظمة النزاهة داخل الدول العربية.

أولا – المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

القانون 46.19

يؤطر عمل الهيئة مقتضيات القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، والذي يُجسّد التنزيل القانوني للمقتضيات الدستورية، ويحدد بوضوح اختصاصات الهيئة في مجالات متعددة أهمها:

ظهير شريف رقم 1.21.36 صادر في 8 رمضان 1442 (21 أبريل 2021)
بتنفيذ القانون رقم 46.19 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

في مجال الوقاية من الفساد

- اقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وكذا الآليات والتدابير الكفيلة بتنفيذها
- تتبع تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته
- المساهمة في نشر ثقافة المرفق العام والتوعية والتكوين على قيم النزاهة
- إنجاز ونشر دراسات وتقارير موضوعاتية حول مظاهر الفساد وسبل الوقاية منه ومكافحته

في مجال مكافحة الفساد

- تلقي الشكايات و التبليغات و المعلومات و معالجتها و إحالتها على الجهات المعنية
- كشف الفساد والتحري عنه
- التصدي لحالات الفساد

أولا – المرجعية القانونية والتنظيمية للهيئة

النظام الداخلي

النظام الداخلي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

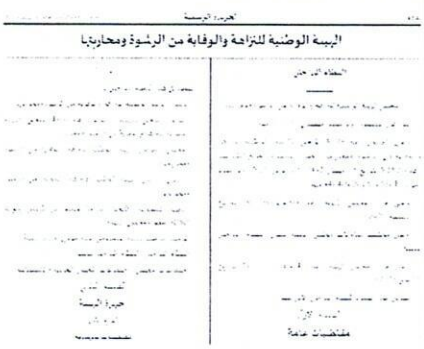
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
الجريدة الرسمية
النشرة العامة

تم بتاريخ 5 يونيو 2025 (08 ذو الحجة 1446) نشر النظام الداخلي الجديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالجريدة الرسمية عدد 7410، بعد مصادقة مجلس الهيئة عليه خلال اجتماعه الحادي والعشرين المنعقد في 12 ماي 2025. ويعد هذا النظام تحولًا تنظيميًا مهمًا في أداء الهيئة، إذ يحدد تنظيم وآليات اشتغال أجهزتها، وإجراءات تلقي ومعالجة الشكايات والتبليغات، واختصاصات الأمين العام، والهيكلة الإدارية والجهوية، والتنظيم المالي، إضافة إلى المقتضيات المرتبطة بإعداد التقرير السنوي.

ثانيا ـ وضعية الفساد، مؤشرات وأرقام

تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني
رصد وتتبع تطور أهم المؤشرات الدولية

مصادر حساب درجة المغرب في مؤشر مدركات الفساد 2024

1-تطور تنقيط وترتيب المغرب في مؤشر مدركات الفساد 2012-2024*

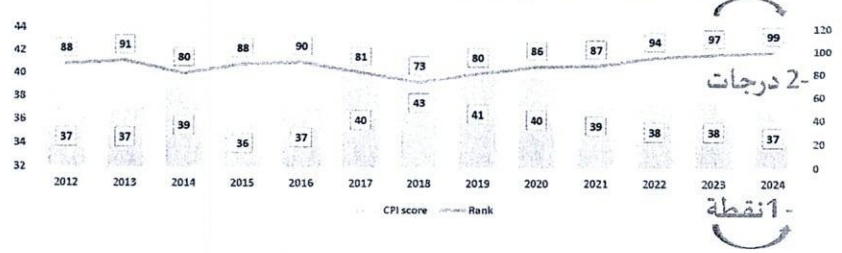

المؤشرات تأكد على استمرار الوضع غير المُرضي لمستوى تفشي الفساد في بلادنا

تذكرة حسب المصدر	درجة المغرب 2023	درجة المصدر 2024	2024/2023
مؤشر التحول (BTI)	29	30	+1
تقرير تحوس مخاطر الدول (PRS)	48	42	6-
المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)	45	45	0
مؤشر سيادة القانون (WJP)	36	36	0
تصنيف المخاطر للدول (EIU)	37	35	-2
تصنيف المخاطر للدول (GI)	35	32	-3
مشروع التنوع الديمقراطية (V-DEM)	36	32	-4
مشروع تقرير الحكامة AFDB	-	48	-

مؤشر 2024 مقارنة مع 2018: 37 / 100 درجة بالمئة — 99 / 180 برتبة -26

(*) منظمة الشفافية الدولية

تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني
رصد وتتبع تطور أهم المؤشرات الدولية

نو اقص المؤشر

يرتكز مؤشر مدركات الفساد في بلورته على تجميع البيانات من مختلف المسوحات والدراسات حول الفساد في مؤشر واحد ويغطي غالبية دول العالم. وذلك في ظل غياب أي مؤشر آخر يمكن من قياس هذه الظاهرة بشكل فعال، فقد أصبح هذا المؤشر بمثابة المؤشر العالمي الرئيسي المعتمد لقياس مستوى ملامسة الفساد في القطاع العام، بالرغم ما يعتريه من نو اقص تتجلى فيما يلي:

لا يتناول بعض جو انب الفساد وخاصة ما يتعلق منها بتصورات المواطنين أو تجاربهم حول الفساد، أو التدفقات المالية غير المشروعة أو حتى غسيل الأموال

اعتماد هذا المؤشر بشكل أساسي على الإدراك (الانطباع) يجعله يتسم بالذاتية المحتملة

البيانات التي تستند إليها المؤشرات الفرعية هي لإحصائيات أو لأحداث وقعت في عامين ماضيين، ما يجعله متأخرا في ملاحظة أي مبادرات إصلاحية

تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني
رصد وتتبع تطور أهم المؤشرات الدولية

2- مؤشر سيادة القانون - مشروع العدالة العالمي

- يشير تحليل المؤشر الفرعي "غياب الفساد"، أن المغرب تدهور تصنيفه الدولي في هذا المجال، حيث تراجع من المركز 47 عام 2015 إلى المركز 95 عام 2024، مما يعكس وضعية متزايدة السلبية.

3- مؤشر بيرتلسمان للتحول - مؤسسة بيرتلسمان

- فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي المتعلق بالتحول السياسي انتقل المغرب من المرتبة 74 بنقطة 4.48 في 2006 إلى المرتبة 106 (أي خسارة 32 مركزا) بنقطة 3.52 في 2024. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض مهم في المعايير التالية: (1) المشاركة السياسية، (2) سيادة القانون، و(3) الاندماج السياسي والاجتماعي.
- فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي المتعلق الحكامة برسم سنة 2024، حصل المغرب على النقطة 4.63، مسجلا انخفاضا يقدر ب 0.21 نقطة مقارنة بسنة 2022 و ب0.12 نقطة عن سنة 2006. ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الملحوظ في معيار" بناء التوافقات" (-1 نقطة)

4- مؤشر مصفوفة مخاطر الرشوة Trace Bribery Matrix

- سنة 2024، حصل المغرب على درجة مخاطر بلغت 56، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 48.74.

-بين عامي 2023 و2024، لوحظ ارتفاع في مستوى الخطر في مجال شفافية الحكومة والإدارة العامة، بزيادة نقطة واحدة (من 64 إلى 65). في المقابل، سجل انخفاض في مستوى الخطر في ثلاثة مجالات رئيسية أخرى: التفاعل مع الحكومة (من 60 إلى 48) ،الردع وتطبيق قوانين مكافحة الفساد (من 70 إلى 67)، قدرة الرقابة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام (من 53 إلى 52).

تطور وضعية الفساد على المستوى الوطني

تكلفة الفساد

- النسبة: يقدّر البنك الدولي كلفة الفساد العالمي بما يعادل نحو 5٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي.
  - الأسباب: سوء تدبير الأموال العمومية والتلاعب في الصفقات العمومية، سوء توجيه الإنفاق العام، والاختلالات الاقتصادية، وفقدان التنافسية على المستوى الدولي...
- تكلفة الفساد: يقدّر صندوق النقد الدولي كلفة الفساد العالمي بما يعادل حوالي 3 إلى 4٪ من الناتج الداخلي الخام العالمي.
  - الأسباب: الرشاوى والأشكال المباشرة للفساد دون احتساب الآثار الاقتصادية الأوسع مثل تباطؤ النمو واختلالات السوق...
- تكلفة الفساد: قدّر البرلمان الأوروبي كلفة الفساد داخل الاتحاد الأوروبي في الحد الأعلى بنحو 6.3٪ من الناتج الداخلي الإجمالي للاتحاد.
  - الأسباب: تآكل الثقة في المؤسسات وسوء استخدام الأموال العمومية...
- تكلفة الفساد: قدّر البنك الإفريقي للتنمية كلفة الفساد داخل القارة بما يعادل 6٪ من الناتج الداخلي الخام.
  - الأسباب: التدفقات المالية غير المشروعة، والتهرب الضريبي، والممارسات الفاسدة في الصفقات العمومية، وتشمل هذه التكاليف الأثر المباشر وغير المباشر كالارتفاع في أسعار السلع والخدمات...

انضمام المغرب الى توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – OCDE

بشأن النزاهة العامة

تاريخ الانضمام
2025

انضمام المغرب الى هذه المبادرة يُعد خطوة هامة إلى الأمام، ويحمل في طياته عدة فوائد ملموسة

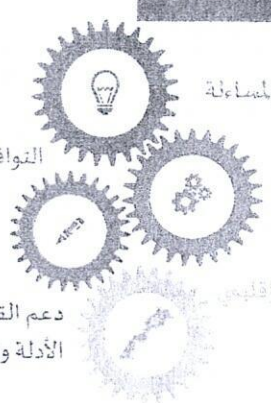

تُعدّ توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة العامة المرجع الدولي الأساسي، بالنسبة للدول الأعضاء وغير الأعضاء في المنظمة، في مجال تعزيز ثقافة النزاهة داخل القطاع العام. وتهدف هذه التوصية إلى دعم الدول في إرساء أنظمة متماسكة وفعّالة للوقاية من الفساد، وتعزيز الشفافية، وترسيخ الثقة في المؤسسات العمومية.

مؤشرات النزاهة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – OCDE

من أجل تفعيل توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة العامة، قامت المنظمة بتطوير مؤشرات النزاهة العامة

تقيس هذه المؤشرات جودة وفعالية أنظمة النزاهة العامة في ستة مجالات (6):

1. جودة الإطار الاستراتيجي للنزاهة ومكافحة الفساد
2. مساءلة صنع السياسات العامة
3. فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

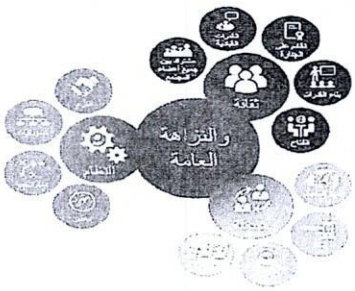

4. نزاهة وفعالية نظام العدالة
5. قوة الرقابة الخارجية والمساءلة
6. الجدارة في القطاع العام

تم تقييم المغرب استنادًا إلى المؤشرين الأولين من مؤشرات النزاهة العامة، وفيما يلي أبرز النتائج المحققة في هذين المجالين :

مؤشرات النزاهة العامة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية – OCDE
أبرز النتائج المحققة بالنسبة للمغرب

تضارب المصالح

يلتزم المغرب بـ78٪ من الضمانات التنظيمية، وقد نفّذ 33٪ من هذه الضمانات عملياً.

شفافية المعلومات العامة

التي تشمل الحق في الحصول على المعلومات والبيانات المفتوحة، يستوفي المغرب 78٪ من المعايير المتعلقة بالتنظيم و54٪ من المعايير المتعلقة بالتطبيق العملي.

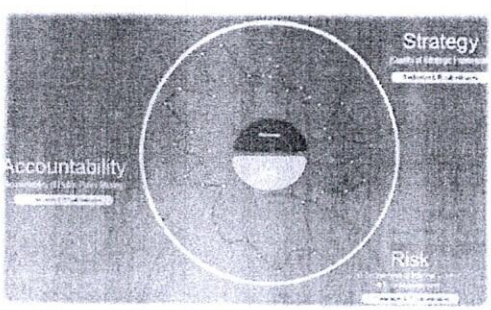

ممارسة الضغط (Lobbying)

في مجال الضغط، يستوفي المغرب 20٪ من المعايير المتعلقة بالتنظيم و0٪ من المعايير المتعلقة بالممارسة.

الإطار الاستراتيجي للمغرب

في مجال النزاهة العامة ومكافحة الفساد يستوفي 73٪ من المعايير التنظيمية المتعلقة بجودة الإطار الاستراتيجي، و53٪ من المعايير المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية على أرض الواقع.

تمويل الحياة السياسية

المتعلقة بتمويل الحياة السياسية، يستوفي المغرب 100٪ من المعايير الخاصة بالتنظيم و100٪ من المعايير الخاصة بالممارسة.

مداخل لتحسين وضعية المغرب في هذه المؤشرات

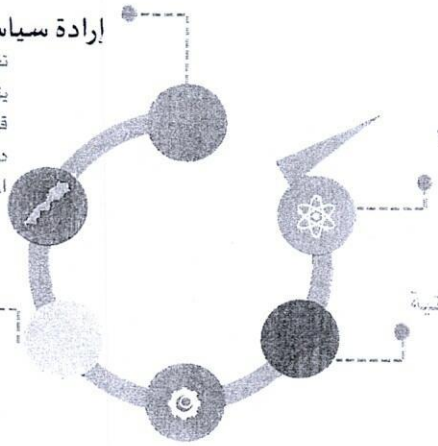

إرادة سياسية وآلية تنسيق وطنية

تحقيق قفزة نوعية في ترتيب المؤشرات الدولية يتطلب إرادة سياسية قوية، وآلية تنسيق وطنية قادرة على تتبع الإصلاحات، وقياس نتائجها بشكل دوري، وإصدار تقارير شفافة حول التقدم المُحرز

تعبئة وطنية شاملة

تحسين تموقع المغرب في المؤشرات الدولية للحكامة والنزاهة ومكافحة الفساد لن يتحقق إلا عبر تعبئة وطنية شاملة وتنسيق مؤسساتي فعّال بين مختلف الفاعلين العموميين

تحسين مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار

فكل تقدم في درجات الشفافية والمساءلة وسيادة القانون ينعكس إيجابا على مناخ الأعمال وجاذبية الاستثمار، ويُسهم في ترسيخ صورة المغرب كوجهة موثوقة تحترم معايير النزاهة والحكامة الجيدة.

توحيد الجهود الحكومية والمؤسساتية

توحيد الجهود الحكومية والمؤسساتية ليس خيارا تنظيميا فقط، بل هو رافعة حقيقية لتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وتحسين تموضع المملكة في نظر الشركاء الدوليين والمستثمرين الأجانب.

ثالثا ـ الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

ثانيا – الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

مجلس الهيئة

يمارس مجلس الهيئة بالإضافة إلى الصلاحيات المخولة له بموجب هذا القانون الاختصاصات التالية :

- **البرمجة والتخطيط:** المصادقة على الوثائق، والبرامج، والمشاريع، وكذا على برنامج العمل السنوي ومشروع ميزانية الهيئة.
- **الاستشارة والمواكبة التشريعية:** إبداء الرأي في القضايا المعروضة على الهيئة، وفي مشاريع النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة باختصاصها.
- **الإشراف والمصادقة على أدوات الحكامة الداخلية:** اعتماد النظام الداخلي، والنظام الأساسي للموارد البشرية، والنظام الخاص بالصفقات.
- **التقييم والتطوير والتعاون:** المصادقة على التقارير السنوية والدراسات، وعلى مشاريع التعاون والتوصيات الهادفة إلى تحسين أداء الهيئة وتوسيع تمثيليتها الجهوية.

ثانيا – الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

مجلس الهيئة

18 قرارات متعلقة بالأجهزة والنصوص المرجعية والتنظيمية للهيئة

14 قرارات متعلقة بتقارير وآراء الهيئة

9 قرارات متعلقة بالميزانية وبرامج عمل الهيئة ولجانها الدائمة

26 قرارات متعلقة باتفاقيات ومذكرات التعاون

67 قرارا

* إلى غاية 25 نونبر 2025

ثانيا- الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

اللجان الدائمة

تضطلع اللجان الدائمة المحدثة لدى المجلس بمساعدة هذا الأخير في **الاضطلاع بصلاحياته**. وتتولى على الخصوص **دراسة و اقتراح التوجهات ومواكبة** تطوير العمل بخصوص المواضيع الموكولة لها صراحة من طرف المجلس. كما يمكنها، بتفويض منه، اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن بعض القضايا التي يعود اختصاص اتخاذ القرار فيها للمجلس وحده.

تضم اللجان الدائمة التي أحدثها المجلس، اللجان التالية:

- لجنة مكلفة بتتبع التشريع الوطني وملاءمته مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعرف اختصارا بلجنة التشريع والملاءمة
- لجنة مكلفة بمجال رصد وتعميق المعرفة بظاهرة الفساد، وتعرف اختصارا بلجنة الرصد
- لجنة مكلفة بالتنشئة والتكوين على قيم النزاهة والشفافية، وبتتبع تطوير وسائل التفاعل والشراكة مع الأطراف المعنية ومع المجتمع المدني ومنابر الإعلام، وتعرف اختصارا بلجنة التنشئة والتكوين
- لجنة مكلفة بنزاهة القطاع الخاص والمؤسسات والمقاولات العمومية، وتعرف اختصارا بلجنة نزاهة القطاع الخاص
- لجنة مكلفة بالتدقيق والمراقبة، تضطلع بإجراء تقييم دوري للمطابقة وللأداء الداخلي للهيئة، وتقديم توصيات لتعزيز حكامتها الداخلية

ثانيا- الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

مرصد الهيئة

الرؤية الشمولية : فاعل أساسي في منظومة مكافحة الفساد يعمل على تعبئة شبكة واسعة من الشركاء والفاعلين، بالاعتماد على مجموعة متطورة ومتنوعة من الآليات والمقاربات المبتكرة لتطوير المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد

طبقا لمقتضيات القانون 46.19، يحدث مرصد خاص لدى الهيئة يكلف، تحت سلطة الرئيس، بالمهام التالية :

- تتبع ودراسة مختلف أشكال ومظاهر الفساد في القطاعين العام والخاص وتقييم انعكاساتها
- القيام بدراسات وأبحاث ميدانية من أجل تشخيص مظاهر الفساد، والعمل على تقييم درجة تطورها و آثارها
- إعداد قواعد معطيات وطنية حول مظاهر الفساد في القطاعين العام والخاص، والعمل على تحليلها وتحيينها بكيفية مستمرة
- تتبع وتقييم فعالية وتأثير الاستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته، ومواكبة التدابير المتخذة في هذا المجال
- إرساء مؤشرات وطنية لقياس مظاهر الفساد وتتبع وضعيته، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الدولية المتعلقة بتدابير الوقاية من الفساد ومكافحته

ثانيا ـ الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

دراسات وتقارير موضوعاتية دورية تُسهم في إنتاج المعرفة وتحسين القرار العمومي في مجال الوقاية من الفساد

بناء قاعدة صلبة على أساس نتائج الأوراش المتعددة التي اشتغلت عليها الهيئة خلال السنوات الخمس الأخيرة[2]

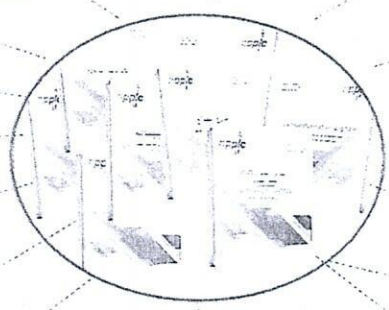

- استراتيجية بيداغوجية وتربوية واجتماعية من أجل ترسيخ قيم النزاهة والوقاية من الفساد
- مدونة الأخلاقيات لأعوان الدولة
- خرائطية مخاطر الفساد في القطاعات العمومية
- الصحافة الاستقصائية: دور أساسي في محاربة الفساد
- تشريع ملائم لتناطر حالات تنازع المصالح ومحاصرة التجاوزات ذات الصلة
- التبليغ والحماية الفعلية: من أجل دينامية مجتمعية
- التحول الرقمي، مقاربة مبيكلة للوقاية من الفساد ومكافحته
- جرائم وجنح الفساد وفق القانون رقم 46.19
- ميثاق المرافق العمومية إطار مرجعي لتعزيز الشفافية والثقة
- من أجل نموذج تنموي جديد مرتكز على أسس متينة للشفافية والحكامة المسؤولة
- الالتزام المواطن ودوره في الوقاية من الفساد
- المجتمع المدني والوسائط الاجتماعية
- تدوين المساطر ومعالجة تعارضها والقيام تبسيطها
- الإثراء غير المشروع مدخل للوقاية والردع
- من أجل كفاءة منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات

ليست شاملة
*بيان توضيحي

(2) - أزيد من أربعين ورشا أفضت إلى مجموعة من النتائج والتقارير (دراسات، أبحاث، تقارير، آراء، ...)

ثانيا ـ الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي

إبداء الرأي

أعدت الحكومةُ مسودات ومشاريع قوانين أحالتها على الهيئة قصد إبداء الرأي حولها، ويتعلق الأمر بكل من:

- مسودة مشروع قانون حول تنازع المصالح
- مشروع قانون حول وحماية الموظفين العموميين المبلغين عن أفعال الفساد في الإدارات العمومية
- مسودة مشروع قانون حول التصريح الإجباري بالممتلكات

إصدار رأي بشكل تلقائي

أصدرت الهيئة رأيا في مشروع إصلاح قانون المسطرة الجنائية، حيث قدمت مجموعة من التوصيات تصب في اتجاه النهوض بقدرة هذه المنظومة القانونية على المكافحة الفعالة لآفة الفساد وما يتطلبه الأمر من إحكام لمختلف آليات التبليغ والبحث والمتابعة والتحقيق والمقاضاة و إنفاذ الأحكام.

تم إصدار الرأي في البداية بشكل تلقائي، ثم طُلب من الهيئة من طرف البرلمان إبداء موقفها حول هذا الموضوع.

Inppic
التعاون والشراكة
اتفاقيات التعاون الخاصة بالهيئة على المستوى الوطني
MOU
قطب المديرية العامة للأمن الوطني
والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني
رئاسة النيابة العامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵎⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵔⴰⵜ
هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط
الاجتماعي والجامعة المغربية للتأمين
OMPIC
المكتب المغربي للملكية
الصناعية والتجارية
بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB
بنك المغرب
المرصد الوطني للإجرام – وزارة العدل
وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

Inppic
التعاون والشراكة
اتفاقيات التعاون الخاصة بالهيئة على المستوى الوطني
اتفاقية شراكة وتعاون مع قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني.
تنصّ الاتفاقية على تبادل المعلومات والدعم التقني وتنظيم دورات تكوينية متخصصة في تقنيات الكشف والتحري وإعداد دلائل مرجعية مشتركة. كما تشمل تطوير آليات للرصد المبكر وإعداد خرائط لمخاطر الفساد وتنظيم حملات لتعزيز قيم الشفافية والنزاهة.
رئاسة النيابة العامة
اتفاقية تعاون مع رئاسة النيابة العامة تروم إرساء إطار مؤسسي دائم للتنسيق لضمان فعالية الإحالات والإشعارات المتعلقة بقضايا الفساد. كما تهدف إلى تعزيز التعاون العملياتي في البحث والتحري والتحليل المالي، وتبادل الخبرات والتكوين في مجال مكافحة الفساد وحماية المبلغين.
INGSPE
اتفاقية تعاون مع الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز الكفاءات، وعلى دعم المؤسسات العمومية في تطوير أنظمة تدبير المخاطر، وتبادل المعلومات وتقييم أثر السياسات العمومية واستشراف فرص التعاون.
بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB
اتفاقية تعاون مع بنك المغرب، والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي تشمل بالأساس تبادل التجارب والخبرات في ميدان الوقاية من الرشوة ومحاربتها، وتنظيم أنشطة تحسيسية وتكوينية لفائدة العاملين بهذه المؤسسات والفاعلين في القطاع المالي، وكذا إعداد دراسات وتحليلات من أجل تعزيز التحكم في مخاطر الرشوة.
CGEM
اتفاقية تعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب تروم تبادل المعارف والخبرات وبناء القدرات في مجال الوقاية من الفساد داخل بيئة الأعمال عبر الدورات التدريبية والأنشطة التحسيسية المشتركة. كما يشمل التعاون إجراء الدراسات وإعداد خرائط المخاطر ونشر دلائل النزاهة وتنظيم الندوات لتعزيز حكامة الشركات وثقافة الشفافية
اتفاقية تعاون مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب تهدف إلى إشاعة قيم النزاهة وترسيخ مبادئ الحكامة داخل مهنة المحاماة، وتعزيز الوقاية من الفساد ورصد مخاطره. كما تعمل على تطوير التكوين والتوعية بالأخلاقيات المهنية، وتثمين الممارسات الفضلى بما يعزز ثقة المواطنين في مهنة المحاماة.

التعاون والشراكة
اتفاقيات التعاون الخاصة بالهيئة على المستوى الوطني

المندوبية السامية للتخطيط

اتفاقية تعاون مع **المندوبية السامية للتخطيط** ترمي إلى وضع إطار مشترك لقياس وتحليل ظاهرة الفساد وإنتاج مؤشرات ومعطيات موحدة تدعم فهمها وتقييم أثر السياسات العمومية في مكافحتها. كما تهدف إلى تعزيز القدرات وتبادل الخبرات وإدماج معطيات النزاهة في المنظومة الإحصائية لدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

اتفاقية شراكة مع **لجنة الحق في الحصول على المعلومات** بشأن الانضمام إلى البوابة الوطنية للحق في الحصول على المعلومات« PNDAI » لتسهيل إجراءات الحصول على المعلومات وذلك عبر تمكين المواطنات والمواطنين، وكل شخص أجنبي مقيم بالمغرب بصفة قانونية من وضع طلبات الحصول على المعلومات والشكايات عبر البوابة PNDAI كما ينص عليه القانون رقم 31.13.

اتفاقية تعاون في قطاع التأمينات تهدف إلى تبادل الخبرات وتعزيز القدرات وإجراء الدراسات المرتبطة بالوقاية من الفساد داخل قطاع التأمينات. ويشمل تنظيم لقاءات وأيام تحسيسية مشتركة، وتبادل الممارسات الدولية الفضلى، ومواكبة مقاولات القطاع في اعتماد أنظمة فعالة للنزاهة.

اتفاقية تعاون مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في شأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية تروم تعزيز خدمات الاستقبال والتوجيه والإرشاد باللغة الأمازيغية و كذا التكوين وتقديم الخبرة والاستشارة.

OMPIC

مشروع مذكرة تفاهم مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية
تروم تبادل المعلومات والمعطيات والإحصاءات والدراسات

ثانيا- الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي
التعاون والشراكة

اتفاقيات التعاون الخاصة بالبيئة على المستوى الدولي

AFA
Agence Française Anticorruption
الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد

جهاز الإمارات للمحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة

اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بالمنطقة الإدارية الخاصة بهونغ كونغ

هيئة النزاهة الاتحادية بجمهورية العراق

الهيئة العليا للحكامة بجمهورية ساحل العاج

국민권익위원회
لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بجمهورية كوريا

UNION DES COMORES
COUR SUPRÊME
CHAMBRE ANTI-CORRUPTION
غرفة مكافحة الفساد بالمحكمة العليا بالاتحاد القُمُري

التعاون والشراكة
اتفاقيات التعاون الخاصة بالهيئة على المستوى الدولي

INTERNATIONAL ANTI-CORRUPTION ACADEMY

اتفاقية تعاون مع **الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد** تشمل التعاون على تنفيذ مشاريع وأنشطة مشتركة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، وتبادل المعلومات وتنظيم لقاءات وندوات مشتركة وفق أولويات الطرفين. كما يتضمن دعم بناء القدرات، والتعاون في مجالات التكوين والبحث، وأي أشكال أخرى من المساعدة التقنية المتفق عليها.

AFA
Agence Française Anticorruption

مذكرة تفاهم مع **الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد** حول التعاون الثنائي في مجال الوقاية من الفساد عبر تبادل المعلومات، والتعاون الفني، وتنظيم التكوينات والندوات وورش العمل المشتركة، وكذا الدعم العملي المتبادل في الأنشطة وفق الصلاحيات القانونية والأنظمة الوطنية لكل طرف.

UAE-A

مذكرة تفاهم مع وجهاز الإمارات للمحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة، تهدف إلى تعزيز الشراكة المؤسسية وتطوير التعاون الثنائي في مجالات النزاهة والشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته.

廉政署

مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد مع **اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد بالمنطقة الإدارية الخاصة بهونغ كونغ** بجمهورية الصين الشعبية تهدف إلى تبادل المعلومات والدراسات حول الفساد وتنظيم التكوينات والورش لتعزيز القدرات والخبرات. كما تشمل المبادرات المشتركة لترسيخ النزاهة في القطاعين العام والخاص وتقديم الدعم في الوقاية وإنفاذ القانون.

국민권익위원회

مذكرة مع لجنة مكافحة الفساد والحقوق المدنية بجمهورية كوريا تنصّ على تبادل المعلومات والدعم التقني وتنظيم دورات تكوينية متخصصة في تقنيات الكشف والتحري وإعداد دلائل مرجعية مشتركة. كما تشمل تطوير آليات للرصد المبكر وإعداد خرائط لمخاطر الفساد وتنظيم حملات لتعزيز قيم الشفافية والنزاهة

مذكرة تفاهم **مع هيئة النزاهة الاتحادية بجمهورية العراق**، تروم تطوير التعاون العربي والدولي في مكافحة الفساد، وتبادل التجارب والممارسات الفضلى، وتنظيم برامج للتكوين وورش عمل مشتركة، ترسيخًا لقيم الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة.

مذكرة تفاهم **مع الهيئة العليا للحكامة الجيدة بجمهورية كوت ديفوار** تشمل على الخصوص، تبادل المعلومات والدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالحكامة الجيدة والوقاية من الفساد والمخالفات ذات الصلة؛ وتقاسم منهجيات إعداد المعطيات الإحصائية؛ وكذا الإجراءات المعتمدة لمحاصرة الظاهرة والحد منها .كما تتضمن تنظيم ندوات وورشات علمية.

...

ثانيا- الحكامة والتعاون: رافدان لتعزيز أداء الهيئة وموقعها المؤسساتي
التعاون متعدد الأطراف: الشبكات الدولية

عضو اللجنة التنفيذية

IAACA
International Association of Anti-Corruption Authorities

تم بتاريخ 6 فبراير 2025 إعادة انتخاب المغرب، في شخص رئيس الهيئة، ضمن عضوية اللجنة التنفيذية للجمعية الدولية لهيئات مكافحة الفساد

رئاسة

NCPA
NETWORK OF CORRUPTION PREVENTION AUTHORITIES

تم بتاريخ 18 مارس 2025 انتخاب الهيئة لرئاسة شبكة هيئات الوقاية من الفساد لسنتي 2025-2026

عضو

الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ACINET

رابعا ـ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2025

التقييم النهائي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

بعد التقييم المرحلي للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، باشرت الهيئة، في إطار مهامها الدستورية وبتعاون مع شركائها المؤسساتيين، عملية التقييم النهائي عقب اختتام فترة تنفيذ الاستراتيجية. ويجري حالياً استكمال التقرير الشامل للتقييم الذي سيشكل مرجعاً أساسياً لتوجيه المرحلة المقبلة.

المحاور الكبرى لعملية التقييم

المنجزات والإيجابيات

والمنجزات التي بقيت محدودة ومجزأة قطاعياً ولم تُحدث الأثر المطلوب على المواطن.

المشاريع الهيكلية المتعثرة

والعراقيل التي أعاقت بناء بيئة مؤسساتية رادعة للفساد.

آفاق المرحلة المقبلة والدروس المستخلصة

خامسا - تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد

خامسا - تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد

الرؤية والأهداف العامة

جعلت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها من التربية والتكوين رافعة أساسية لترسيخ قيم النزاهة والمواطنة المسؤولة، وذلك انسجاماً مع مقتضيات القانون رقم 46.19

وترتكز جهود الهيئة في هذا المجال على مقاربة شمولية ومندمجة، تهدف إلى:

- بناء شراكات مؤسساتية مع مختلف الفاعلين التربويين والجامعيين ومؤسسات التكوين والمجتمع المدني
- إحداث تغيير مستدام في السلوك المجتمعي من خلال الاستثمار في الأجيال الصاعدة والفاعلين العموميين والخواص
- تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الحكامة الجيدة والوقاية من الفساد
- إرساء ثقافة النزاهة منذ التنشئة الأولى عبر المنظومة التربوية والتكوينية

خامسا - تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد

أبرز البرامج والمشاريع

1 إعداد الإستراتيجية الوطنية للتنشئة التربوية والاجتماعية على قيم النزاهة

كإطار مرجعي وطني يجمع جهود الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لترسيخ ثقافة النزاهة في مجالي التربية والتكوين

2 إدماج قيم النزاهة في المناهج والبرامج التعليمية والتكوينية

من خلال العمل مع قطاعات التربية والتكوين، واللجنة الدائمة لتجديد وملاءمة البرامج والمناهج لتضمين هذه القيم في الكتب والأنشطة التربوية ومسارات التكوين

3 تعزيز الحياة المدرسية كفضاء لترسيخ القيم

عبر تنظيم أنشطة موازية ومسابقات حول النزاهة في المؤسسات التعليمية بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية

4 إطلاق برامج تكوينية متخصصة ومتعددة الفئات

تشمل فاعلين عموميين وخواص ومهنيين ومجتمع مدني، عبر مصوغات ودورات تكوينية يشرف عليها خبراء وطنيون ودوليون

خامسا - تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد
أبرز البرامج والمشاريع

5 إحداث الأكاديمية المغربية للنزاهة

كمؤسسة مرجعية وطنية للتكوين والدراسات المتقدمة في مجالات النزاهة والشفافية والحكامة الجيدة.

ACADEMY

6 إنشاء منصة رقمية وطنية للتكوين عن بُعد

توفر تكوينات مفتوحة للمرتفقين والمهنيين في مواضيع النزاهة ومكافحة الفساد، مع تتبّع لمسار التطوير المهني.

7 الشراكة مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي

عبر من خلال لقاءات علمية ودورات تكوينية وتحفيز البحث الأكاديمي، والسعي لإحداث تكوينات إشهادية تمنح شهادات تخصصية في النزاهة والحكامة

خامسا - تعزيز الكفاءات في مجال النزاهة ومكافحة الفساد
التكوين المستمر

في سياق اضطلاعها بمهامها الاستراتيجية الهادفة إلى بناء منظومة وطنية متكاملة وفعالة للنزاهة، جعلت الهيئة من التكوين المستمر إحدى أولوياتها الرئيسية

- تفعيل الشراكة مع معهد المالية IDF ومعهد ISCAE لتكوين المأمورين
- إعداد مخطط التكوين الثلاثي (2025-2027)
- تكوينات دولية في إطار شراكات مع منظمات دولية مرجعية

سادسا - المشاريع ذات الأولوية التي تعمل عليها الهيئة

الهيئة بصدد إعداد استراتيجية عملها الخماسية، للفترة الممتدة بين 2025 و2030 وسيتم إطلاقها خلال الأيام المقبلة. تغطي مجالات تدخل الهيئة المحددة في القانون 46.19

مشاريع استراتيجية تُجسد الانتقال من التخطيط إلى الإنجاز، ومن الرؤية إلى الأثر الملموس

تطوير منظومة وطنية للمؤشرات الكمية والنوعية لقياس النزاهة وتقييم الفساد وتقييم فعالية السياسات العمومية.

إنجاز دراسات وتقارير موضوعاتية دورية تُسهم في انتاج المعرفة وتحسين القرار العمومي في مجال الوقاية من الفساد.

السهر على إعداد استراتيجية وطنية للتربية والتكوين على قيم النزاهة بالتنسيق مع الفاعلين في ميادين التربية والتكوين

تنفيذ مبادرات ميدانية موجهة لترسيخ ثقافة النزاهة والانفتاح على الشباب والمجتمع المدني والإعلام

إرساء منظومة وطنية للتبليغ الآمن عن الفساد

مشاريع استراتيجية تُجسد الانتقال من التخطيط إلى الإنجاز، ومن الرؤية إلى الأثر الملموس

إرساء منظومة يقظة قانونية ومؤسساتية لرصد الثغرات التشريعية والتنظيمية، وضمان الملاءمة المستمرة للمنظومة القانونية الوطنية مع الالتزامات والمعايير الدولية في مجال مكافحة الفساد.

إعداد ونشر دلائل مرجعية تطبيقية موجّهة لتعزيز النزاهة والشفافية في الممارسات الإدارية والمهنية، وتعميم استعمالها داخل الإدارات والمؤسسات والمقاولات، والهيئات التنظيمية.

تفعيل استراتيجية تواصلية مبتكرة لتعبئة الفاعلين المؤسساتيين والمجتمعيين والإعلاميين حول قضايا النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته

مواكبة الفاعل العمومي والخاص في تطوير أنظمة مؤسساتية للوقاية من الفساد، وتقوية آليات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر.

إرساء منظومة احترافية لبناء قدرات مأموري الهيئة المكلفين بمهام البحث والتحقيق

تعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية متعددة المستويات لمكافحة الفساد والنزاهة

مشاريع استراتيجية تُجسد الانتقال من التخطيط إلى الإنجاز، ومن الرؤية إلى الأثر الملموس

سابعا ـ مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026

مشروع ميزانية الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2026

لتنزيل المشاريع المبرمجة وضمان السير العادي للهيئة، انخرطت هذه الأخيرة في المقاربة الميزانياتية المتعددة السنوات (3 سنوات)

البرمجة الميزانياتية متعددة السنوات: 2026-2028، حسب الفصول

السنة	ميزانية التسيير		ميزانية الاستثمار		المجموع السنوي العام
	نفقات الموظفين بالدرهم	نفقات وتفقات مختلفة بالدرهم	اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام	
2026	70 000 000	46 350 000	28 828 000	10 000 000	155 178 000
2027	91 183 000	59 725 900	34 600 000	-	185 508 900
2028	108 213 000	56 555 500	10 331 000	-	175 099 500

مشروع الميزانية 2026

فصل الاستثمارين

المكونات	2026
المناصب المالية المحدثة	35
الاعتمادات الممنوحة (بالدرهم)	70.000.000,00

70
مليون درهما

مشروع ميزانية 2026

وضعية الموارد البشرية العاملة بالهيئة

تطور أعداد موظفي الهيئة 2023 – 2025

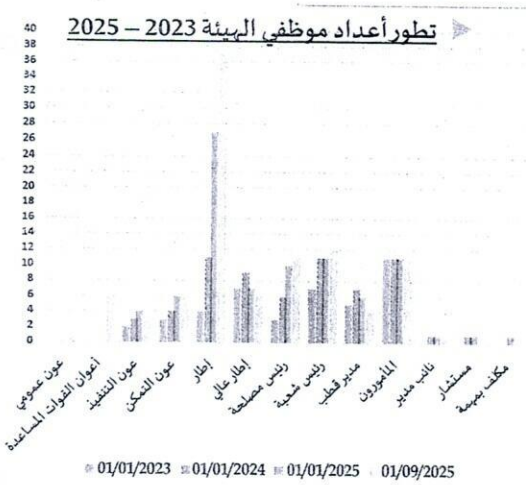

خرائطية موظفي الهيئة
(إلى حدود 31/10/2025)

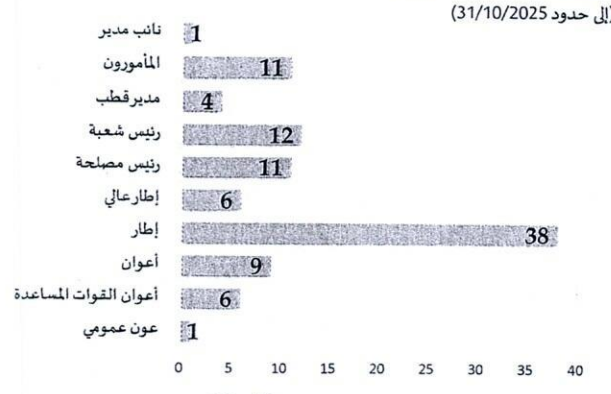

موظف 99
رئيس + 1 أمين عام + 3 نواب 1
الرئيس
مسؤولون 29 %

نظاميين 56 %
ملحقين 37 %

مشروع ميزانية 2026

أهم المصاريف المتعلقة بنصل المعدات والنفقات المختلفة

طبيعة النفقة	2025	2026	نسبة التطور
تنمية القدرات : مصاريف التكوين، التنظيم و المشاركة	5 876 500	5 876 500	0,00%
حملات تحسيسية وتعبئة	5 330 000	3 330 000	-37,52%
ندوات - ترجمة - طباعة	2 304 000	2 604 000	13,02%
اشتراك وتوثيق (المرصد واليقظة)	1 260 000	1 800 000	42,86%
دراسات (التشخيص، خرائطية الفساد، تعميق المعرفة...)	7 565 000	6 506 000	14,00%
ميزانية التسيير الخاصة بالتمثيليات الجهوية	100 000	570 000	470%

46,350
مليون درهما

مشروع ميزانية 2026

أهم المصاريف المتعلقة بنصل المعدات والنفقات المختلفة -تتمة-

طبيعة النفقة	2025	2026	نسبة التطور
تحملات عقارية	6 705 000	7 275 000	8,5%
مصاريف عامة (رسوم و إتاوات، لوازم مكتبية ومعلوماتية،....)	13 546 500	14 702 900	8,54%
إعانة لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين	1 400 000	1 600 000	14,29%
الفندقة، الإيواء ، الإطعام ومصاريف الاستقبال	2 263 000	2 263 000	0,00%

46,350
مليون درهما

مشروع ميزانية 2026

أهم بنود ميزانية الاستثمار

اعتمادات الأداء	اعتمادات الالتزام
28.828 مليون درهم	10.000 مليون درهم

البيان	اعتمادات الأداء مليون درهم		اعتمادات الالتزام مليون درهما
أشغال بناء مقر الهيئة (بما في ذلك الدراسات والتتبع)	13.828	% 47,97	10.000
إنجاز الدراسات الخاصة بتطوير المنصات المعلوماتية	9.580	% 33,23	-
اقتناء العتاد المعلوماتي والبرمجيات المعلوماتية	3,500	% 12,14	-
باقي نفقات الا ستثمار	1.920	% 6,66	-

نحو مرحلة جديدة لمكافحة الفساد

المغرب أمام رهانات تنموية كبرى، ولا يمكن إنجاح أوراشه إلا بتقليص الفساد كشرط أساسي للتنمية المتينة والمندمجة والمستدامة.

تؤكد الهيئة أن الظروف أصبحت ناضجة لإطلاق استراتيجية من جيل جديد ترتكز على:

- ☐ معرفة دقيقة وميدانية على تقييم موضوعي للسياسات السابقة واستثمار تراكماتها.
- ☐ برمجة وتخطيط محكم يركز على المشاريع ذات الأثر الملموس والقابل للقياس.
- ☐ دينامية جديدة تضمن مصداقية التغيير واستعادة الثقة.
- ☐ حكامة مندمجة تعبئ مختلف الفاعلين في إطار تكامل الأدوار والمسؤوليات.

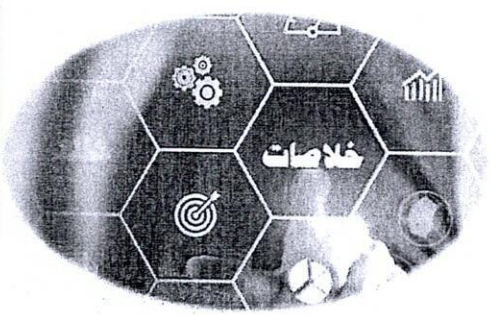

الهدف: إحداث تحول فعلي ومستدام يجعل منحنى الفساد في تراجع ملموس وواضح.

شكرًا على حُسن الإصغاء

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارون

المملكة المغربية

البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2026

الولاية التشريعية : 2021 -2027	الساعة من 12h30 إلى 10h	عدد الحاضرين أعضاء اللجنة : 7
السنة التشريعية : 2025 - 2026	المدة الزمنية : ساعتين ونصف	عدد الحاضرين غير أعضاء اللجنة : 1
دورة أكتوبر 2025	عدد الحاضرين في اجتماع اللجنة : 8	عدد المعتذرين: 1

السيدة والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد مولاي مسعود أكناو	فريق الأصالة و المعاصرة	
النائب الأول	السيد عبد اللطيف الانصاري	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	إعتذار
النائب الثاني	السيد يونس ملال	الفريق الحركي	
النائب الثالث	السيد محمد عموري	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
النائب الرابع	السيد يوسف ايذي	الفريق الاشتراكي -المعارضة الاتحادية	
النائب الخامس	السيد محمد رضى الحميني	فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب	
الأميـــن	السيد عبد اللطيف مستقيم	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد خليهن الكرش	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقـــرر	السيد عابد بادل	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد المقرر	السيدة مينة حمداني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	

RNI المصطفى الدحماني

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2026

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد عبد القادر سلامة	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد ادريس القندوسي	" " " "	
السيد أمين عباس البارودي	" " " "	
السيد سعيد شاكر	" " " "	
السيد المرابط الخمار	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد سعيد البرنيشي	" " " "	
السيد عبد السلام اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد لحسن حداد	" " " "	
السيد مولاي ادريس العلوي الحسني	الفريق الحركي	
السيد عبد السلام بلقشور	الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية	
السيد عبد الإله السيبة	فريق الإتحاد العام للشغالين بالمغرب	
السيد خالد السطي	غير منتسب لأي فريق أو مجموعة UNTM	

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025 على الساعة العاشرة صباحا

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم السنة المالية 2026

السيدات والسادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع